الأمم المتحدة

S/2016/209*

مجلس الأمن

Distr.: General
9 March 2016
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٤ آذار/مارس ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بليبيا المنشأ عملا بالقرار ١٩٧٣ (٢٠١١)

يشرف فريق الخبراء المعني بليبيا المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١) أن يحيل طيه، وفقا للفقرة ٢٤ (د) من القرار ٢٢١٣ (٢٠١٥)، التقرير النهائي عن أعماله.

وقد قُدّم هذا التقرير إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا في ٢٩ كانون الثاني/يناير، ونظرت فيه اللجنة في ٣ آذار/مارس ٢٠١٦.

ويرجو الفريق ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وهذا التقرير وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) سافانا دي تيسيير
منسقة
فريق الخبراء المعني بليبيا المنشأ عملا
بقرار مجلس الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١)

(توقيع) ناجي أبو خليل
خبير

(توقيع) جان بارند كوتزي
خبير

(توقيع) سيمون ديلواي
خبير

(توقيع) خوان ألبيرتو بينتوس سرفيا
خبير

(توقيع) ستيفن سبيتال
خبير

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٦.

140316 140316 16-01029 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بليبيا المنشأ عملا بالقرار ١٩٧٣ (٢٠١١)

موجز

بعد خمسة أسابيع منذ توقيع الاتفاق السياسي الليبي في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، لا يزال يُخيّم عدم اليقين حول إقرار مجلس النواب وسلطته في طرابلس لحكومة الوفاق الوطني، مما يبرز الانقسامات التي تهدد الحوار السياسي الذي توسطت الأمم المتحدة لإجرائه منذ عام ٢٠١٥.

وتأييدا لحكومة الوفاق الوطني، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥)، الذي نص فيه صراحة على نزع الشرعية عن جميع المؤسسات الموازية التي تقع خارج نطاق الاتفاق السياسي، مما أتاح لفريق الخبراء المعني بليبيا نقطة مرجعية أوضح يمكنه بناء عليها أن يبلغ عن الأعمال التي تقوض عملية الانتقال السياسي. وحدد الفريق الجماعات والأفراد الذين ظلوا يرفضون باستمرار الانخراط بجدية في الحوار السياسي في عام ٢٠١٥. وفي حين أن قادة المؤتمر الوطني العام قد قاطعوا عدة اجتماعات للحوار السياسي ومنعوا إجراء أي تصويت بشأنه، فقد قام قادة مجلس النواب بدور سلبي بشكل متزايد منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

وفي غضون ذلك، استمرت النزاعات المسلحة، فنجمت حالة إنسانية تبعث على الأسى. وفي طرابلس، ظلت الاشتباكات بين الجماعات المسلحة تحدث على نحو يكاد يكون أسبوعيا، ولا سيما في النصف الثاني من عام ٢٠١٥. وفي حين أن الاشتباكات استمرت في بداية الأمر بين التحالفين العسكريين الرئيسيين في ليبيا، وهما الجيش الوطني الليبي وفجر ليبيا، فقد أصبح معظم القتال لاحقا مزيجا من الهجمات الانتقامية واللصوصية والاقتتال فيما بين فصائل فجر ليبيا. ولا يزال عدد حوادث القتال في الشرق مرتفعا جدا. ففي بنغازي، واصل الجيش عملياته ضد مجلس شورى ثوار بنغازي والجماعات المرتبطة به، التي تشمل كيانات أدرجتها الأمم المتحدة في قوائم إرهابية. وانتشر القتال إلى مدن جديدة، بما في ذلك الكفرة في تموز/يوليه ٢٠١٥ وأجدابيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وقد زاد تفاقم النزاعات المحلية في الجنوب جراء التدخل الإقليمي والتنافس بين الحكومتين على إقامة تحالفات مع جماعات محلية وتجنيد مقاتلين أجانب.

وكذلك فقد استغل الفراغ السياسي والأمني تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الذي وسع بقدر كبير سيطرته على الأراضي. ففي سرت، نجح التنظيم في تجنيد أفراد من أوساط مجتمعات محلية هُمِّشت منذ الإطاحة بنظام القذافي. وفي طرابلس وصبراتة، زاد قدراته العملياتية من خلال تجنيد عناصر محلية وتعزيزها بمقاتلين أجانب. وفي حين أن التنظيم لا يحصل حاليا على إيرادات مباشرة من استغلال النفط في ليبيا، فقد أضرت هجماته ضد المنشآت النفطية بالاستقرار الاقتصادي للبلد على نحو خطير. وتعرض الليبيون على نحو متزايد للسقوط ضحية للأعمال الوحشية التي ترتكبها الجماعة الإرهابية، وبلغت ذروتها في عدة عمليات قتل جماعي.

ولا يزال منتهكو حقوق الإنسان وغيرهم من المجرمين يتصرفون في ظل إفلات تام من العقاب، لا سيما في عدم وجود قطاع أمني رسمي وفي ضوء التردد الدولي بشأن التدخل، كما يتبين من عدم قيام المحكمة الجنائية الدولية بإجراء تحقيقات جديدة وعدم فرض أي جزاءات جديدة منذ عام ٢٠١١. وتقوم جهات فاعلة مسلحة مختلفة بسد بعض الفراغ بحكم الواقع، مما يسفر عن احتجاز تعسفي وإساءات بالغة في السجون في جميع أنحاء ليبيا.

وقد أدى استمرار المواجهات المسلحة وتوسُّع تنظيم الدولة الإسلامية إلى الزيادة في الطلب على العتاد. ولا تزال تجري عمليات نقل غير مشروعة إلى جهات فاعلة من الدول ومن غير الدول، بما في ذلك بدعم من بعض الدول الأعضاء، مما يعكس التنافس الإقليمي الذي يؤجج عدم الاستقرار.

ولا تزال السوق الليبية جذابة لشركات السمسرة التي يبدو أن حظر توريد الأسلحة لا يردعها. وتتعلق معظم المعاملات بمخزونات فائضة، أي أعتدة متاحة بسهولة من تجار الجملة في أوروبا الشرقية.

والانتهاكات المستمرة لحظر توريد الأسلحة لها أثر سلبي على الحالة الأمنية في ليبيا وعلى عملية الانتقال السياسي فيها: والجهات الفاعلة المدججة بالسلاح قد تكون أقل ميلا للاتفاق على وقف إطلاق النار أو قبول سلطة حكومة الوفاق الوطني المقبلة وترتيباتها الأمنية.

وسيظل خطر تسريب الأعتدة وإساءة استخدامها عاليا جدا، بغض النظر عن تشكيل حكومة الوفاق الوطني. والأحكام الحالية المتعلقة بحظر توريد الأسلحة، التي تسمح باستثناءات للحكومة، ينبغي أن تظل قائمة وأن تنفذ، وذلك لمنع الجهات من غير الدول من شراء الأعتدة. وينبغي أن يكون لحكومة الوفاق الوطني المقبلة قناة واحدة للاشتراء مشفوعة

بتدابير فنية يمكن التحقق منها لمراقبة الأسلحة من أجل تجنب حالات التسريب داخل البلد وإلى خارجه. وما زالت ليبيا تشكل مصدرا للدعم اللوجستي والأسلحة لجماعات مسلحة، بما فيها جماعات إرهابية، في المنطقة.

وفيما يتعلق بتمويل الجماعات المسلحة الليبية، لا تزال المرتبات الحكومية تدفع للمقاتلين المجندين، بغض النظر عن سجلهم في مجال حقوق الإنسان أو صلاتهم بالمفسدين أو الجماعات الإرهابية. وقد زادت الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية تنويع مصادر تمويلها، بوسائل منها الاختطاف وتهريب المهاجرين، ومشتقات النفط والسلع المدعومة، فضلا عن الأرباح المتأتية من مخططات صرف العملات الأجنبية.

وأدى التنافس بين الحكومتين المتنازعتين بشأن السيطرة على مؤسسات الدولة المالية إلى إضعاف النظام المالي الليبي. وقد عكست سياسات البنك المركزي في عام ٢٠١٥ قربه المادي من فجر ليبيا والمؤتمر الوطني العام، حيث أبدى موقفا أكثر لينا تجاه أولويات طرابلس. وفي وقت لاحق، عززت الحكومة المؤقتة محاولاتها للسيطرة على النظام المالي، على نحو أدى إلى زيادة تقويض وحدة المؤسسة. والحالة الراهنة للنظام المالي لم تعد مقبولة وهي تحتاج بشكل عاجل لرقابة حكومة الوفاق الوطني وحمايتها.

وفي حين أن ازدواجية المؤسسة الوطنية للنفط وسيطرة جماعات مسلحة على منشآت نفطية لهما تأثير كبير على مصدر الإيرادات الرئيسي في البلد، لم تبلغ السلطات الليبية قط عن تصدير غير مشروع للنفط الخام إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، ولم تقدم أي أدلة إلى الفريق عن صادرات من هذا القبيل. ومع ذلك لا يزال خطر الصادرات غير المشروعة وسوء التصرف في عائدات النفط الليبي ماثلين، ويتعذر تنفيذ أحكام القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤).

وأخيرا، لا يزال يجري انتهاك الجزاءات التي اعتمدت في عام ٢٠١١ ضد أفراد من نظام القذافي. ولم تُجمّد بعد كميات كبيرة من الأصول المخفاة وانتهك الحظر المفروض على السفر مرارا، مما يشير إلى استمرار تجاهل ما اتخذ من تدابير من جانب بعض الدول الأعضاء والأفراد المدرجين في القائمة. وفيما يتعلق بالأصول الخاصة بكيانات ليبية مدرجة في قائمة الجزاءات، فينبغي أن تظل مجمدة، مع حماية قيمتها من التدهور في الوقت نفسه.

المحتويات

الصفحة

أولا – معلومات أساسية ٧
ألف – الولاية والتعيين ٧
باء – المنهجية ٧
جيم – التعاون مع أصحاب المصلحة والمنظمات ٨
دال – الدعم الإداري والجدول الزمني لتقديم التقارير ١٠
ثانيا – التطورات السياسية والمعايير المتّصلة بها ١٠
ألف – الحوار السياسي ١٠
باء – الجهات الفاعلة الإقليمية والأثر الإقليمي ١٢
جيم – الأعمال التي تعرقل عملية الانتقال السياسي أو تقوّض إتمامها بنجاح ١٣
ثالثا – التطورات الأمنية والمعايير المتّصلة بها ١٤
ألف – الحوادث في غرب ليبيا ١٥
باء – الأحداث في شرق ليبيا ١٧
جيم – الأحداث التي وقعت في سرت والمنطقة الوسطى ٢٠
دال – الأحداث التي وقعت في الجنوب ٢١
هاء – معايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات المتصلة بالأمن ٢٣
رابعا – الأفعال التي تنتهك أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي الواجبة التطبيق والتي تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان ٢٥
ألف – الاحتجاز التعسفي والتعذيب ٢٥
باء – القتل الجماعي ٢٨
جيم – عرقلة عمليات إيصال المعونة الإنسانية ٢٩
دال – عمليات الاختطاف والتفجير والإعدام خارج نطاق القضاء ٣٠
خامسا – تنفيذ الحظر المفروض على الأسلحة ٣٠
ألف – استعراض عام ٣٠
باء – عمليات نقل الأعتدة إلى ليبيا أثناء الثورة (شباط/فبراير – أيلول/ سبتمبر ٢٠١١) ٣١
جيم – نقل الأعتدة بعد الثورة (أيلول/سبتمبر ٢٠١١ – آب/أغسطس ٢٠١٤) ٣٢
دال – عمليات فعلية أو محتملة لنقل أعتدة إلى ليبيا منذ تعزيز الحظر على توريد الأسلحة (آب/أغسطس ٢٠١٤) ٣٤
هاء – نقل الأعتدة من ليبيا ٥٢

الصفحة

سادسا – تمويل الجماعات المسلحة ٥٩
ألف – التمويل من الأموال العامة ٥٩
باء – استغلال الموارد الطبيعية ٦١
جيم – التمويل من مصادر أخرى ٦٢
سابعا – وحدة المؤسسات المالية للدولة ومنع أي عمل من شأنه أن يؤدي إلى الاستيلاء على أموال الدولة ٦٤
ألف – المصرف المركزي ٦٤
باء – المؤسسة الليبية للاستثمار ٦٦
جيم – المؤسسة الوطنية للنفط وتنفيذ التدابير المتعلقة بالنفط الخام ٦٧
دال – المؤسسات العامة الأخرى ٧١
ثامنا – تنفيذ تدابير تجميد الأصول ٧٢
ألف – الأصول المسروقة ٧٢
باء – الأصول المجمدة المملوكة لكيانات مدرجة في القائمة ٧٢
جيم – التحديات التي تواجه التنفيذ: مذكرة المساعدة على التنفيذ ٧٤
دال – الاستثناء من تدابير تجميد الأصول ٧٤
هاء – طلبات الحصول على التوجيه ٧٥
واو – التحقيقات الجارية ٧٥
زاي – الرسالة المزورة المنسوبة إلى اللجنة ٧٧
تاسعا – تنفيذ حظر السفر ٧٧
ألف – التحقيقات الجارية في انتهاكات حظر السفر ٧٨
باء – طلبات الاستثناء ورفع الأسماء من القائمة ٨٠
جيم – مذكرة المساعدة على التنفيذ ٨٠
عاشرا – التوصيات ٨١
المرفقات*

* تعمم المرفقات باللغة التي قدمت بها فقط وتصدر دون أي تحرير رسمي. وبسبب الحدود القصوى المفروضة على عدد الكلمات في التقارير التي تقدمها آليات الرصد، يقدم الفريق مزيدا من التفاصيل المتصلة بعدد من التحقيقات في المرفقات.

أولا - معلومات أساسية

١ - يمكن الاطلاع في المرفق ٢ على لمحة عامة عن تطور نظام الجزاءات المفروضة على ليبيا.

ألف - الولاية والتعيين

٢ - يمكن الاطلاع في المرفق ٣ على تفاصيل بشأن ولاية فريق الخبراء المعني بليبيا وتعيين أعضائه.

باء - المنهجية

٣ - يُصمم الفريق على كفالة الامتثال للمعايير التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات في تقريره (S/2006/997، المرفق). وتدعو تلك المعايير إلى الاعتماد على الوثائق الأصلية التي جرى التحقق منها والأدلة الملموسة وملاحظات الخبراء الميدانية، بما في ذلك التقاط الصور الفوتوغرافية، متى أمكن ذلك. وإذا تعذّر القيام بتفتيش ميداني، يسعى الفريق إلى التثبت من المعلومات باستخدام مصادر متعددة ومستقلة لكي يفي على النحو المناسب بأعلى معيار يمكن بلوغه، مُولياً بذلك قيمة أعلى لبيانات الجهات الفاعلة الرئيسية والشهود الذين عاينوا الأحداث. ولئن كان الفريق يرغب في التحلي بأقصى قدر ممكن من الشفافية، فإنه سيمتنع عن كشف مصادر معلوماته في الحالات التي قد يؤدي فيها كشف تلك المصادر إلى تعريضها هي أو غيرها إلى مخاطر غير مقبولة تهدد سلامتها، ويَعْمَد إلى إدراج الأدلة ذات الصلة بالموضوع في المحفوظات المؤمنَّة لدى الأمم المتحدة.

٤ - ويلتزم الفريق بالحياد في التحقيق في حالات عدم امتثال أي طرف.

٥ - كذلك يلتزم الفريق بأعلى درجات الإنصاف، وسيعمل جاهدا على أن يتيح للأطراف، حيثما يكون ذلك مناسبا وممكنا، أي معلومات متاحة في التقرير، يمكن بشأنها الاستشهاد بتلك الأطراف، فيما يتعلق بحالات الانتهاكات أو عدم الامتثال، لكي تقوم باستعراضها والتعليق عليها ثم الرد عليها في موعد محدد.

٦ - ويحافظ الفريق على استقلال عمله عن أي جهود ترمي إلى تقويض حياده وعن إثارة أي انطباع بوجود تحيز.

جيم - التعاون مع أصحاب المصلحة والمنظمات

١ - الدول الأعضاء

٧ - قام الفريق منذ نشر تقريره النهائي السابق (S/2015/128)، في شباط/فبراير ٢٠١٥، بزيارات لمقابلة السلطات الوطنية و/أو الجهات الفاعلة المعنية الأخرى في الأردن، وإسرائيل، والإمارات العربية المتحدة، وأوغندا، وإيطاليا، وبلجيكا، وتركيا، وتونس، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وفرنسا، وقطر، ولبنان، وليبيا، ومالطة، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنيجر، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان. انظر المرفق ٤ للاطلاع على قائمة بمن جرى التشاور معهم أثناء الزيارات من كيانات ومسؤولين.

٨ - ورغم الفرص المحدودة للوصول إلى ليبيا، فقد تمكن الفريق من مقابلة بعض أصحاب المصلحة الليبيين أثناء زياراته إلى المنطقة، خصوصا في اسطنبول، تركيا، التي سافر الفريق إليها مرتين، والقاهرة (ثلاث مرات)، وتونس (خمس مرات).

٩ - وواجه الفريق صعوبات في الوصول إلى بعض البلدان التي لديها معلومات بالغة الأهمية فيما يتعلق بتنفيذ التدابير، بما فيها تشاد والجزائر والسودان.

١٠ - وقد أرسل الفريق ١٤٧ رسالة رسمية منذ تقديم تقريره السابق (انظر المرفق ٥)، وجاءت الردود عليه بدرجات متفاوتة من التعاون من جانب الدول الأعضاء، ولم يرد بعضها البتة (انظر المرفق ٦).

٢ - ليبيا

١١ - بذل الفريق جهودا متواصلة للسفر إلى ليبيا خلال فترة ولايته الحالية، لكنه لم يتسنّ له ذلك سوى مرة واحدة. ومع عدم تمكن الفريق من السفر إلى ليبيا منذ إجلاء بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في تموز/يوليه ٢٠١٤، فقد زار طُبرق في نهاية المطاف في تموز/يوليه ٢٠١٥. وهناك، التقى الفريق بممثلين لمجلس النواب والحكومة المؤقتة، ورئيس الأركان وأشخاص آخرين من كبار المسؤولين العسكريين، وممثلين للمؤسسة الوطنية للنفط والمصرف المركزي وهيئة الطيران المدني. وبدعم من الأمانة العامة والبعثة وإدارة شؤون السلامة والأمن، نظّم الفريق ثلاث زيارات أخرى إلى مدن في غرب ليبيا وشرقها، وسافر إلى تونس في ثلاث مناسبات منفصلة لهذا الغرض. غير أن الفريق اضطر لإلغاء سفره في كل مرة في آخر لحظة بسبب الصعوبات الأمنية أو السياسية. ففي ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، ألغيت زيارته إلى مصراتة لأن السلطات في طرابلس لم تأذن لهيئة الطيران المدني بالتصريح لرحلة الفريق، بينما قررت إدارة شؤون السلامة والأمن في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر إلغاء المهمة

بسبب القتال في الميدان. وأخيرا، فقد تقرّر أن يسافر الفريق إلى ليبيا في ١ كانون الأول/ديسمبر، ولكن، بسبب مسائل لوجستية، منها تنفيذ نظام أوموجا في المقر، لم يتسنّ المضي قدما في هذه الزيارة.

١٢ - ومنذ ازدواج مؤسسات البلد، اتخذ الفريق قرارا بالتعامل مع الأطراف من جميع الأجنحة. وعقب زيارته إلى طبرق، اجتمع بممثلين للمؤتمر الوطني العام ومكتب رئيس وزراء حكومة الإنقاذ الوطني، خليفة الغويل، خارج ليبيا. كما اجتمع الفريق بممثلي المصرف المركزي ومؤسسة النفط اللذين يوجد مقراهما في طرابلس والبيضاء. وعلى الصعيد العسكري، اجتمع الفريق بممثلين للجيش الوطني الليبي وممثلين لجماعات مسلحة من أوباري وبنغازي والزنتان وسبها وصبراتة وطرابلس والكفرة ومصراتة وأعضاء في تلك الجماعات، وأجرى مقابلات معهم.

٣ - الأمم المتحدة وكيانات أخرى

١٣ - اجتمع الفريق بالممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة، مارتن كوبلر، في كانون الأول/ديسمبر، وتبادل رسائل منتظمة مع أقسام رئيسية في البعثة خلال فترة ولايته. وقد كانت زيارة الفريق إلى طبرق ضرورية لعمله، ويعرب الفريق عن امتنانه للدعم اللوجستي الذي قدمته الأمانة العامة والبعثة وإدارة شؤون السلامة والأمن. ويأمل الفريق في أن يصبح الوصول إلى ليبيا أيسر في المستقبل القريب، وسيستمر في التماس مساعدة البعثة في هذا الصدد.

١٤ - وفيما يتعلق بالتعاون والتفاعل مع سائر هيئات الأمم المتحدة، فقد تبادل الفريق الآراء مع فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ عملا بالقرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤)، خصوصا فيما يتعلق بتقريره الذي أعد وفقا للفقرة ١٣ من القرار ٢٢١٤ (٢٠١٥) (S/2015/891). كما يجري الفريق اتصالات منتظمة بسائر أفرقة الأمم المتحدة لرصد الجزاءات، ولا سيما تلك العاملة في أفريقيا.

١٥ - واجتمع فريق الخبراء، خلال آخر زيارة له إلى تونس، بأعضاء فريق مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذين يجرون تحقيقات بشأن ليبيا. كما اجتمع الفريق بممثلي المنظمة البحرية الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. واتصل الفريق أيضا بممثلي المحكمة الجنائية الدولية.

دال - الدعم الإداري والجدول الزمني لتقديم التقارير

١٦ - أعاق تنفيذ نظام أوموجا في المقر عمل الفريق بشدة، مما أدى إلى إلغاء أربع بعثات لتقصي الحقائق. وبعد ثلاثة أشهر من تنفيذ أوموجا، فلا يزال النظام يؤثر سلبا، بما في ذلك ما يتصل بحالات تأخر المرتبات والمصروفات، والصعوبات في اتخاذ ما يلزم من ترتيبات للسفر.

١٧ - وفضلا عن ذلك، ونظرا للزيادة في الطلب على الأمانة العامة، لم يكن للفريق موظفو دعم مخصصون لمدة تسعة أشهر، مما أدى إلى انخفاض كفاءته حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ورغم بيئة التقشف في الميزانية، تحتاج الأمانة العامة لتوفير موارد كافية لضمان أن يتلقى الفريق الدعم المناسب في القيام بمهمته.

١٨ - ومع أن الفريق يسافر كثيرا إلى بيئات شديدة الخطورة، حيث يُجري تحقيقات حساسة في إطار ولاية كلفه بها مجلس الأمن، فإن أعضاءه لا يزالون يفتقرون إلى الحماية الدبلوماسية الكافية وإلى ترتيبات للتخفيف من المخاطر. ويمتد ذلك ليشمل عدم كفاية حماية المعلومات السرية التي يجمعها الفريق في أثناء رحلاته وتحقيقاته (انظر التوصية ٢٦).

١٩ - ومن ناحية فعلية، لم تُتح عقود الخبراء التي مدتها ١٢ شهرا سوى ٧ أشهر من التحقيقات، وذلك بسبب إجراءات الإلحاق الفعلي بالعمل، وإجراءات التدريب التوجيهي، والمهلة اللازمة لإصدار تذاكر السفر، والوقت المطلوب لترجمة تقريري الفريق. وأدى ذلك إلى خفض الوقت المتاح للفريق من أجل أداء عمله بقدر كبير. ولإعطاء الفريق وقتا كافيا، يقترح تخويله ولاية مدتها ١٨ شهرا (انظر التوصية ٢٢).

ثانيا - التطورات السياسية والمعايير المتّصلة بها

ألف - الحوار السياسي

٢٠ - طوال عام ٢٠١٥، واصلت بعثة الأمم المتحدة أداء دور الوسيط بين التحالفات السياسية والعسكرية الرئيسية في ليبيا في محاولة لاستئناف عملية الانتقال السياسي. وبعد شباط/فبراير، جرت المفاوضات بشكل رئيسي في الصخيرات بالمغرب، وأُشير إلى هذه العملية عموما بعبارة ''الحوار السياسي''. وبدأ أيضا مسار ثانٍ، يركّز على الترتيبات الأمنية، إلا أن تحديات كثيرة كانت لا تزال قائمة حتى تاريخ صياغة هذا التقرير، في مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

٢١ - وكان قد كُشف عن تفاصيل سبل إحياء عملية الانتقال السياسي في أواخر نيسان/أبريل ٢٠١٥، عندما قدّم فريق الوساطة التابع للأمم المتحدة مشروع اتفاق سياسي ثالثا. ولكن أكثر السياسيين المرتبطين بتحالف فجر ليبيا رفضوا النص على الفور. وأعلن مجلس النواب في وسائل التواصل الاجتماعي عن موافقته ''المبدئية''، رهنا ببعض ''التعديلات''. وفي ٨ حزيران/يونيه، قُدّم مشروع اتفاق رابع أسفر عن وضع معاكس. فقد طغى رد أغلبية أعضاء البرلمان السلبي على تحفظات أعضاء في المؤتمر الوطني العام.

٢٢ - وفي ١١ تموز/يوليه ٢٠١٥، في حفل التوقيع على مشروع اتفاق خامس، قُدّم في شكل اتفاق إطاري مبدئي، وقّع جميع المشاركين في الحوار، ما عدا أعضاء المؤتمر الوطني العام. وتراجعت مشاركة أعضاء المؤتمر الوطني العام، التي كانت غير منتظمة أصلا، بعد استقالة رئيس الوفد، صالح مخزوم، وإجراء تغييرات في فريق التفاوض في آب/أغسطس.

٢٣ - وتطوّر الاتفاق الإطاري المبدئي إلى صيغة نهائية أرسلتها البعثة إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ للموافقة عليها. وتضمّن المرفق ١ لنص الاتفاق ستة أسماء لأعضاء محتملين في مجلس رئاسي انتقالي يتألّف من ٩ أعضاء، بمن فيهم رئيس الوزراء، فايز السراج. وفي وقت لاحق، حال كل من رئيس مجلس النواب ورئيس المؤتمر الوطني العام دون حصول تصويت على نص الاتفاق في مجلسيهما. وفي تلك الأثناء، ازداد الارتباك بشأن الحكومة الشرعية عندما مدّد المجلس ولايته بنفسه إلى ما بعد ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، وهو إجراء لم يرد عليه المجتمع الدولي بشكل واضح.

٢٤ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، سعى المؤتمر الوطني العام إلى إعادة ضبط عملية التفاوض برمتها. وعندما حان موعد تعيين بديل لبرناردينو ليون بوصفه الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ذُكر في سلسلة من المقالات الصحافية الدولية، نُشرت بشكل منسّق على ما يبدو، أنه كان في حالة تضارب في المصالح ويحتمل أنه كان متحيّزا[(١)]. ولذلك، طلب أعضاء المؤتمر توضيحا على نحو متزامن مع التغيرات التي طرأت على تكوين البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، أطلق قادة المؤتمر مبادرة حوار جديدة في تونس العاصمة، بالتنسيق مع أعضاء مجلس النواب. غير أن مارتن كوبلر، الذي تولى قيادة البعثة في ١٧ تشرين

(١) انظر، على سبيل المثال، David D. Kirkpatrick, "Leaked Emirati emails could threaten peace talks", *New York Times*, 13 November 2015 متاحة على الرابط التالي: www.nytimes.com/2015/11/13/world/middleeast/leaked-emirati-emails-could-threaten-peace-talks-in-libya.html?_r=0.

الثاني/نوفمبر، رفض تغيير النص المتّفق عليه في ١١ تشرين الأول/أكتوبر (وأسماء المرشّحين للمجلس الرئاسي) و ''أحاط علما'' فحسب بالمحادثات الموازية[٢].

٢٥ - ووُقّع الاتفاق السياسي الليبي في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ في المغرب. وكلّف الاتفاق مجلسا رئاسيا بقيادة حكومة وفاق وطني، على أن تُعرض على مجلس النواب في غضون ٣٠ يوما لكي تُقرّها بعد مضي ١٠ أيام على ذلك. وستعمل حكومة الوفاق الوطني في ظلّ مجلسين تشريعيين: مجلس النواب و ''مجلس الدولة'' الذي يتألّف أساسا من أعضاء المؤتمر الوطني العام. وحظي الاتفاق السياسي الليبي بتأييد دولي فوري وقوي بدا من خلال قيام مجلس الأمن باتخاذ القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥) في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ولكن، بعد مضي خمسة أسابيع على توقيع الاتفاق السياسي الليبي، ولدى الانتهاء من إعداد التقرير الحالي، كانت ثمّة شكوك كبيرة لا تزال قائمة بشأن إقرار مجلس النواب لحكومة الوفاق الوطني وتشكيلها في ليبيا.

باء - الجهات الفاعلة الإقليمية والأثر الإقليمي

٢٦ - أظهر عقد اجتماع وزاري بشأن ليبيا في روما في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ واتّخاذ مجلس الأمن القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥) توافر إجماع على تأييد الاتفاق السياسي الليبي المبرم بين الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية.

٢٧ - ومع ذلك، وخلال معظم العام ٢٠١٥، أدت مصالح إقليمية متضاربة إلى تفاقم الاستقطاب في الساحة السياسية. وزاد دعم القوى الإقليمية والبيانات الصادرة عنها توتّر الحالة الأمنية. وعكس الانقسام السياسي صورة التحالفين الإقليميين. فمن جهة، دعمت كل من الإمارات العربية المتحدة ومصر مجلس النواب وحلفاءه، بصورة أساسية. وعزّزت تشاد روابطها معهم، خوفا من انتقال انعدام الأمن إلى أراضيها. ومن جهة أخرى، حافظت كل من تركيا وقطر على العلاقات السياسية مع المؤتمر الوطني العام. وكذلك حافظت كل من الجزائر والسودان والنيجر على علاقات جيدة مع المؤتمر، ولكنها ظلّت نسبيا غير ملتزمة بموقفها. وظلّت تونس على علاقة طيبة بكل من طرابلس وطبرق، خشية من التبعات الأمنية التي قد تنجم عن قطع الروابط مع السلطات في طرابلس.

٢٨ - وأصبحت ليبيا وجهة جاذبة للمقاتلين الأجانب على نحو متزايد. وهم غالبا ما استخدموا تركيا وتونس والسودان بلدان عبور عند قدومهم إلى ليبيا في عامي ٢٠١٤

---

(٢) انظر البيان الذي أدلى به في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وهو متاح على الرابط التالي: https://unsmil.unmissions.org/Default.aspx?ctl=Details&tabid=3543&mid=6187&ItemID=2099393.

و ٢٠١٥. ووفقا للمقابلات التي أجراها الفريق مع السلطات الأمنية التونسية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، فقد سافر مقاتلون تونسيون وأوروبيون إلى ليبيا من تونس. وعبر متطرفون من أفريقيا السودان للالتحاق بتنظيم الدولة الإسلامية في سرت وبنغازي[٣].

٢٩ - وقد ساعدت شخصيات بارزة في طرابلس ومصراتة، من بينهم مسؤولون، في وصول مقاتلين متطرفين إلى ليبيا. وقد استُضيفوا في مزارع ومخيمات في عين زارة والقره بوللي، في ضواحي طرابلس، وكذلك في مدن غربية أخرى. وأُرسل البعض للقتال في بنغازي.

٣٠ - أما من جانب الجيش الوطني الليبي، فقد هدّد اللواء خليفة حفتر قبائل شرق ليبيا بأنّه سيستعيض عنهم بمقاتلين أفريقيين (أي مرتزقة) إذا لم يمتثلوا لطلبه بتقديم المزيد من المقاتلين[٤]. وقال دارفوريون أجريت معهم مقابلات إن ذلك يمكن أن يكون قد حصل. فقد أُفيد عن قتال عدد كبير من عناصر من جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي في نواحي مدينة الكفرة (انظر المرفق ٧)[٥]. وتلقى الفريق أيضا أدلة قوية على أن مسؤولين في طرابلس قد اتّصلوا بجماعات مسلّحة أخرى مقرها دارفور بغية تعزيز صفوف قوات تحالف فجر ليبيا.

٣١ - ومن المحتمل أن يزيد تنامي وجود تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا من مستوى التدخل الدولي والإقليمي، وهو أمر من شأنه أن يفاقم الاستقطاب إن لم يكن منسقا. وتحسبا لذلك، قام تنظيم الدولة الإسلامية بالتسويق لخطاب قومي يظهره بمظهر الحصن المنيع ضد التدخل الأجنبي[٦].

جيم - الأعمال التي تعرقل عملية الانتقال السياسي أو تقوّض إتمامها بنجاح

٣٢ - أجرى الفريق مقابلة مع سياسيين في طبرق/البيضاء وفي طرابلس وشخصيات سياسية ليبية أخرى ودبلوماسيين من طائفة واسعة من البلدان التي تتابع عن كثب الحوار السياسي.

---

(٣) انظر ''«أبوحكيم الجزراوي» سعودي من الجامعة إلى «مفخخ» مديرية أمن بنغازي''، الوسط، ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي: http://www.alwasat.ly/ar/news/libya/77441.

(٤) انظر ''حفتر يهدّد قبائل الشرق الليبي باستبدالها بمقاتلين أفارقة''، العربي الجديد، ٢ آب/أغسطس ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي: www.alaraby.co.uk/politics/2015/8/1/حفتر-يهدد-قبائل-الشرق-الليبي-باستبدالها-بمقاتلين-أفارقة.

(٥) انظر ''كيف استقبل خليفة حفتر في تشاد؟''، عربي٢١، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي: http://arabi21.com/story/865255/كيف-استقبل-خليفة-حفتر-في-تشاد-صورة.

(٦) انظر www.youtube.com/watch?v=_4XZER0OKMg.

٣٣ - وبعد انهيار عملية الانتقال السياسي انهيارا تاما في عام ٢٠١٤، أدّى توقيع الاتفاق السياسي الليبي إلى إحراز تقدّم كبير نحو إعادة إحياء هذه العملية. وبموجب القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥)، نزع مجلس الأمن صراحة الشرعية عن جميع المؤسسات الموازية التي تقع خارج نطاق الاتفاق السياسي الليبي، مما يوفر للفريق معيارا أوضح للإبلاغ عن الأعمال التي تقوّض العملية الانتقالية. وقبل ذلك، كان من الصعب أحيانا التمييز بين ما يمكن اعتباره دفاعا مقبولا عن الموقف التفاوضي والعمل التخريبي المتعمد. ومع ذلك، حدد الفريق من استمرّ من جماعات وأفراد في رفض المشاركة الجدية في الحوار السياسي، مما حال دون استعادة عملية الانتقال السياسي التي تمسّ الحاجة إليها.

٣٤ - وقد ظهر التأثير السلبي لقادة المؤتمر الوطني العام في مناسبات عدة. فقد قاطعوا اجتماعات عديدة من اجتماعات الحوار السياسي منذ بدايته؛ وقد أذنوا بحصول عمليات عسكرية كانت مثار جدل أو وافقوا عليها، ولا سيما في عام ٢٠١٤، وفي أوائل عام ٢٠١٥؛ ومنعوا إجراء أي تصويت لأعضاء المؤتمر على أي من المشروعين المقترحين؛ ورفضوا الاتفاق السياسي الليبي، وشرعوا في عملية موازية انطوت على محاولات متكررة ترمي إلى النيل من مصداقية الجهود التي تبذلها البعثة (انظر المرفق ٨).

٣٥ - وأدى أعضاء مجلس النواب دورا سلبيا بصورة متزايدة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بمنعهم التصويت على الاتفاق السياسي الليبي وشروعهم في عملية تفاوض موازية (انظر المرجع نفسه).

ثالثا - التطورات الأمنية والمعايير المتّصلة بها

٣٦ - استمرّت الاشتباكات المباشرة بين التحالفين العسكريين الرئيسيين في ليبيا، الجيش الوطني الليبي وتحالف فجر ليبيا حتى أوائل عام ٢٠١٥، ولكنها توقفت في نهاية شهر نيسان/أبريل. وتواصل هجوم تحالف فجر ليبيا في الهلال النفطي، ضد حرس المرافق النفطية وقوات الجيش حتى آذار/مارس، وانسحبت بعد ذلك قوات فجر ليبيا. وفي طرابلس، أوقفت المنطقة الغربية العسكرية محاولاتها ”لتحرير العاصمة“ في نهاية نيسان/أبريل، ووقّعت اتفاقات لوقف إطلاق النار مع بعض أطراف تحالف فجر ليبيا. ومع ذلك، استمرّ انعدام الأمن على نطاق واسع في غرب ليبيا وشرقها وجنوبها وذلك حتى أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، عند صياغة هذا التقرير.

ألف - الحوادث في غرب ليبيا

١ - طرابلس

٣٧ - في طرابلس، حدثت اشتباكات بين الجماعات المسلحة بصورة شبه أسبوعية، ولا سيما في النصف الثاني من عام ٢٠١٥. وفي حين ارتبط بعض الأعمال القتالية في البداية بالنزاع الأوسع نطاقا الدائر بين تحالف فجر ليبيا والجيش الوطني الليبي، مثل العملية التي استهدفت الكتيبة ١٠١، في تاجوراء في ١٦ نيسان/أبريل والتي أيدها المؤتمر الوطني العام، تحوّلت الأعمال القتالية بعد ذلك إلى مزيج من الهجمات الانتقامية وأعمال اللصوصية والاقتتال بين أطراف تحالف فجر ليبيا[٧]. وشملت الحوادث استخدام المدفعية الثقيلة واستهداف البنية التحتية العامة، مثل مبنى المؤتمر، ومكتب رئيس الوزراء في حكومة الإنقاذ الوطني، ووزارة التخطيط، ووزارة الشؤون الإسلامية، وعدة سجون.

٣٨ - ويرتبط الأمن في طرابلس بالتحالفات المتغيّرة بين الجماعات المسلحة وموقف هذه الأخيرة من عملية الحوار التي ترعاها الأمم المتحدة. وقد ظهر الصدع في تحالف فجر ليبيا في ١٦ حزيران/يونيه عند إنشاء جبهة الصمود، وهي تحالف أصغر حجما من الجماعات المسلحة يرفض أي مساومة قد تنتج عن المفاوضات السياسية، ويقوده صلاح بادي.

٣٩ - وفي أوائل عام ٢٠١٦، جرى الانقسام على ثلاثة محاور. تألّف المحور الأول من مجموعات من خارج طرابلس، ولا سيما من مصراتة، مثل كتيبتي المحجوب والحلبوص. وهما تدعمان الاتفاق السياسي الليبي. أما المحور الثاني، فتألّف من مجموعات تتّخذ من طرابلس مقرا لها، ويعتقد أنها تؤيّد الحوار السياسي، إلا أنها لم تعلن جميعها عن موقفها من الاتفاق السياسي الليبي. ومن الأمثلة على هذه المجموعات، قوة الردع الخاصة وكتيبة النواسي وكتيبة أبو سليم وكتيبة فرسان جنزور. أما المحور الثالث فهو يجمع ما بين جماعات مسلحة من طرابلس ومدن غربية أخرى ويتألّف من ثوار متشددين ومن متشددين إسلاميين، وهو قد شكّل نواة جبهة الصمود في وقت سابق من عام ٢٠١٥، مثل قوات صلاح بادي وكتيبة البوني، وكتائب أخرى من تاجوراء. ولا تزال هذه الأطراف تعارض بشدة الحوار والاتفاق السياسي الليبي. وتقع بعض الجماعات المسلحة، مثل كتيبة التوحيد، المشتبه في تقديمها المساعدة لتنظيم الدولة الإسلامية في طرابلس، ضمن هذه الفئة. وبما أن الممثل الخاص للأمين العام قد قدّم النص النهائي للاتفاق السياسي الليبي في تشرين الأول/أكتوبر، وقعت عدة اشتباكات بين المجموعات، مما زاد من تفكك تحالف فجر ليبيا.

---

(٧) وفي عدّة مناسبات، وقعت أيضا اشتباكات بين الجماعات المسلحة في خُمس.

٤٠ - وقد وقع العديد من المدنيين ضحية لحكم الجماعات المسلّحة. وقد تواصل ورود أخبار على نطاق واسع عن أعمال قتل وابتزاز وبصورة خاصة عمليات خطف طالت سياسيين ورجال أعمال وصحفيين وناشطين.

٤١ - ووجود تنظيم الدولة الإسلامية محدود في طرابلس، ولكن قدرته على القيام بهجمات صغيرة النطاق واستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة قد ازدادت. ويتجلى ذلك في أحداث مثل الهجوم الذي شُنّ في ١٨ أيلول/سبتمبر على سجن معيتيقة وقصف مقر إحدى شركات النفط قبل ثلاثة أسابيع. ومما يثير القلق بصفة خاصة هو قدرة التنظيم على تجنيد المقاتلين بسهولة نسبية في طرابلس، على النحو الذي ذكرته قوة الردع الخاصة[٨]. فطريقة عمل التنظيم في طرابلس تعتمد على خلايا صغيرة (نائمة) تضم أجانب في كثير من الأحيان. وقد اخترق بعضهم جماعات مسلحة قائمة.

٤٢ - ويمتد نطاق العمليات التي يقوم بها تنظيم الدولة الإسلامية إلى نواحي مصراتة. فقد أسفر تفجير مركز لتدريب حرس السواحل في زليتن في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ عن مقتل أكثر من ٨٠ شخصا. وفي أيار/مايو ٢٠١٥، قصف التنظيم نقطة تفتيش في الدافنية، على بعد بضعة كيلومترات إلى الغرب من زليتن[٩].

٢ - الزاوية وورشفانة

٤٣ - ظلّت المنطقة التي تقع غرب طرابلس مباشرة تشهد اضطرابات طوال عام ٢٠١٥، وظهرت في عدة مناسبات مخاطر حدوث تصعيد في أعمال القتال بين قوات تحالف فجر ليبيا والقوات (المنتسبة) للجيش الوطني الليبي. وشملت الحوادث الخطيرة إسقاط طائرة عمودية تقلّ ضباطا عسكريين رفيعي المستوى من حكومة الإنقاذ الوطني في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥[١٠]. ونُزع فتيل التوتّر مرات عديدة بفضل جهود وساطة محلية بين القبائل، وبمشاركة ممثّلين عن مصراتة أحيانا.

---

(٨) انظر ”القصة الكاملة لانضمام الفتى عبد المنعم ضويلة لداعش“، قناة ٢١٨، ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي: http://218tv.net/content/القصة-الكاملة-لانضمام-الفتى-عبدالمنعم-ضويلة-لداعش.

(٩) انظر ”ليبيا داعش يتبنى تفجيرا قرب مصراتة“، سكاي نيوز عربية، ٣١ أيار/مايو ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي: www.skynewsarabia.com/web/article/749182/ليبيا-داعش-يتبنى-تفجيرا-قرب-مصراتة.

(١٠) انظر ”٢٣ قتيلا في سقوط مروحية بينهم ’قائد المنطقة الغربية‘“، ليبيا المستقبل، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي: www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/82770.

٣ - صبراتة

٤٤ - تُعرف مدن صبراتة وزلطن وعجيلات في غرب ليبيا بأنها مواقع للتدريب ومواقع معسكرات العبور للمقاتلين الأجانب، سواء أكانوا قادمين إلى ليبيا أو مغادرين لها. وأوضح محققون تونسيون للفريق أن مرتكبي الهجمات الإرهابية في تونس في عام ٢٠١٥ مروا كلهم، في مرحلة ما، بمعسكرات التدريب في صبراتة وعجيلات (انظر المرفق ٣٦، الفقرة ٤).

٤٥ - وأثار هجوم شنّه تنظيم الدولة الإسلامية على وسط صبراتة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر مخاوف من وقوع مدن ليبية أخرى تحت سيطرة التنظيم. وكان قد تم التوصل إلى اتفاق بين المجلس البلدي والتنظيم، يلتزم التنظيم بموجبه بالقضاء على أي وجود ظاهر العيان في صبراتة والإعلان عن وجود أي أجانب. ولم يتبين بعد ما إذا كان هذا الاتفاق سيحول دون نمو تنظيم الدولة الإسلامية. فعلى سبيل المثال، قيل إن التنظيم قام بقصف فرع الاستخبارات العامة المحلية في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥[(١١)].

٤٦ - وتستفيد خلايا تنظيم الدولة الإسلامية من علاقاتها المحلية. ويترل المقاتلون الأجانب ضيوفا في مساكن خاصة. ويشكلون مجموعات صغيرة وسريعة الانتقال، يتركّز معظمها خارج المناطق الحضرية. وقد أنشأ التنظيم علاقات مع شبكات التهريب، الأمر الذي يساعدها على تهريب المقاتلين والأسلحة عبر الحدود الليبية التونسية.

باء - الأحداث في شرق ليبيا

٤٧ - طوال عام ٢٠١٥، ساد انعدام الأمن إلى حد كبير في شرق ليبيا، وحصلت مواجهات مسلّحة واسعة النطاق وتكررت الحوادث الأمنية في معظم المدن الكبرى. ويهدّد انعدام الأمن المنطقة الكبرى بأسرها.

١ - بنغازي

٤٨ - في بنغازي، واصل الجيش الوطني الليبي عملياته ضد الأحياء التي يسيطر عليها مجلس شورى ثوار بنغازي والجماعات المرتبطة به. واستمرّت حالة الجمود التي بدأت أواخر عام ٢٠١٤ إلى حد كبير، على الرغم من إعلان اللواء حفتر إطلاق عملية ''الحتف'' الجديدة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ومنذ شهر أيلول/سبتمبر، شُنّت ضربات جوية على بنغازي

(١١) انظر ''داعش يفجر مبنى الاستخبارات في صبراتة الليبية''، شبكة إرم الإخبارية، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي: www.eremnews.com/news/arab/400426.

(ومدن أخرى) بصورة شبه يومية. وواصلت القوات الجوية أيضا استهداف السفن المشتبه في نقلها أسلحة قبالة الساحل الشرقي (انظر المرفق ٩).

٤٩ - وفي بنغازي، استهدفت الهجمات التي نفّذها الجيش الوطني الليبي أحياء الليثي والصابري وسوق الحوت والقوارشة وبو عطني، وقد انطوت على استخدام المدفعية الثقيلة في المناطق الحضرية.

٥٠ - وركّز مجلس شورى ثوار بنغازي والجماعات المرتبطة به هجماتهم على الخطوط الأمامية نفسها، بالإضافة إلى حي بوهديمة ومطار بنينا. وظلوا يستخدمون الأجهزة المتفجرة المرتجلة والألغام الأرضية بشكل منهجي، حاصدين أرواح العسكريين والمدنيين، بما في ذلك أثناء عمليات إزالة الألغام. وواصل مجلس الشورى استخدام المدفعية الثقيلة في المناطق الحضرية. وخلّف قصف مدفعي مصدره مناطق يسيطر عليها مجلس الشورى وطال مظاهرة سلمية في ساحة الكيش تسعة قتلى وعشرات الجرحى[١٢].

٥١ - ولتنظيم الدولة الإسلامية في بنغازي، كما اتّضح من سلسلة ادعاءات أُطلقت من وسائله الإعلامية، وجود عمليات تبيّن في هجمات غالبا ما كانت عمليات انتحارية تُنفّذ بأجهزة متفجرة مرتجلة ضد الجيش الوطني الليبي (انظر المرفق ١٠).

٢ - درنة

٥٢ - في درنة، استمرت الاشتباكات بين تنظيم الدولة الإسلامية وجماعات متطرفة أخرى. وظلّ مجلس شورى مجاهدي درنة متعايشا في درنة جنبا إلى جنب مع تنظيم الدولة الإسلامية دون عداء سافر حتى أيار/مايو ٢٠١٥[١٣]، ولكن في حزيران/يونيه أخرج مجلس شورى مجاهدي درنة التنظيم من وسط البلدة في أقل من أسبوع. وفي حين انشقّت بعض الجماعات عن صفوف تنظيم الدولة الإسلامية وانضمّت إلى مجلس الشورى، فرّت جماعات أخرى إلى سرت أو إلى الشرق إلى منطقة الفتايح المجاورة. وحافظ تنظيم الدولة الإسلامية على وجوده في الضواحي الشرقية لدرنة.

٥٣ - وفي غضون ذلك، تراجع عدد عمليات الجيش الوطني الليبي تراجعا حادا في محيط درنة ويبدو أنها اقتصرت على قصف جوي غير منتظم لمواقع تنظيم الدولة الإسلامية.

---

(١٢) انظر ”ارتفاع ضحايا سقوط قذائف عشوائية على مظاهرات بساحة الكيش في بنغازي“، العالم اليوم، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي: www.worldakhbar.com/maghreb/libya/38785.html.

(١٣) أبلغ الفريق سابقا عن احتمال التعاون بين الجماعتين (انظر الفقرة ٣٤ من الوثيقة S/2015/128).

٣ - أجدابيا

٥٤ - في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بدأ الجيش الوطني الليبي ومديرية أمن أجدابيا عملية عسكرية ضد مجلس شورى ثوار أجدابيا. وشنّ الجيش ضربات جوية على مواقع مجلس الشورى، بما في ذلك البوابة ٦٠ الاستراتيجية التي تسيطر عليها وحدة من قبيلة الزوية، وتقع البوابة جنوب المدينة. وأسفرت الأحداث التي وقعت عن اشتباكات فتاكة بين الجماعات المسلحة المحلية، وهي تهدد بالتحول إلى نزاع قبلي طويل الأمد. ويقال إن جماعات تابعة لمجلس الشورى وتنظيم الدولة الإسلامية مسؤولة عن موجة غير مسبوقة من الاغتيالات التي استهدفت ضباطا عسكريين وشيوخا سلفيين وصحفيين في أجدابيا في عام ٢٠١٥.

٤ - الأثر الإقليمي

٥٥ - لقد شهدت المنطقة ثلاثة تدخلات دولية أُبلغ عنها وأُقر بها على نطاق واسع في عام ٢٠١٥. ففي شباط/فبراير، نفذت مصر غارات جوية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في مدينة درنة بعد أن أعدم التنظيم ٢١ من مواطنيها[١٤]. وفي ١٣ حزيران/يونيه، شنت الولايات المتحدة غارة جوية على مزرعة بالقرب من أجدابيا حيث كان يشتبه في أن أحد الأفراد المدرجين في القائمة، مختار بلمختار، موجود فيها (QDi.136)[١٥] وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، شنت الولايات المتحدة غارة جوية استهدفت أحد قادة التنظيم، وسام الزبيدي (المعروف أيضا باسم أبو نبيل الأنباري)[١٦] وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، استهدفت عدة غارات جوية نفذتها طائرات مجهولة الهوية مواقع التنظيم في سرت وقافلة في بن جواد[١٧].

---

(١٤) انظر Jared Malsin and Chris Stephen، ''Egyptian air strikes in Libya kill dozens of Isis militants''، في عدد صحيفة الغارديان الصادر في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٥، متاح على الموقع: www.theguardian.com/world/2015/feb/16/egypt-air-strikes-target-isis-weapons-stockpiles-libya.

(١٥) انظر Sarah El Deeb and Lolita C. Baldor، ''US targets Al-Qaida-linked leader in Libya, unclear if hit''؛ Associated Press, 15 June 2015، متاح في الموقع: http://abc30.com/news/us-targets-al-qaida-linked-leader-in-libya;-unclear-if-hit/785800/.

(١٦) انظر Phil Stewart، ''US confirms death of top Islamic State leader in Libya''، Reuters, 7 December 2015، متاح في الموقع: http://uk.reuters.com/article/us-mideast-crisis-airstrikes-usa-idUKKBN0TQ24G20151207.

(١٧) انظر Saber Ayyub، ''Mystery remains over Sirte airstrikes on IS''، *Libya Herald*, 15 January 2016، متاح في الموقع: www.libyaherald.com/2016/01/15/mystery-remains-over-sirte-airstrikes-on-is/.

٥٦ - ووجد عدة متطرفين مصريين في شرق ليبيا ملاذاً لهم، مثل هشام العشماوي، مؤسس تنظيم ''المرابطون'' في سيناء، وهو جماعة مسؤولة عن العديد من الهجمات الإرهابية التي نفذت في القاهرة وشبه جزيرة سيناء[١٨].

جيم - الأحداث التي وقعت في سرت والمنطقة الوسطى

٥٧ - اكتسى ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في سرت أهمية كبيرة في عام ٢٠١٥. فقد سجلت الجماعة انتصارات عسكرية حاسمة ضد القوات المنحدرة من مصراتة وقبيلتي أولاد سليمان وفرجان، وقضت على جماعة أنصار الشريعة في سرت. وبات التنظيم حالياً أهم الجهات السياسية والعسكرية الفاعلة في المنطقة. وأوضح أحد شيوخ قبيلة القذاذفة أن القبائل احتفظت، من باب الحيطة، بترساناتها العسكرية المتبقية وفضلت الدبلوماسية في التعامل مع التنظيم، بينما كان التنظيم يستغل ببراعة صورته المتمثلة في الإرهاب والسلطة. وقيامه بقتل ما يزيد عن ٥٠ فرداً من أفراد قبيلة الفرجان في آب/أغسطس، وما تلا ذلك من أعمال قتل واختطاف ارتكبها بحق أفراد قبائل أخرى، قد أثنى قبائل محلية عن التمرد. وجند التنظيم شباباً، ولا سيما من قبيلتي القذاذفة والمغاربة، ووفر لهم الحماية والاستحقاقات المادية. وجند كذلك ضباطاً عسكريين من النظام السابق.

٥٨ - وعزز التنظيم موقعه. وصادر لأغراض عسكرية مباني ومساكن فردية، حيث استخدم طوابقها السفلية للتخزين، وشيد أنفاقاً جديدة واستولى على مخزونات صيدلانية. ووصلت أعداد كبيرة من المقاتلين الأجانب إلى سرت في أواخر عام ٢٠١٥.

٥٩ - وإلى جانب المقاتلين الأجانب، يتألف التنظيم في سرت من تحالف بين أعضاء سابقين في جماعة أنصار الشريعة ورجال أمن سابقين تابعين للقذافي. وهذا التحالف غير المتجانس يتيح المجال للجماعة للوصول إلى مختلف قطاعات المجتمع الليبي، مما يزيد من قدرتها على التعبئة والتجنيد. وقد شن التنظيم عدة هجمات ضد منشآت نفطية في الهلال النفطي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، بما فيها الهجمات التي شنها في السدرة ورأس لانوف في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

٦٠ - وغياب سلطة الدولة في الإقليم الذي يعتبر موالياً للنظام السابق قد تسبب في نشوء فراغ سياسي وأمني يسر نشوء الجماعات المتطرفة. وقامت الحكومات المتعاقبة على نحو منهجي بتهميش وإهمال شرائح سكانية كبيرة اعتبرتها تقدم الدعم للنظام السابق.

---

(١٨) انظر ''بالصور: 'داعش ليبيا' يهدر دم هشام عشماوي المتهم باغتيال النائب العام. ويعلن وجوده في درنة''، البداية، ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٥، متاح على الموقع: http://albedaiah.com/news/2015/08/19/95184.

دال - الأحداث التي وقعت في الجنوب

٦١ - تواصلت النزاعات المحلية التي اندلعت مباشرة بعد الثورة الليبية في منطقة فزان وبلدة الكفرة. وتملك السلطة العسكرية في المقام الأول الجماعات القبلية والإجرامية والمتطرفة. وبالإضافة إلى ذلك، أتاح غياب سلطة الدولة الفرصة للتدخل الإقليمي. وزادت السلطتان المتنافستان في طرابلس وطبرق من التوترات الحالية بإقامتهما تحالفات مع جماعات محلية.

١ - الكفرة

٦٢ - في محاولة لزيادة نفوذها السياسي، قدمت جماعة التبو المساعدة العسكرية ووفرت الموارد البشرية للجيش الوطني الليبي. فعلى سبيل المثال، قاتل لواء أحمد الشريف إلى جانب عملية الكرامة في بنغازي. ومن ناحية أخرى، أطلقت السلطات في طرابلس، مثل رئيس الأركان المنتسب لحزب المؤتمر الوطني العام، تصريحات استفزازية دعماً لقبيلة الزوية في الكفرة ضد ما وصف بـ ''الغزو الخارجي'' (انظر المرفق ١١). وتلقى الفريق أيضاً تقارير أفادت بأن طرابلس تدعم جماعات إسلامية مسلحة في الكفرة.

٦٣ - وبصرف النظر عن الاتفاق الذي تم توقيعه في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، فإن الحالة ما زالت غير مستقرة. فمنذ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٥، قُتل ما يزيد عن ١٠٠ مدني من جراء هجمات عشوائية بالمدفعية (انظر المرفق ١٢). وتعرضت بشكل خاص الأقلية السكانية من قبيلة التبو المحاصرة في حيي قدرفي والشورى المدنيين لهجمات بالدبابات وقذائف الهاون وبنادق القناصة من الأراضي الواقعة تحت سيطرة قبيلة الزوية.

٦٤ - وتسيطر كل من قبيلتي الزوية والتبو على امتدادات مختلفة من الطريق التي تربط بين الكفرة وأجدابيا. وكانت نقاط التفتيش الثلاث، التي تخضع واحدة منها لسيطرة التبو واثنتان لسيطرة الزوية، تعرقل وصول المساعدات الإنسانية.

٢ - أوباري

٦٥ - الديناميات في أوباري، حيث تواجه قبيلتا التبو والطوارق بعضها بعضا، هي ديناميات مماثلة لتلك الموجودة في الكفرة. فقد جندت القوات المنتسبة إلى فجر ليبيا مقاتلين من الطوارق. وفي عام ٢٠١٥، أوضح أحد قادة فجر ليبيا البارزين للفريق أن المجندين الطوارق يتلقون شهريا مبلغاً من المال قدره ١ ٥٠٠ دينار ليبي وبندقية. كما تعاونت قوات فجر ليبيا والطوارق في الهجوم على حقل شرارة النفطي. وتقاتل قبيلة التبو إلى جانب قوات تابعة لطبرق، مع الاستفادة من الدعم السياسي والعسكري المقدم من معسكر مجلس النواب وحلفائه في الزنتان (انظر المرفق ١٣).

٦٦ - ورغم جهود المصالحة المتكررة، فقد خلّف القتال الذي اندلع منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ ما يزيد على ٣٠٠ قتيل و ٠٠٠ ٢ جريح، مع تشريد مئات الأسر. وقد انتهكت بنود الاتفاق الموقع في الدوحة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ في اليوم التالي بهجمات بالقذائف شنتها جماعات مسلحة مرتبطة بقبيلة التبو على مواقع الطوارق في أوباري[١٩].

٣ - الأثر الإقليمي

٦٧ - أخذت البلدان في المنطقة تقدم الدعم السياسي (على الأقل) إلى مختلف الجماعات، وهو أمر يزيد في تأجيج النزاعات المتواصلة. وزعمت مصادر من الطوارق أن التنافس بين تشاد وقطر كان عاملاً حاسما في الانهيار السريع لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. ومن الواضح أن هذه المنافسة تتجلى في الخطاب العام للشخصيات السياسية البارزة في تشاد وقطر[٢٠].

٦٨ - ووجود مقاتلين أجانب في جنوب ليبيا هو دلالة على البعد الإقليمي للنزاع. وقد تلقى الفريق أدلة قوية على تورط جماعات دارفورية مسلحة في أوباري، ولا سيما في الكفرة. وأفاد دارفوريون أُجريت مقابلات معهم بوجود أفراد مقاتلين من كل من حركة العدل والمساواة وفصيل جيش تحرير السودان بقيادة علي كاربينو ووحدات كاملة من جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي، جنبا إلى جنب مع الجيش الوطني الليبي. وأخذت الجماعات الدارفورية المسلحة الضعيفة تبحث عن ملاذ آمن وهدف لها في الخارج وقد اتصلت بها أيضا الحكومة في طرابلس.

٦٩ - واتسم موقف السودان بالغموض. وعلى الرغم من التقارير المتواصلة عن أنه كان يقدم الدعم العسكري لحلفائه في الكفرة وطرابلس (انظر الفقرة ١٦٠)، فقد سعى أيضا إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع السلطات في الشرق.

(١٩) انظر ''اتفاق التبو والطوارق في الدوحة: طريق الألف ميل لتحقيق السلام''، العربي الجديد، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، متاح في الموقع: www.alaraby.co.uk/politics/2015/11/24/اتفاق-التبو-و-الطوارق-بالدوحة-رحلة-الألف-ميل-لتحقيق-السلام. والبيان لا يقر بالمشاركة التشادية في المحادثات.

(٢٠) المرجع نفسه؛ وانظر أيضا الموقع: www.facebook.com/sabha17feb2/videos/1001598166564528/.

هاء - معايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات المتصلة بالأمن

١ - شن هجمات ضد أي ميناء في ليبيا أو مرفق حكومي أو مؤسسة حكومية

٧٠ - شن تنظيم الدولة هجمات على عدة حقول نفطية في ليبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٣ شباط/فبراير ٢٠١٥، هاجم حقل مبروك النفطي، حيث اختطف بعض العمال وقتل ١١ شخصاً. وهاجم التنظيم المنشأة ذاتها وحقل نفط الباهي في ١٣ شباط/فبراير. وهاجم حقل نفط الغاني في ٦ آذار/مارس مما أدى إلى مقتل تسعة أشخاص واختطاف عمال أجانب. واستأنف هجماته ضد المنشآت النفطية في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ باستخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع وشن هجمات مغاوير في السدرة ورأس لانوف.

٢ - الأعمال التي تهدد السلام

٧١ - بخلاف ما حدث في عام ٢٠١٤، لم تشهد ليبيا في عام ٢٠١٥ أي أعمال عسكرية رئيسية جديدة من شأنها أن تزيد من تصعيد الحالة الأمنية غير المستقرة.

٣ - الهجمات على البعثات الأجنبية

٧٢ - في عام ٢٠١٥، تواصل شن الهجمات على البعثات الأجنبية. وتلقى الفريق تقارير بشأن ١٠ حوادث. وفي بعض الحالات، لم تتمكن الدول الأعضاء من تحديد هوية الجناة. وفي حالات أخرى، اشتُبه في أعضاء جماعات مسلحة آتين من صبراتة أو طرابلس. وأخيرا، أعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن بعضها (انظر المرفق ١٤).

٤ - العمل لصالح فرد أو كيان من الأفراد المدرجين أو الكيانات المدرجة في القائمة أو بالنيابة عنهم أو بتوجيه منهم

٧٣ - ما زال تكوين الجماعات المسلحة ذات التوجه الإسلامي وانتسابها وتحالفاتها في كل من بنغازي ودرنة مسألة مثيرة للقلق.

٧٤ - وفيما يتعلق ببنغازي، يبدو من المقابلات التي أجراها كل من الفريق ووسائط الإعلام الاجتماعية أن جماعة أنصار الشريعة في بنغازي (QDe.146) المدرجة في قوائم الأمم المتحدة ما زالت، رغم ضعفها، طرفاً في تحالف مجلس شورى ثوار بنغازي. وما تزال قيادة مجلس الشورى دون تغيير يذكر. وتتواصل التقارير التي تفيد بأن محمد الدرسي قد حل محل محمد الزهاوي زعيماً لجماعة أنصار الشريعة في بنغازي. وقد سبق أن ظهر قياديان من قادة

مجلس الشورى، هما وسام بن حامد وجلال مخزوم، بصورة بارزة في برامج إعلامية بثتها جماعة أنصار الشريعة.

٧٥ - وقد جمع الفريق أدلة تثبت تعاون مجلس شورى ثوار بنغازي مع تنظيم الدولة الإسلامية ضد الجيش الوطني الليبي[٢١]. واتضح من كل من المقابلات ووسائط التواصل الاجتماعي ومنشور التنظيم، مجلة دابق[٢٢] أن التنظيم بدأ في تنفيذ عمليات في حيي الصابري والليثي. وعلى النقيض من ذلك، ورغم العداء المكشوف إزاء مجلس شورى المجاهدين في درنة، يعمل التنظيم ومجلس شورى ثوار بنغازي في المناطق ذاتها، مما يدل على وجود تنسيق للجهود العسكرية (انظر المرفق ١٥)[٢٣]. وللحفاظ على هذا التعاون، أصدر مجلس الشورى بلاغاً أبدى فيه صراحة رغبته في المصالحة مع التنظيم (انظر المرفق ١٦).

٧٦ - وفي درنة، يتولى مجلس شورى مجاهدي درنة، وهو تحالف متطرف، قتال تنظيم الدولة علناً. ولكن علاقته مع الكيان الآخر المدرج في قائمة الأمم المتحدة والذي تشتت شمله، ألا وهو أنصار الشريعة -- درنة (QDe.145)، فهي علاقة أقل وضوحاً. وقد انضم على الأقل فصيل واحد من أنصار الشريعة - درنة إلى مجلس الشورى[٢٤]. وعلاوة على ذلك، واصل نشر صور فوتوغرافية عن أنشطة ترويجية بعد أن قام مجلس الشورى بطرد تنظيم الدولة من درنة، مما يدل على استطاعته العمل بحرية في المدينة التي يسيطر عليها مجلس الشورى (انظر المرفق ١٧).

٧٧ - وبالنظر إلى إدراج مجلس شورى ثوار بنغازي ضمن الكيانات المدرجة في قائمة الأمم المتحدة و/أو تعاونه معها (وبدرجة أقل مجلس شورى مجاهدي درنة)، فإن تواصل الدعم المقدم لكل من التحالفين من المدن في غرب ليبيا هو أمر شائك بالمثل. والدعم المالي والمادي المقدم من داخل طرابلس ومصراتة هو دعم أكدته مصادر ليبية ودولية دأبت على الإشارة إلى أسماء الأفراد والمواقع المعنية ذاتها.

---

(٢١) مقابلات أجريت مع زعماء إسلاميين في بنغازي، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

(٢٢) انظر "Interview with Abul-Mughirah al-Qahtani the delegated leader for the Libyan *wilayat*", *Dabiq*, No. 11 (September 2015)، متاح في الموقع: www.clarionproject.org/docs/Issue%2011%20-%20From%20the%20battle%20of%20Al-Ahzab%20to%20the%20war%20of%20coalitions.pdf.

(٢٣) يبدو من التسجيلات الصوتية المزعومة لتنظيم الدولة الإسلامية أن مقاتلي التنظيم من درنة قد حفزوا زملاءهم من المقاتلين في بنغازي على التحرك ضد مجلس شورى ثوار بنغازي. انظر الموقع http://themaghrebinote.com/.

(٢٤) انظر الفقرة ١٨ من الوثيقة S/2015/891 وقد أبلغت المصادر الفريق بأن الفصيل يضم القائد سفيان بن غومو (QDI.355).

٧٨ - وعلى الصعيد السياسي، هناك دعم رفيع المستوى وعام يقدم لمجلس شورى ثوار بنغازي، ولا سيما لمجلس شورى مجاهدي درنة. فعلى سبيل المثال، تلقى مجلس شورى مجاهدي درنة، طوال العمليات المنفذة ضد تنظيم الدولة، دعما شفوياً قوياً من عدة رموز للسلطة في طرابلس (انظر المرفق ١٨).

٧٩ - وهذا الدعم لا يقتصر على الجماعات المسلحة في المنطقة الشرقية المرتبطة بالكيانات المدرجة في القائمة. وقد تلقى لواء التوحيد في طرابلس، الذي له صلة بالهجوم الذي شنه تنظيم الدولة ضد معيتيقة، تأييدا علنيا من مفتي ليبيا (انظر المرفق ١٩).

رابعاً - الأفعال التي تنتهك أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي الواجبة التطبيق والتي تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان

٨٠ - في الفراغ الذي نشأ، يتصرف المنتهكون لحقوق الإنسان وغيرهم من المجرمين في ظل إفلات تام من العقاب، وذلك بالنظر إلى أن الجماعات المسلحة تسيطر على القطاع الأمني وأن الجهاز القضائي لا يكاد يعمل. وقد أعربت المحكمة الجنائية الدولية عن استعدادها لفتح تحقيقات جديدة، ولكن يبدو أن الجهود التي تبذلها تعترضها قيود أمنية وذات صلة بالميزانية (انظر التوصية ٢١)[٢٥]. وعلاوة على ذلك، لم يعتمد مجلس الأمن أي جزاءات جديدة محددة الهدف منذ عام ٢٠١١ (انظر التوصية ١٧).

ألف - الاحتجاز التعسفي والتعذيب

٨١ - واصل الفريق تحقيقاته في سيطرة الجماعة المسلحة على مرافق الاحتجاز. والانتهاكات المرتكبة على نطاق واسع في السجون الليبية والتي تجسد ممارسات النظام السابق، تقترن بالافتقار إلى الموارد والكفاءة المهنية وبموقف انتقامي من قبل الحراس. وتشمل هذه الحوادث الضرب والتعذيب والافتقار إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية والاكتظاظ ومنع الزيارات الأسرية. وتتفشى حالات الاحتجاز غير القانوني. ومعظم المحتجزين لم يمثلوا أمام قاضٍ. وظل آخرون رهن الاحتجاز حتى بعد حصولهم على أمر

(٢٥) انظر التقرير العاشر للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية الذي قدم إلى مجلس الأمن عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، والذي يمكن الاطلاع عليه في الموقع الإلكتروني www.icc-cpi.int/iccdocs/otp/otp-rep-unsc-05-11-2016-Eng.pdf.

يقضي بالإفراج عنهم[٢٦]. وقد سجل الذين احتجزوا منذ عام ٢٠١١ نسبة مئوية كبيرة. وكانت الأسباب الرئيسية لاحتجازهم، على ما يبدو، الابتزاز والانتقام والاعتراف القسري.

٨٢ - وينبغي لحكومة الوفاق الوطني أن تتصدى للسلوك التعسفي الذي تنتهجه الجماعات المسلحة وقوات الأمن في مراقبة مراكز الاحتجاز باعتباره مسألة ذات أولوية من خلال القيام بإصلاحات تشمل فحص الحراس (انظر التوصية ١٥).

٨٣ - وقد تلقى الفريق مجموعة واسعة من الشهادات التي أدلى بها الضحايا، وأقاربهم، وناشطون في مجال حقوق الإنسان، ومسؤولون حكوميون، إلى جانب تسجيلات بالفيديو وأدلة فوتوغرافية. وما لم يذكر خلاف ذلك، فإن هذه المعلومات تعتبر بمثابة الأساس للنتائج الواردة أدناه.

١ - منطقة غرب ليبيا

٨٤ - عبد العزيز البكشي من سجن عين زارة هو شخص متورط في قضايا تعذيب، بما في ذلك تعذيب المحتجزات. وقد تولى محمد النعمي مسؤولية هذا السجن لمدة أربع سنوات. وتتواصل فيه إساءة المعاملة الشديدة. وقد ارتكبت أيضاً انتهاكات مماثلة لحقوق الإنسان في سجن الرويمي في عين زارة.

٨٥ - وقد أنشأ هيثم التاجوري مركز احتجاز خاصا في تاجوراء، مزرعة النعام، حيث احتجز مسؤولين من النظام السابق ومتعاطفين معهم. وابتز مبالغ كبيرة من المال من الزائرين. وأثناء عمليات فجر ليبيا التي نفذت في تموز/يوليه ٢٠١٤، اختفى ١٢ مسؤولاً من مسؤولي النظام السابق من السجن. وقد نفت مصادر حكومية ادعاءه بأنه قام بتسليمهم إلى أسرهم. وقصفت القوات الجوية معسكره في نيسان/أبريل ٢٠١٥[٢٧].

٨٦ - ويسيطر قائد جماعة مسلحة، يدعى عبد الغني كيكلي، على مرفق احتجاز في منطقة أبو سالم بطرابلس. وتستخدم غرفة محددة فيه للتعذيب. وقد انتهى المطاف بعدد ممن يدعون بـ ''سجناء'' في المستشفيات القريبة إثر تعرضهم لإصابات خطيرة.

---

(٢٦) انظر Hanan Salah، ''*The Endless Wait: Long-term Arbitrary Detentions and Torture in Western Libya*'' (United States, Human Rights Watch, December 2015)، متاح في الموقع: www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/libya1215_4up_1.pdf.

(٢٧) مقابلات أجريت مع مسؤولين حكوميين وأسر الضحايا، في الفترة الممتدة من آب/أغسطس إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

٨٧ - ووردت عدة تقارير عن تعذيب في سجني التضامن والحفرة في تاجوراء. وكان يتحكم في سجن الحفرة عبد الله الساسي، قائد ميليشيا محلية متحالفة مع الجيش الوطني الليبي، الذي قتل في أواخر عام ٢٠١٤.

٨٨ - وما زال سجن طمينة الذي تديره إحدى الأسر أسوأ السجون سمعة في مصراتة. وقد أُفيد مراراً بأن رب الأسرة، عيسى بن عيسى الأصفر الشركسي، هو المسؤول عن التعذيب وعن أشكال أخرى من الانتهاكات. وحالة سجن الكلية الجوية في مصراتة هي حالة تثير القلق أيضاً؛ وتتغاضى إدارة السجن عن إساءة المعاملة والعقوبة البدنية.

٨٩ - وفي الزاوية، تم الإبلاغ عن حالات تعذيب وابتزاز متكررة في سجون السلعة والجزيرة وجود دائم.

٩٠ - وسجن الهضبة هو المكان الذي أُجريت فيه محاكمات شابتها العيوب لـ ٣٧ من المؤيدين البارزين للنظام السابق. وقد قوبل الحكم الصادر في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٥، والذي نص على إعدام تسعة متهمين، بإدانة دولية. ويعد السجن مجهزاً بشكل جيد نسبيا، ولكن تحدث فيه تجاوزات خطيرة، بحسب ما أكده مقطع مصور بالفيديو صدر في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٥، حيث يُظهر إشراف مدير السجن، صالح هديه عبد السلام الدعيكي، على تعذيب السجناء، بمن فيهم الساعدي القذافي (LYi.015)[٢٨].

٩١ - وهناك أيضا انتهاكات تحدث في سجن معيتيقة، الذي تسيطر عليه قوة الردع الخاصة التابعة لعبد الرؤوف كارة. وفي إحدى الحالات، أفاد أحد السجناء السابقين بتنفيذ عمليات ضرب وابتزاز بطريقة منهجية بحق محتجزين سابقين تحت إشراف القائد عبد السلام بن شعبان.

٩٢ - وقد أفيد على نطاق واسع بإساءة معاملة المهاجرين في عدة أماكن، بما فيها مراكز الاحتجاز الرسمية، ولا سيما في غرب ليبيا. وأفاد مهاجرون أجرى الفريق أيضاً مقابلات معهم بأنهم تعرضوا للتعذيب والابتزاز على أيدي جماعات مسلحة لم يتمكنوا من تحديدها.

٢ - شرق ليبيا

٩٣ - أفادت مصادر حكومية بأن سجن الكويفية هو السجن الرسمي الوحيد في بنغازي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وكان السجن يخضع لسيطرة مشتركة بين الشرطة القضائية (وزارة العدل)، والشرطة العسكرية (الجيش الوطني الليبي)، وإدارة التحقيقات

(٢٨) انظر https://clearnews.com/865/.

الجنائية (وزارة الداخلية). وأفادت تقارير بوقوع حوادث تعذيب في الجزء من السجن الذي تسيطر عليه إدارة التحقيقات الجنائية. ولا يُحتفظ فيما يبدو بقوائم بالسجناء.

٩٤ - وإضافةً إلى ذلك، تقوم جماعات مسلحة تابعة للجيش الوطني الليبي ووزارة الداخلية بإدارة عدة سجون غير رسمية في بنغازي تحتجز فيها إدارة التحقيقات الجنائية وإدارة التحقيق التابعة للقوات الخاصة ووحدة مكافحة الإرهاب أشخاصا ألقي القبض عليهم بصورة تعسفية. وأفادت تقارير كثيرة لمنظمات غير حكومية محلية ودولية معنية بحقوق الإنسان بوقوع حالات تعذيب[٢٩].

٩٥ - وفي حين سعت وزارة العدل إلى تحسين أوضاع الاحتجاز في المنطقة الشرقية بأسرها، فإن تأثيرها يقتصر على قسم في سجن قرنادة في مدينة البيضاء. ويخضع الجزء المتبقي من السجن لسيطرة الجيش الوطني الليبي. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، احتجز القسم الخاضع لسيطرة الجيش ٣٢٠ شخصا (يشتبه في أنهم) من أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية، أغلبهم أجانب[٢٩]. وأبلغ الفريق بشواغل تتعلق بالاستجوابات التي تقوم بها الشرطة العسكرية.

٩٦ - وتتحمل المسؤولية عما هو مذكور أعلاه الحكومة الليبية المؤقتة، وتحديدا وزير الداخلية السابق، عمر السنكي. وعلى الرغم من التقارير المتكررة بشأن التعذيب في مرفق احتجاز غير رسمي في برسس، رشح السيد السنكي آمر السجن، فرج محمد منصور (المعروف أيضا باسم العبدلي)، رئيسا لقوة المهام الخاصة التي أنشأها (انظر المرفق ٢٠). ومع أن السجن في برسس مغلق الآن، فلا تزال هناك تقارير بشأن التعذيب الذي تمارسه الوحدات العاملة تحت قيادة الحكومة المؤقتة أو الجيش الوطني الليبي. وعندما أجرى الفريق مقابلة مع السيد العبدلي، أنكر حدوث ممارسات تعذيب في برسس وأي مسؤولية له عن أي سجن في بنغازي في آب/أغسطس ٢٠١٥. وقد دحض تلك الادعاءات منذ ذلك الوقت عدة أشخاص ومعلومات مستمدة من المصادر العلنية جمعها الفريق. ولا تزال هناك تقارير باستمرار التعذيب وحالات الاحتجاز التعسفي، ولا سيما في مقر السيد العبدلي في بودزيرة.

باء - القتل الجماعي

٩٧ - لا يزال تنظيم الدولة الإسلامية هو أكبر مرتكبي جرائم القتل الجماعي في ليبيا. ففي ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٥، قتل التنظيم أكثر من ٤٠ شخصا في هجوم بجهاز تفجير مرتجل

(٢٩) انظر هيومن رايتس ووتش، ”ليبيا - تفشي التعذيب أثناء الاحتجاز“، ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٥، متاح في الموقع: https://www.hrw.org/ar/news/2015/06/17/278246.

في القبة. وفي شباط/فبراير أيضاً، نشر التنظيم مقطع فيديو لإعدامه ٢١ مصريا بإجراءات موجزة، في إطار استراتيجيته الإعلامية الرامية إلى الترويج لفرعه في ليبيا لجمهور دولي. وفي نيسان/أبريل، نشر مقطعا مماثلا لعمليتي إعدام جماعي منفصلتين لإثيوبيين.

٩٨ - وكان من أكثر الحوادث وحشية مذبحة نفذها التنظيم ضد قبائل محلية في سرت في منتصف آب/أغسطس ٢٠١٥. ووفقا للمصادر المحلية، قتل ما لا يقل عن ٥٠ شخصا، معظمهم من قبيلة الفرجان.

٩٩ - وفي عام ٢٠١٦، قتل التنظيم أكثر من ٨٠ شخصا في هجوم نفذه بجهاز تفجير مرتجل في مركز لتدريب خفر السواحل في زليتن.

١٠٠ - وعلاوةً على ذلك، قُصفت مظاهرة سلمية في بنغازي في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ مما أدى إلى مقتل تسعة مدنيين على الأقل. والاحتمال الأرجح هو أن تكون قذائف هاون قد أطلقت من أراض يسيطر عليها مجلس شورى ثوار بنغازي[٣٠].

١٠١ - وأخيرا، جمع الفريق أدلة بشأن تورط وحدات من مصراته في مذبحة غرغور التي وقعت في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وقتل فيها أكثر من ٤٠ مدنيا. وقد ساهم هذا الحدث في تدهور كبير في الحالة الأمنية (انظر المرفق ٢١). وكان من بين الأشخاص الضالعين في المذبحة مسؤولون في أجهزة الأمن التابعة للدولة[٣١].

جيم - عرقلة عمليات إيصال المعونة الإنسانية

١٠٢ - عرقلت الجماعات المسلحة عمليات إيصال المعونة الإنسانية كوسيلة لممارسة السيطرة على المدنيين في أوباري والكفرة. وتعتمد كلتا المدينتين على الإمدادات الغذائية والطبية التي يتم إيصالها من المدن الشمالية. وقد قامت كتيبة أحمد الشريف التي تسيطر على منطقة السرير والمجلس العسكري والمجلس البلدي في الكفرة، والكتائب التابعة لقبائل التبو المسؤولة عن نقطة التفتيش ١٧ جنوبي سبها بمنع عمليات إيصال المعونة الإنسانية في مناسبة واحدة على الأقل بالنسبة لكل منهما (انظر المرفق ٢٢)[٣٢].

---

(٣٠) مقابلة مع مصادر عسكرية من بنغازي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

(٣١) انظر الموقع الشبكي www.youtube.com/watch?v=iyO5DSh1nls.

(٣٢) سلسلة مقابلات أجريت مع قادة سياسيين وعسكريين رئيسيين من جنوب ليبيا، ٢٠١٥.

دال - عمليات الاختطاف والتفجير والإعدام خارج نطاق القضاء

١٠٣ - لا تزال عمليات الاختطاف في الغرب مصدرا للقلق، مع حدوثها كل يوم تقريبا. ويتم في كثير من الأحيان استخدام الرهائن، ولا سيما الأجانب من بلدان ألقي القبض فيها على ليبيين، كأوراق للمساومة. ومن الحالات البارزة اختطاف تونسيين لمبادلتهم بوليد القليب (آب/أغسطس ٢٠١٥) وحسين الذوادي (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥).

١٠٤ - وفيما يتعلق بالشرق، تلقى الفريق أدلة قوية على ضلوع قوات درع ليبيا - القوة الثانية، بما في ذلك المسؤولية المباشرة لمحمد العريبي (المعروف أيضاً باسم بوكه) ونائبه، وليد المصري، في تفجير معسكر للقوات الخاصة الليبية وشن هجمات على الشرطة في بنغازي في عام ٢٠١٣[٣٣].

١٠٥ - وتلقى الفريق أيضاً أدلة قوية على الكيفية التي قام من خلالها أفراد لواء درع ليبيا - القوة الأولى، بقيادة وسام بن حميد، بتنظيم اغتيالات لنشطاء وعمليات تفجير في بنغازي، وتجنيد عناصر لها من بين العاملين الأجانب. وإضافةً إلى ذلك، نشر الجيش الوطني الليبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ تسجيل فيديو كشف عن ضلوع وسام بن حميد بصورة مباشرة في محاولة اغتيال عقيد بالجيش، هو المهدي البرغثي[٣٤]. وقد ساهمت الاغتيالات في حدوث تدهور حاد في الحالة الأمنية في بنغازي وإطلاق عملية الكرامة في أيار/مايو ٢٠١٤.

١٠٦ - وفي الجنوب، تعرض عدد كبير من المدنيين للاختطاف أو القتل في نقاط التفتيش، وكان يتم اختيارهم في كثير من الأحيان على أساس انتماءاتهم القبلية. وكان عدد من الحالات التي أبلغ بها الفريق يتعلق بجماعات مسلحة من قبيلتي التبو والزوية، من ورشفانة والزوية. ومن بين الأمثلة نقطة التفتيش ٦٠، التي تسيطر عليها عناصر من مجلس شورى ثوار أجدابيا تنحدر من قبيلة الزوية، ونقطة تفتيش تسيطر عليها كتيبة أحمد الشريف (قبيلة التبو) على الطريق بين الكفرة وأجدابيا.

خامسا - تنفيذ الحظر المفروض على الأسلحة

ألف - استعراض عام

١٠٧ - على الرغم من اعتماد حظر شامل لتوريد الأسلحة إلى ليبيا ومنها في عام ٢٠١١، استمر نقل الأسلحة بطريقة غير مشروعة إلى ليبيا ومنها بشكل منتظم. وسجلت أثناء الثورة

(٣٣) قتل محمد العريبي أثناء القتال في بنغازي في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٥.

(٣٤) انظر الموقع الشبكي: www.youtube.com/watch?v=zqQ5KAMrCDI.

عمليات مكثفة لتهريب الأسلحة إلى ليبيا، أعقبها انتشار الأعتدة من ليبيا إلى جميع أنحاء المنطقة وقيام الميليشيات الليبية بتجميع مخزونات الأسلحة بدعم من أنصار لها داخل المؤسسات الحكومية.

١٠٨ - ومنذ إطلاق عمليتي الكرامة وفجر ليبيا في عام ٢٠١٤، واستئناف المعارك الضارية في مختلف أنحاء البلد، وصعود تنظيم الدولة الإسلامية، حدثت زيادة واضحة في الطلب على الأعتدة في ليبيا وانتعاش للدعم الخارجي. وتسعى شبكات التهريب، وفيها أفراد ليبيون وشركات سمسرة أجنبية، سعيا حثيثا إلى تأمين صفقات للأسلحة نيابة عن مختلف الأطراف التابعة للدولة وغير التابعة للدولة. ويتواصل انتشار الأسلحة والذخائر من ليبيا، مما يذكي انعدام الأمن في المنطقة المتاخمة.

١٠٩ - وسيكون إنشاء حكومة الوفاق الوطني خطوة نحو إعادة بناء قوات الأمن، إلا أن الأحكام المتعلقة بحظر توريد الأسلحة وإجراءات الإعفاء يجب أن تظل قائمة وأن تُنْفذ، من أجل منع الجهات الفاعلة من خارج الحكومة من شراء الأعتدة.

١١٠ - وفي حين لم ترد إلى الفريق خلال فترة ولايته الحالية تقارير عن حالات انتهاك لحظر توريد الأسلحة تتضمن أسلحة غير تقليدية، فإن الفريق يساوره القلق بشأن المخزونات المتبقية من الأسلحة الكيميائية، التي يجب تأمينها وتدميرها على وجه السرعة.

باء - عمليات نقل الأعتدة إلى ليبيا أثناء الثورة (شباط/فبراير - أيلول/سبتمبر ٢٠١١)

١١١ - جرى إيصال كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر أثناء الثورة، وبصفة أساسية إلى الذين يحاربون قوات القذافي، وشمل ذلك عمليات نقل تمت برعاية حكومية (انظر الوثيقتين S/2013/99 و S/2015/128).

١١٢ - وواصل الفريق التحقيق في انتهاكات محتملة لحظر توريد الأسلحة في عام ٢٠١١ تتعلق بشركتين للسمسرة في تجارة الأسلحة مسجلتين في الولايات المتحدة الأمريكية. ويواجه مارك توري وشركة ”توري ديفنس غروب“ (Turi Defense Group) اتهاما بانتهاك تشريع صادر في الولايات المتحدة بشأن صادرات الأسلحة في سياق ترتيب لنقل أعتدة إلى ليبيا مع طلب ترخيص بالتصدير إلى قطر والإمارات العربية المتحدة. ويقول الدفاع في هذه القضية إن السمسار كان يعمل بإيعاز من سلطات الولايات المتحدة. ويمكن الاطلاع على تفاصيل هذه القضية في المرفق ٢٣.

١١٣ - ويرد اسمُ شركة ”دولاريان كابيتال“ (Dolarian Capital Inc.) في أحد الطلبات التي قدمها السيد توري آنذاك إلى السلطات الأمريكية للحصول على موافقتها باعتبارها شركة شريكة له. وتظل هذه الشركة موضع اهتمام للفريق منذ عام ٢٠١١، حين سعت إلى تصدير أعتدة من ليبيا. وترد في المرفق ٢٤ تفاصيل النتائج التي توصل إليها الفريق حتى تاريخه.

جيم - نقل الأعتدة بعد الثورة (أيلول/سبتمبر ٢٠١١ - آب/أغسطس ٢٠١٤)

١١٤ - عقب قيام الثورة مباشرة، قام العديد من الألوية المسلحة بملء الفراغ الأمني في ليبيا، بتوطيد أدوارها وسيطرتها على الأرض. وعززت هذه الألوية قدراتها العسكرية بشراء أعتدة داخل ليبيا أو خارجها، إما بتحويل مسارات لعمليات نقل أرسل إخطار بشأنها أو بانتهاك حظر توريد الأسلحة. وقد سبق أن أبلغ الفريق عن ذلك (انظر الوثيقة S/2015/128، الفقرة ١١٥ وما يليها).

١ - مستجدات عن عمليات تسليم أعتدة أرسل إخطار بشأنها

١١٥ - خلال الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١)) إلى آب/أغسطس ٢٠١٤ (القرار ٢١٧٤ (٢٠١٤))، كان بإمكان حكومة ليبيا شراء أعتدة للمساعدة في مجال الأمن إذا ما أخطرت بذلك مسبقا لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا. وكانت أوجه القصور في هذا الإجراء كبيرة، نظرا لأنه لم يعالج مسألة وجود قنوات منافسة للشراء دون رقابة، وعدم وضوح هوية المستعملين النهائيين الفعليين، وعدم وجود أي رصد لعمليات نقل الأعتدة.

١١٦ - وللمساعدة على رصد عمليات النقل، والتحويل المحتمل للمسار، للأسلحة والذخائر التي أرسل إخطار بشأنها، أجرى الفريق اتصالات بعدد من الدول الأعضاء التي كانت قد أخطرت اللجنة بتصدير أعتدة قبل اتخاذ القرار ٢١٧٤ (٢٠١٤)، وطلب منها تقديم معلومات بشأن ما استجد في وضع تلك الأعتدة. وقدمت بلغاريا وتركيا وصربيا معلومات مفصلة في هذا الصدد (انظر المرفق ٢٥).

٢ - عمليات نقل الأعتدة التي لم يرسل إخطار بشأنها

عمليات نقل أعتدة لم يرسل إخطار بشأنها من الإمارات العربية المتحدة

١١٧ - ذكر الفريق في تقارير سابقة أن الإمارات العربية المتحدة انتهكت حظر توريد الأسلحة عدة مرات، بما في ذلك نقل أعتدة إلى الثوار في عام ٢٠١١ (انظر الوثيقة

S/2013/99، الفقرة ٧٤ وما يليها) وأسلحة إلى اللجنة الأمنية العليا في عام ٢٠١٣ (انظر الوثيقة S/2015/128، الفقرة ١٢٥ وما يليها). وأجرى الفريق تحقيقاً في عمليات نقل أخرى من الإمارات العربية المتحدة شكلت انتهاكاً لحظر توريد الأسلحة.

١١٨ - ناقلات أفراد مدرعة: وافقت الإمارات العربية المتحدة في آب/أغسطس ٢٠١٢ على تصدير ناقلات أفراد مدرعة من إنتاج ستريت غروب (Streit Group) إلى طرابلس، دون إخطار اللجنة بذلك مسبقا،[٣٥] وذكرت أن المستعمل النهائي لها هو ”وزارة الداخلية الليبية“. وترد تفاصيل هذه الحالة في المرفق ٢٧.

١١٩ - تقديم الدعم لجماعة الزنتان المسلحة: منذ قيام الثورة، قدمت الإمارات العربية المتحدة دعماً سياسياً وعسكرياً لجماعات الزنتان. وفي عام ٢٠١٣، تلقت كتيبة الصواعق من الزنتان، التي يقودها عماد الطرابلسي، أعتدة تشمل ناقلات أفراد مدرعة طراز ”نمر“، وبنادق هجومية طراز AR-M9F، وبزات عسكرية (انظر الشكل الأول). وترد في المرفق ٢٧ تفاصيل التحقيق الذي أجراه الفريق في هذا الصدد.

الشكل الأول

أفراد من كتيبة الصواعق ببزاتهم وبنادقهم الجديدة وناقلات الأفراد المدرعة الجديدة

المصدر: صفحة كتيبة الصواعق على موقع التواصل الاجتماعي، صور منشورة في آب/أغسطس ٢٠١٣.

(٣٥) في القرار ٢٠٩٥ (٢٠١٣)، رفع مجلس الأمن شرط الإخطار المسبق فيما يتعلق بنقل الأعتدة غير الفتاكة إلى الحكومة.

دال - عمليات فعلية أو محتملة لنقل أعتدة إلى ليبيا منذ تعزيز الحظر على توريد الأسلحة (آب/أغسطس ٢٠١٤)

١٢٠ - عقب التدهور الحاد في الحالة الأمنية في منتصف عام ٢٠١٤، عزز مجلس الأمن حظر توريد الأسلحة بالاستعاضة عن إجراء الإخطار بإجراء للإعفاء فيما يتعلق بنقل معدات فتاكة إلى الحكومة (انظر القرار ٢١٧٤ (٢٠١٤)). وللاطلاع على استعراض عام للتدابير الحالية المفروضة في سياق حظر توريد الأسلحة، انظر مذكرة المساعدة في التنفيذ رقم ٢[٣٦].

١٢١ - ومع ذلك، لا يزال يجري نقل الأسلحة والذخائر إلى مختلف الأطراف في ليبيا، مع تورط دول أعضاء وشبكات معقدة من شركات السمسرة التي لا يبدو أن حظر توريد الأسلحة يردعها. وعلى سبيل المثال، كان الفريق قد أفاد بالفعل في تقرير سابق بضلوع شركة تيماكس (Temax Corporation) في انتهاك لحظر توريد الأسلحة في عام ٢٠١٣ (انظر الوثيقة S/2015/128، الفقرة ١٢٦) وهو يعتقد أن الشركة جزء من شبكة تهريب أوسع. وقدم الفريق إلى اللجنة معلومات عن عدة شبكات بصورة منفصلة.

١٢٢ - وحصل الفريق على كثير من الوثائق التجارية المتصلة بمعاملات الأسلحة مع أطراف فاعلة ليبية (شهادات المستعمل النهائي، وطلبات شراء، وقوائم بالأعتدة)، وذلك من وكلاء شركات السمسرة، وشركات النقل، والدول الأعضاء. وما برحت طائفة واسعة من الأطراف الفاعلة الليبية المسلحة تصدر شهادات المستعمل النهائي، ومن بينها ممثلون للجيش، وحكومة الإنقاذ الوطني، وجماعات مسلحة مثل لواء القعقاع (قدمت الوثائق بصورة منفصلة إلى اللجنة).

١٢٣ - وتشير الوثائق إلى أن الكيانات المسلحة تسعى إلى شراء طائفة من الأعتدة تشمل منظومات دفاع جوي محمولة، وعلى وجه الخصوص، ذخائر للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتتعلق معظم المفاوضات بالمخزونات الفائضة، أي الأعتدة المتوافرة في الحال. ويلاحظ الفريق أيضاً أن هناك طلباً كبيراً على بنادق القناصة وطائرات الهليكوبتر.

١٢٤ - وعلى الرغم من الانتهاكات المتكررة لحظر توريد الأسلحة، يلاحظ الفريق أن كثيرا من الشركات والدول الأعضاء ما برحت تمتثل للتدابير.

١٢٥ - ولم يجد الفريق أدلةً على أي عمليات مباشرة لنقل الأسلحة إلى كيانات إرهابية في ليبيا انتهاكاً لحظر توريد الأسلحة. وتبادل الفريق وجهات النظر مع عدة خبراء توصلوا إلى

---

(٣٦) متاحة في الموقع الشبكي: www.un.org/sc/suborg/sites/www.un.org.sc.suborg/files/implementation_assistance_notice_2_1.pdf.

نفس الاستنتاج وهو أن الجماعات الإرهابية العاملة في ليبيا تستخدم حالياً نفس نوع الأعتدة الذي تستخدمه الميليشيات غير الإرهابية وتقوم بشرائه داخل ليبيا. واجتمع الفريق أثناء وجوده في طبرق بقائد القوات الخاصة في درنة، الذي أوضح أن الجماعات الإرهابية تستخدم حالياً أعتدةً جديدة، بما في ذلك بنادق القناصة والقذائف الموجهة المضادة للدبابات. وطلب الفريق مزيداً من التفاصيل، إلا أنه لم يتلق أياً منها حتى تاريخه. ولاحظ الفريق زيادةً في استخدام أجهزة التفجير المرتجلة في البلد. وفي حين تتوافر في ليبيا بكثرة الأجزاء التي تتكون منها تلك الأجهزة، فإن التطور المتزايد في الأساليب يشير إلى أنه قد جرى جلب المهارات اللازمة لتصنيع بعض هذه الأجهزة.

١٢٦ - وأخيراً، تلقى الفريق معلومات عن وجود عناصر عسكرية أجنبية تدعم الجهود الرامية إلى محاربة تنظيم الدولة الإسلامية، وذلك في عدة أماكن في ليبيا. ولم ترد إلى اللجنة أي طلبات للإعفاء في هذا الصدد ويقوم الفريق حالياً بالتحقيق في هذه المسألة.

١ - عمليات مؤكدة ومحتملة لنقل أعتدة إلى الحكومة الليبية المؤقتة والكيانات التابعة لها

١٢٧ - في ٢ آذار/مارس ٢٠١٥، قدمت الحكومة الليبية المؤقتة إلى اللجنة طلباً بالإعفاء من حظر الأسلحة[٣٧] للحصول على كمية كبيرة جداً من الأعتدة الصغيرة والخفيفة والثقيلة. ولم يتم البت في الطلب.

١٢٨ - وبموجب القرار ٢٢١٤ (٢٠١٥)، دعا مجلس الأمن اللجنة إلى النظر بسرعة في طلبات الإعفاء المقدمة بشأن الأسلحة والأعتدة من أجل أن تستخدمها القوات المسلحة الليبية في محاربة الإرهاب. إلا أنه لم يقدَّم أي طلب جديد إلى اللجنة، ولا يزال الطلب المذكور أعلاه قيد النظر.

١٢٩ - وناقش الفريق هذه الشواغل مع رئيس الأركان وغيره من الممثلين العسكريين خلال زيارة الفريق إلى طبرق في تموز/يوليه ٢٠١٥. وأكد رئيس الأركان والممثلون العسكريون احتياجهم إلى الأعتدة لمحاربة الإرهاب، وطمأنوا الفريق بوجود ضمانات مناسبة ودعوه إلى ملاحظة آليات الإدارة التي يستخدمونها في الموقع مستقبلا. وردا على الشكاوى بشأن عدم إمكانية حصول الحكومة المؤقتة على الأعتدة، أشار الفريق إلى الإجراء المتبع في هذا الخصوص بشأن طلب الإعفاء.

(٣٧) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أبلغت الحكومة المؤقتة اللجنة بأن رئيس أركان الجيش الوطني الليبي، اللواء عبد الرزاق الناظوري، هو الشخص الوحيد المأذون له بطلب إعفاءات من حظر توريد الأسلحة وبتوقيع شهادات المستعمل النهائي.

١٣٠ - وأكد مسؤولون ليبيون ودوليون أن الجيش الوطني الليبي والكيانات التابعة له ما برحا يتلقيان أعتدةً من الخارج، من خلال عمليات الشراء الخاصة بهما ومن البلدان التي تقدم الدعم لهما على حد سواء. ويتولى ضباط القيادة العليا في الجيش المسؤولية عن تنظيم شراء الأسلحة فيما يمثل انتهاكا لحظر الأسلحة. وذلك ما أكده بيان مسجل بالفيديو أدلى به رئيس أركان القوات الجوية، صقر الجروشي، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦[٣٨]، أقر فيه بأن الفريق حفتر ''يستورد الذخائر من شركاء سريين ومن دول أجنبية'' وأنه قد كلف أبناءه بمسؤولية شراء الأسلحة. وقد أدى ذلك إلى مزاعم من داخل الجيش بشأن تحويل مسارات الأموال والأعتدة، وهي مسألة طلب رئيس مجلس النواب التحقيق فيها.

١٣١ - وترد فيما يلي نتائج التحقيقات التي أجراها الفريق حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

عمليات النقل الفعلية وعمليات النقل المحتملة إلى القوات الجوية

١٣٢ - تم الحصول على المعلومات الواردة في هذا الفرع من التقرير من خلال رصد صفحات وسائط التواصل الاجتماعي للقوات الجوية، وجرى تعضيدها بزيارات موقعية قام بها فريق الخبراء و/أو بمعلومات مقدمة من دول أعضاء ومصادر أخرى.

١٣٣ - بعد الثورة، كان أسطول القوات الجوية مستنفداً بشكل كبير، وما فتئ رئيس أركان القوات الجوية، صقر الجروشي، يبذل جهودا لاستعادة قدراته، سواء بالامتثال للحظر المفروض على الأسلحة أو بانتهاكه. وأبلغ فريق الخبراء عن ارتكاب عدة عمليات نقل سابقة بدون إخطار، بما في ذلك نقل طائرات عمودية إلى شرق البلاد من السودان في عام ٢٠١٢ (انظر S/2014/106، الفقرة ٨٥ وما يليها) ومن مصر في عام ٢٠١٤ (انظر S/2015/128، الفقرة ١٦٧ وما يليها).

١٣٤ - وحصلت القوات الجوية على طائرات عمودية من طراز Mi-8، منها على الأقل طائرة عمودية واحدة (رقم الذيل ١٤٦٤) تتوافق مع الطائرات العمودية المصرية من طراز Mi-8 التي يعتقد الفريق أنها نُقلت مؤخراً (انظر الشكل الثاني والجدول ١، مقارنة بين طائرة عمودية مصرية من طراز Mi-8 تحمل رقم الذيل ١٤٦٤، موثقة في عام ٢٠١٤، وطائرة عمودية من طراز Mi-8 موثقة في ليبيا في عام ٢٠١٥ وتحمل رقم ذيل طُمس بالدهان جزئياً ولكنه ينتهي بالرقم ''٦٤''[٣٩]، وطائرة عمودية من طراز Mi-8 موثقة في ليبيا بعد ذلك

(٣٨) متاح في الموقع الشبكي: www.facebook.com/wajaak/videos/1686249688285048/.

(٣٩) الصور الأصلية للطائرة قدمتها مصادر سرية إلى فريق الخبراء ولم تأذن له بنشرها. وقد وضع الفريق الأدلة في محفوظات مأمونة للأمم المتحدة.

بعدة أشهر وتحمل رقم الذيل ١٤٦٤)[٤٠]. وقد طلب فريق الخبراء من مصر تأكيد ما إذا كانت الطائرة العمودية من طراز Mi-8 التي تحمل رقم ذيل ينتهي بالرقم ”٦٤“ في ملكيتها أو كانت في وقت سابق جزءاً من الأسطول المصري. ولم يتلق الفريق رداً حتى الآن.

الشكل الثاني
مقارنة بين الطائرات العمودية

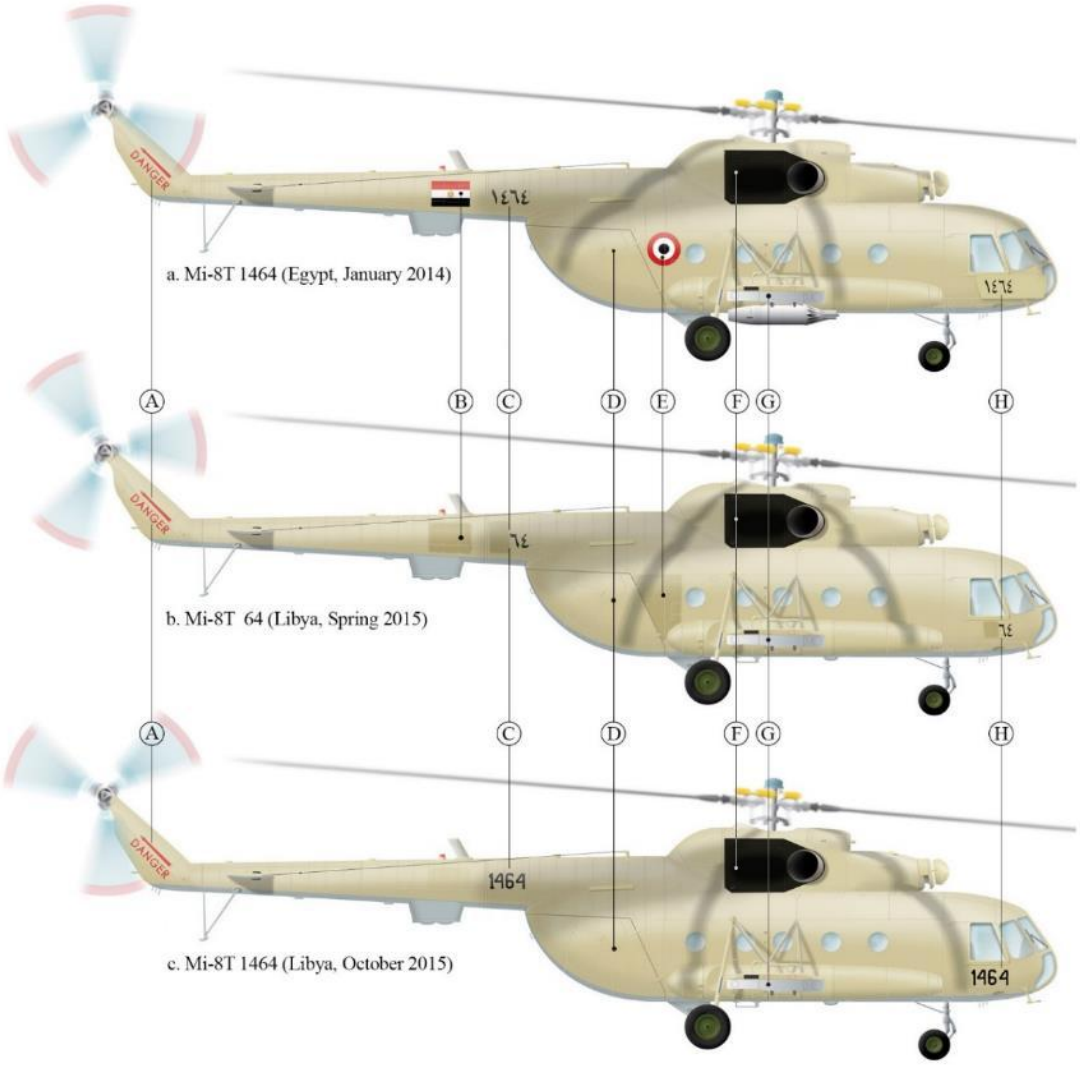

المصدر: فريق الخبراء.

(٤٠) تعتمد مصر الأرقام الهندية في وسم طائراتها العسكرية، في حين تستخدم ليبيا الأرقام العربية.

الجدول ١
موجز يُبيّن الملامح المميِّزة الواضحة للطائرات العمودية الثلاث

A	علامة "DANGER" (خطر) متشابهة في الحالات الثلاث كلها
B	عَلم القوات الجوية المصرية واضح في (a)، وآثار إزالته في (b)
C	الرقم ''١٤٦٤'' بالأرقام الهندية مطبوع على الطائرة العمودية الموجودة في الخدمة في القوات الجوية المصرية (a)، والرقم ''٦٤'' بالأرقام الهندية مطبوع على الطائرة العمودية التي رُصدت في ليبيا في ربيع عام ٢٠١٥ مع وجود علامات واضحة على إزالة الخانتين الأولى والثانية (b)، والرقم ''١٤٦٤'' مطبوع بالأرقام العربية بخط اليد على الطائرة العمودية الموثقة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ (c)
D	نفس النمط التمويهي يوجد في الحالات الثلاث كلها: لون رملي يغطي هيكل الطائرة عموماً مع لون رمادي خفيف على السطح السفلي
E	العلم الدائري للقوات الجوية المصرية واضح في الحالة (a)، وآثار إزالته في الحالة (b)
F	كمّام العادم المربع الشكل متشابه في الحالات الثلاث كلها
G	رفوف الأسلحة ٢×٢ متشابهة في الحالات الثلاث كلها
H	الرقم ''١٤٦٤'' بالأرقام الهندية مطبوع على الطائرة العمودية الموجودة في الخدمة في القوات الجوية المصرية (a)، والرقم ''٦٤'' بالأرقام الهندية مطبوع على الطائرة العمودية التي رُصدت في ليبيا في ربيع عام ٢٠١٥ مع وجود علامات واضحة على إزالة الخانتين الأولى والثانية (b)، والرقم ''١٤٦٤'' مطبوع بالأرقام العربية بخط اليد على الطائرة العمودية التي رصدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ (c)

١٣٥ - ويُحقق فريق الخبراء في عملية جرت مؤخراً لنقل طائرات مقاتلة من طراز MiG-21F إلى طبرق (انظر الشكل الثالث)، يبدو أنها تتسق مع طائرات تمتلكها مصر. ويميل الفريق إلى أن معلومات وصوراً منشورة على الصفحة الرسمية للقوات الجوية المصرية على موقع فيسبوك تؤكد عملية النقل (انظر المرفق ٢٨). وقد قدّم فريق الخبراء الأرقام التسلسلية لبعض الطائرات إلى مصر، ولكنه لم يتلق حتى الآن رداً على طلب تعقب هذه الطائرات.

١٣٦ - وقدّم فريق الخبراء نفس الأرقام التسلسلية للصانع إلى الدولة المُصنِّعة للطائرات، وطلب معلومات بشأن المستعمل النهائي الأصلي. ويُنتظر وصول رد بهذا الشأن.

١٣٧ - واتصل فريق الخبراء بمصر للحصول على معلومات إضافية بشأن عمليات النقل المذكورة أعلاه، ولإعطائها فرصة لدحض الادعاءات. وردّت مصر بأن معلومات

فريق الخبراء بشأن عمليات النقل غير صحيحة، وبأنها ملتزمة التزاماً تاماً بتنفيذ القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) والقرارات اللاحقة ذات الصلة.

الشكل الثالث

طائرات مقاتلة من طراز **MiG-21F** نُقلت حديثاً إلى القوات الجوية الليبية

المصدر: سري، طبرق، ٢٠١٥.

١٣٨ - ولاحظ الفريق أيضاً عملية نقل جرت حديثاً لعدد من طائرات عمودية من طراز Mi-24 إلى القوات الجوية. وهو يُحقق حالياً في سلسلة عمليات النقل، وقد طلب الدعم من الدول الأعضاء في هذا الشأن.

١٣٩ - وأخيراً، لاحظ فريق الخبراء وجود عمليات تجديد لأنواع مختلفة من الطائرات في شرق ليبيا، وهو ما يشير إلى أن القوات الجوية ربما تكون قد تلقت قطع غيار ودعماً تقنياً من الخارج. ولا يزال الفريق يواصل تحرياته في هذه المسألة.

التحقيق في ادعاءات بعمليات نقل قامت بها الإمارات العربية المتحدة

١٤٠ - تحاور الفريق مع عدد من منتجي الأعتدة والسماسرة وشركات النقل ممن يعملون في الإمارات العربية المتحدة وفي ليبيا. وزعموا جميعهم أن الإمارات العربية المتحدة كانت تشرف بنوع كبير من التدقيق على عمليات نقل الأعتدة إلى ليبيا، بما في ذلك إلى البيضاء والزنتان وطبرق. وأفادوا بأن الإمارات العربية المتحدة لم تكن تُصدر تراخيص تصدير لأي نوع من الأعتدة إلى طرابلس ومصراتة. وأشاروا أيضاً إلى الدور الذي يؤديه سفير ليبيا

لدى الإمارات العربية المتحدة في استصدار التراخيص لعمليات النقل وفي توجيه الطلبات القادمة من طبرق.

١٤١ - ويُحقق فريق الخبراء في الرحلات الجوية التي سيّرتها شركة ''فيتيران آفيا'' (Veteran Avia) من قاعدة المنهاد الجوية في الإمارات العربية المتحدة إلى ليبيا عبر الأردن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. واتصل الفريق بكلا البلدين العضوين. وفي حين لم ترد الإمارات العربية المتحدة، قالت الأردن إنها لم ترصد دخول أي رحلات جوية قادمة من الإمارات العربية المتحدة إلى الأردن باتجاه ليبيا. غير أن بيانات الحركة الجوية تشير إلى أن الرحلات الجوية قد وقعت بالفعل. ومع ذلك، فإن الأردن لا تزال على موقفها. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أكّدت أرمينيا، البلد المسجّلة فيه شركة ''فيتيران آفيا''، وقوع الرحلات الجوية من الإمارات العربية المتحدة إلى ليبيا مع توقف في الأردن، وأفادت بأن هذه الرحلات كانت تنقل المساعدات الإنسانية. ولا يزال الفريق يواصل تحرياته في هذه المسألة.

١٤٢ - ويُحقق فريق الخبراء في عمليات نقل لناقلات أفراد مدرعة إلى ليبيا، معظمها مَنشَؤُها الإمارات العربية المتحدة (انظر المرفق ٢٩). ومنذ اتخاذ القرار ٢٠٩٥ (٢٠١٣)، لم تعد عمليات نقل الأعتدة غير الفتاكة إلى الحكومة خاضعة للحظر المفروض على توريد الأسلحة. ولكن، بالنظر إلى غياب الوضوح في البنية التنظيمية للقوات المسلحة الليبية، يجد الفريق صعوبة في التأكد من أن المستعملين النهائيين لبعض ناقلات الأفراد المدرعة وغيرها من الأعتدة يمكن اعتبارهم جزءاً من الحكومة (انظر التوصية ١).

١٤٣ - وأخيراً، حصل فريق الخبراء على نسخ لرسائل إلكترونية يبدو أنها مراسلات داخلية لحكومة الإمارات العربية المتحدة بشأن كيفية التعامل مع الفريق. وتشمل سلسلة الرسائل الإلكترونية (انظر المرفق ٣٠) رسالة من منسق فريق الخبراء، يؤكد فيها تسريب الوثائق الداخلية من سلطات الإمارات العربية المتحدة، ومعها رسائل إلكترونية يبدو أنها قد أُرسلت في صلة بتلك الرسالة وتشير إلى أنه ينبغي للإمارات العربية المتحدة أن تتوخى الحذر إزاء كيفية تعاملها مع الفريق، بالنظر إلى أنها قد انتهكت الحظر المفروض على توريد الأسلحة. وقد اتصل الفريق بالإمارات العربية المتحدة من أجل التوضيح، ولكنه لم يتلقّ تفنيداً أو تعليقاً بشأن هذه المسألة.

شبكات التهريب الدولية التي تُسمسر في الأعتدة لصالح الجيش الوطني الليبي والحلفاء في الزنتان

١٤٤ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أُلقي القبض على مواطن ليبي يُدعى عبد الرؤوف الشطي في دوفر بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أثناء محاولته مغادرة البلد على ظهر شاحنة[٤١]. وعُثر على بعض الوثائق والمعلومات في هاتفه المحمول لها علاقة بمعاملة لبيع ذخائر بقيمة ٢٨,٥ مليون دولار، أُجريت مع أفراد من الزنتان مقربين من لواءي الصواعق والقعقاع. وتضمنت الوثائق أيضاً معلومات بشأن استئجار طائرة لنقل الذخائر. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أقرّ بأنه مُذنب بتهمتين وُجّهتا إليه، تشمل إحداهما الحيازة لأغراض إرهابية، وحُكم عليه بالسجن ست سنوات.

١٤٥ - وكشف التحقيق عن وجود شبكة معقدة تضم مصريين وليبيين وإيطاليين. ووفقاً للائحة الاتهام، فقد شارك السيد الشطي في ترجمة الوثائق لفائدة الفاعل الليبي الرئيسي، إبراهيم التومي. وكان التومي يستخدم وثائق تحمل توقيع رئيس أركان الجيش الوطني الليبي، اللواء الناظوري.

١٤٦ - وكان وكيل السمسرة الرئيسي إيطاليا، ويُدعى فرانكو جورجي، وقد استلم دفعة أولى من عملائه الليبيين من أجل عمليات النقل. ولكن، يبدو أن الأموال قد سُرقت منه في إيطاليا، فسافر إلى ليبيا في آذار/مارس ٢٠١٥، ربما لمناقشة المسألة مع عملائه. وهو محتجز منذ ذلك الحين في ليبيا[٤٢].

٢ - عمليات النقل إلى الجماعات المسلحة

١٤٧ - ما فتئ فريق الخبراء يتلقى معلومات بشأن عمليات نقل للأسلحة إلى الجماعات المسلحة، ولا سيما في طرابلس ومصراتة، وهو يواصل التحقيق بهذا الشأن. ويعرض هذا الفرع النتائج التي توصل إليها الفريق إلى غاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

١٤٨ - وقد أُخبر الفريق، خلال اجتماعه بممثلي المؤتمر الوطني العام وحكومة الإنقاذ الوطني في آب/أغسطس ٢٠١٥، بأن وزارة الدفاع في طرابلس يوجد لديها إدارة خاصة بالمشتريات. وأعقب الممثلون هذا القول بأن أشاروا إلى أن الإدارة لا تقتني سوى المعدات

(٤١) انظر: John Simpson, "Libyan in £19m arms deal posed as Welsh imam", *Times*, 27 October 2015، متاح على الموقع الشبكي: www.thetimes.co.uk/tto/news/uk/crime/article4597154.ece.

(٤٢) انظر: "Ascoli, Giorgi è prigioniero in Libia - presto sarà libero, ma non ha medicine", *Corriere Adriatico*, 29 May 2015، متاح على الموقع الشبكي: www.corriereadriatico.it/ASCOLIPICENO/ascoli_giorgi_libia/notizie/1381923.shtml.

غير الفتاكة لكون شراء الأسلحة والذخائر محظور. وهذا القول دليل آخر على غياب فهم سليم لأحكام الحظر فيما يتعلق بالمعدات غير الفتاكة، التي سيشكل نقلها في هذه الحالة انتهاكاً للحظر، بالنظر إلى أن الحكومة الانتقالية وحدها مخول لها تلقي معدات غير فتاكة من دون الحاجة إلى إعفاء مسبق.

١٤٩ - وحصل الفريق على وثائق تشير إلى أن وزارة الدفاع في طرابلس ظلت تُصدر شهادات المستعمل النهائي لكفالة إجراء معاملات شراء الأسلحة (انظر المرفقين ٣١ و ٣٣).

١٥٠ - وتشير معلومات قُدمت مؤخراً إلى الفريق إلى أن شركات أجنبية ربما تقدم حالياً التدريب الأمني إلى بعض الميليشيات في طرابلس، وهو ما يعد انتهاكاً للحظر على توريد الأسلحة. ولا يزال الفريق يواصل تحرياته في هذه المسألة.

التحقيق في ادعاءات بعمليات نقل من تركيا

١٥١ - ترد في المرفق ٣٢ معلومات مُحدّثة بشأن تحقيقات سبق الإبلاغ عنها.

شهادة مستعمل نهائي تتعلق بمعاملة مع شركة مسجلة في تركيا

١٥٢ - في عام ٢٠١٥، حصل فريق الخبراء على شهادة مستعمل نهائي من وزارة الدفاع في حكومة الإنقاذ الوطني، ورد فيها اسم رئيس حكومة الإنقاذ الوطني، خليفة الغويل، بشأن كمية كبيرة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر ذات الصلة بها (انظر المرفق ٣٣). ووفقاً للوثيقة، فإن الذخائر سيتكفل بتوريدها شركة مقرها في تركيا. وقد اتصل الفريق بتركيا، التي ردت بأن الشهادة ''مشكوك فيها'' وبأنها قد اتصلت بممثل عن الشركة. وأوضح الممثل أن بعض الأفراد، الذين قدموا أنفسهم على أنهم يمثلون ''الحكومة الليبية''، قد اتصلوا بالشركة من أجل اقتراح صفقات في ليبيا. واتصل الفريق بممثل الشركة، ولا يزال الفريق يجري تحرياته بشأن هذه المسألة.

مصادرة أسلحة وذخيرة على متن السفينة ''حداد ١'' المتجهة إلى مصراتة

١٥٣ - في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، ذكرت وسائط الإعلام أن أسلحة وذخيرة جرت مصادرتها في جزيرة كريت، اليونان، على متن السفينة ''حداد ١'' (الرقم التسلسلي للمنظمة البحرية الدولية ٧٤١١٣٩٢١) التي كانت متجهة إلى مصراتة انطلاقاً من

تركيا[٤٣]. واتصلت تركيا لاحقاً بفريق الخبراء وأوضحت أنه كان هناك بعض اللبس فيما تناقلته وسائط الإعلام، وأن الأسلحة كانت موجهة إلى لبنان والذخيرة إلى الشرطة السودانية.

١٥٤ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، سافر الفريق إلى كريت للتحقق من الشحنة المصادَرة، والتي شملت حاويتين تضمان ٠٠٠ ٥ قطعة سلاحٍ من إنتاج ''تورون آرمز'' (Torun Arms) و ٠٠٠ ٥٠٠ قطعة من الذخيرة من إنتاج ''يافاشتشالار'' (Yavaşçalar)، مخبأة خلف سلع عادية (انظر الشكلين الرابع والخامس). وكلا المنتِجين مسجلان في تركيا[٤٤]. وفحص الفريق الأدلة التي عثر عليها في السفينة، بما فيها الخريطة البحرية في غرفة القيادة وبيان الشحنة. وفي حين يشير بيان الشحنة إلى أن الحاويتين من المزمع تفريغهما في مصراتة، فإنه يذكر احتواءهما فقط على ''حصائر بلاستيكية'' و ''سلع منزلية'' (انظر المرفق ٣٤). وقد عُثر على الذخيرة خلف حصائر بلاستيكية والأسلحة خلف أثاث منزلي. وأكدت المعلومات التي قدمها أفراد الطاقم خلال الاستجواب الأولي أن الحاويتين كان من المفترض تسليمهما إلى مصراتة. ولا يوجد ذكر للبنان أو السودان في أي وثيقة أو معلومات جمعها الفريق في اليونان.

الشكل الرابع

ذخيرة من عيار ٩×١٩ ملم من إنتاج يافاشتشالار

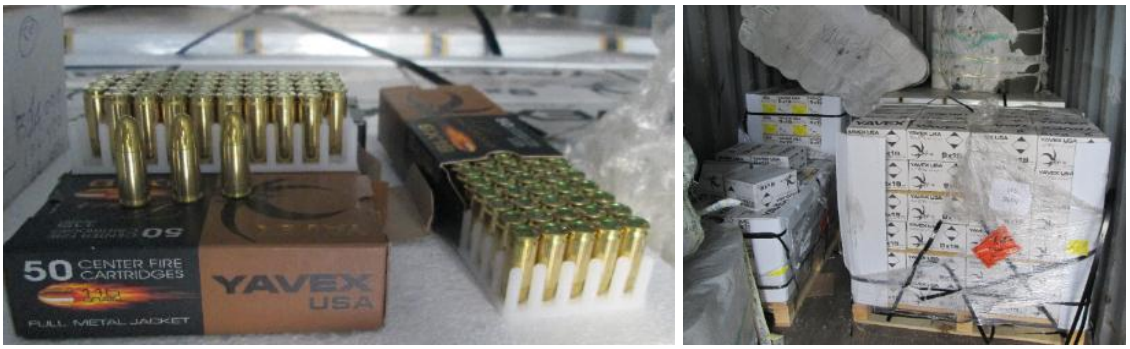

المصدر: فريق الخبراء، هيراكليون، اليونان، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

(٤٣) انظر: Umberto Bacchi, "Greece: seized cargo ship *Haddad 1* concealed 5,000 shotguns for Libya Islamists", International Business Times, 3 September 2015، متاح على الموقع الشبكي: www.ibtimes.co.uk/greece-seized-tanker-haddad-1-concealed-5000-shotguns-libya-islamists-1518372.

(٤٤) انظر: http://torunarms.com و www.yavascalar.com.tr على التوالي.

الشكل الخامس
أنواع من البنادق من عيار ١٢، تشمل بنادق تعمل بضغط الهواء

المصدر: فريق الخبراء، هيراكليون، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

١٥٥ - وقدمت تركيا نسخاً من وثائق تدعم المعلومات المبلغ عنها في أيلول/سبتمبر، بما فيها بيان شحنة يبدو شبيهاً جداً بالبيان الذي قدمه قبطان السفينة، ولكنه يتضمن صفحة مختلفة (انظر المرفق ٣٤).

١٥٦ - وفي حين أن أرقام تحديد هوية الحاويتين كانت هي نفسها، أظهرت الوثيقة التي قدمتها تركيا أن الحاويتين كانتا ستُسَلَّمان إلى بيروت وأن الجهتين المرسل إليهما هما شركة في لبنان وقوات الشرطة السودانية. وقد طلب فريق الخبراء من لبنان والسودان تأكيد هذه المعلومات؛ ولم يردا بعد.

١٥٧ - وفي حين سيواصل فريق الخبراء تحقيقاته، فإنه يشير إلى أن العتاد كان من الواضح أنه مخبأ، سواء في الحاويتين أم في بيان الشحنة الذي قدمه القبطان. وإذا كان نقل الأسلحة والذخيرة قانونياً، فلا يرى الفريق مسوغاً لإخفاء الشحنة.

١٥٨ - وسبق لفريق الخبراء توثيق وجود ذخيرة من إنتاج شركة ”يافاشتشالار“ وبنادق من إنتاج ”تورون آرمز“ في عتاد صودر من شُحنات غادرت ليبيا، مما يشير إلى أن العتاد

الذي تنتجه هاتان الشركتان قد سبق شحنه إلى ليبيا، في انتهاك للحظر المفروض على توريد الأسلحة. وقد أكدت تركيا هذه المعلومات وقدمت بيانات بشأنها (انظر المرفق ٣٥).

١٥٩ - وأخيراً، سبق للسفينة ”حداد ١“ أن تورطت في نقل شحنات غير مشروعة من الأسلحة والذخيرة إلى ليبيا. فخلال زيارة فريق الخبراء إلى طبرق في تموز/يوليه ٢٠١٥، أبلغت السلطات عن مصادرة وقعت مؤخراً لأربع حاويات من الأسلحة والذخيرة كانت موجهة إلى مصراته، عُثر عليها على متن السفينة نفسها. ووفق البيانات البحرية، فقد أبحرت السفينة ”حداد ١“ إلى طبرق في حزيران/يونيه ٢٠١٥.

عمليات نقل للعتاد من السودان دون إخطار

١٦٠ - استناداً إلى معلومات قدمها بلدان عضوان، ومعلومات أخرى قدمها ممثلون عن جماعات مسلحة ليبية وسودانية، فقد ظل السودان ينقل العتاد إلى ليبيا في انتهاك للحظر المفروض على الأسلحة، برا أحيانا، وجوا في الغالب.

١٦١ - وكان فريق الخبراء قد أبلغ في السابق عن قيام السودان بعدة انتهاكات للحظر المفروض على الأسلحة، بما في ذلك خلال الثورة (انظر S/2015/128، الفقرة ١٧٥)، وعن توريد طائرات عمودية مقاتلة إلى القوات الجوية الليبية (انظر S/2014/106، الفقرة ٨٥)، وعن استخدام جماعات مسلحة في طرابلس لذخيرة أُنتِجت في السودان (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٨٢)، وعن نقل عتاد جواً إلى الكفرة في عام ٢٠١٤ (انظر S/2015/128، الفقرات ١٧٨-١٨٠).

١٦٢ - وذكر الفريق أيضاً، في تقريره الختامي السابق، تفاصيل عن رحلات جوية منتظمة لطائرات شحن عسكرية سودانية إلى مطار معيتيقة (انظر الشكل السادس)، الخاضع لسيطرة جماعات مرتبطة بفجر ليبيا، بما في ذلك في الفترة بين شهري تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ (انظر S/2015/128، الفقرة ١٧٥، والمرفق ٢٥). وتحصّل الفريق على أدلة إضافية عن رحلات جوية تنقل أعتدة إلى معيتيقة، ولكنه لم يستطع التحقق من طبيعة الشحنات. وقد اتصل الفريق بالسودان بشأن هذه المسألة، ولكن لم يتلق أي رد.

الشكل السادس

طائرة من طراز **C-130** تابعة للقوات الجوية السودانية، في مطار معيتيقة، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤

المصدر: سري.

١٦٣ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٥، قامت منظمة بحوث التسلح أثناء التراعات[٤٥]، وهي منظمة للبحوث ترصد حركة الأسلحة والذخيرة غير المشروعة، بتوثيق وجود ذخيرة مُنتَجة في السودان في سبها بعد فرض الحظر على توريد الأسلحة، وكانت هذه الذخيرة جزءاً من دفعة من العتاد الذي صادرته القوة الثالثة المصراتية أو استعادته. وقد صودرت هذه الذخيرة من جهات مسلحة أخرى عقب مواجهات مسلحة، أو أثناء عمليات تفتيش عند نقاط التفتيش، أو جرى شراؤها محلياً في إطار عملية لإعادة شراء الأعتدة. وهناك عدة أنواع من الذخيرة، التي جرت استعادتها خلال عمليات مصادرة، تتوافق مع العتاد الذي تُنتجه هيئة التصنيع الحربي المملوكة للحكومة السودانية[٤٦] (انظر الجدول ٢).

(٤٥) انظر: www.conflictarm.com/.

(٤٦) انظر: www.mic.sd/pages/ar/home.

الجدول ٢

ذخيرة من عيار ٧,٦٢×٣٩ ملم، صُنعت في السودان وجرى توثيقها في ليبيا بعد فرض الحظر على توريد الأسلحة إليها

الذخيرة	الوسم	سنة الإنتاج	توثيقها
	2 39 011	٢٠١١	طرابلس، ٢٠١٣
المصدر: فريق الخبراء.			
	1 39 011	٢٠١١	سبها، ٢٠١٥
المصدر: منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات.			
	1 39 12	٢٠١٢	طرابلس، ٢٠١٣
المصدر: فريق الخبراء.			
	1 13 39	٢٠١٣	سبها، ٢٠١٥
المصدر: منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات.			

الأعتدة الأخرى المنتجة بعد فرض الحظر والموثقة في سبها

١٦٤ - وثقت منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات أيضا ذخيرة متطابقة مع الأعتدة المنتجة في روسيا والصين، صُنعت بعد فرض الحظر على توريد الأسلحة، ولم يسبق توثيقها في ليبيا، ولم يقدم إلى اللجنة أي إخطار أو طلب استثناء بشأنها (انظر الجدول ٣).

الجدول ٣

ذخيرة متطابقة مع ما يُنتج في الصين وموثقة في ليبيا في تموز/يوليه ٢٠١٥

الذخيرة	العيار (ملم)	الوسم	سنة الصنع
	7.62 x 39	811 11	٢٠١١
	7.62 x 39	71 13	٢٠١٣
	7.62 x 54R	945 11	٢٠١١
	7.62 x 54R	945 12	٢٠١٢
	12 x 108	11 13	٢٠١٣

المصدر: منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات، سبها، تموز/يوليه ٢٠١٥.

١٦٥ - واتصل الفريق بالصين لتحديد سلاسل نقل الذخيرة. وردت الصين بأنها لم تصدر أية أسلحة أو ذخيرة إلى ليبيا منذ فرض الحظر على توريد الأسلحة؛ إلا أنها لم تقدم معلومات تتيح للفريق مواصلة التحقيق في سلسلة المسؤوليات.

١٦٦ - وأخيرا، وثقت منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات في سبها أيضا ذخيرة في صناديق متطابقة مع تلك المجهزة في السودان، وهو ما يشير إلى أنه يمكن أن يكون السودان قد نقل أعتدة من ترسانته إلى ليبيا (انظر الشكل السابع).

الشكل السابع

صناديق متطابقة مع الصناديق المجهزة في السودان تحتوي على ذخائر منتجة في الصين

المصدر: منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات، سبها، تموز/يوليه ٢٠١٥.

١٦٧ - واتصل الفريق أيضا بالاتحاد الروسي للحصول على معلومات عن الذخائر المتطابقة مع الإنتاج الروسي (انظر الشكل الثامن) ولدعم الفريق في تحديد سلسلة النقل. ولا يزال ينتظر الرد.

الشكل الثامن

ذخيرة من عيار **7.62 x 54R** ملم متطابقة مع ما ينتج في روسيا، أنتجت في عام ٢٠١٢

المصدر: منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات، سبها، تموز/يوليه ٢٠١٥.

التحقيقات المتعلقة بقدرات الطيران والمرتزقة

١٦٨ - لاحظ الفريق أن القاعدة الجوية في مصراتة تُشغِّل ما بين ١٥ و ٢٠ طائرة، منها طائرات من طراز ميراج، و L39، وسوكو، و MiG و Mi-8. ويعتقد الفريق أن تجديد هذه الطائرات وقيادتها (في بعض الحالات) وتوفير ذخيرتها قد تطلب دعما خارجيا.

١٦٩ - وتفيد تقارير إعلامية نشرت مؤخرا بأن أحد مواطني الولايات المتحدة، فريدريك شرودر، يقوم بقيادة الطائرات من القاعدة الجوية[٤٧]. واتصل به الفريق، واعترف بأنه سافر إلى مصراتة في حزيران/يونيه ٢٠١٥ لقيادة هذه الطائرات، بعد أن رد على إعلان على شبكة الإنترنت يُطلب فيه طيارون لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية. ثم أجرى معه مواطنون من الأردن وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا مقابلة وقاموا بتوظيفه.

١٧٠ - وأكدت عدة مصادر أن جماعات مسلحة من مصراتة تستقدم طيارين لقيادة طائرات من طراز Mirage F1 و L39، بعضهم من إكوادور وأوكرانيا. وذكرت المصادر أيضا أن فريقا من الإكوادوريين يتولى صيانة الطائرات. ويملك إحدى شركات السمسرة الضالعة في استقدام الطيارين أحد رعايا الولايات المتحدة/الأردن الذي سبق أن تورط في عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة. وادعت المصادر ذاتها أن الذخائر وقطع الغيار المستخدمة في قاعدة مصراتة الجوية توفرها بلدان أجنبية. واتصل الفريق بالدول الأعضاء المذكورة أعلاه.

عمليات نقل البنادق وبنادق الصيد والذخائر ذات الصلة

١٧١ - إن بيع البنادق وبنادق الصيد وما يتصل بها من ذخائر لا يزال تجارة مربحة في ليبيا، وعدد انتهاكات حظر الأسلحة التي تتعلق بهذا النوع من الأعتدة كبير. ويستخدم المدنيون والجماعات المسلحة هذه الأعتدة. وفي عام ٢٠١٥، استخدم تنظيم الدولة الإسلامية بنادق في عمليات الإعدام (انظر الشكل التاسع). وإضافة إلى ذلك، عادة ما تنتشر هذه الأعتدة خارج ليبيا، لا سيما في تونس ومصر. وترد في المرفق ٣٥ آخر المعلومات عن حالات الانتهاكات السابقة والنتائج التي تم التوصل إليها بشأن الحالات الأخيرة.

(٤٧) انظر: "Quand le Qatar et la Turquie payent des pilotent mercenaires pour bombarder en Libye", Menadefense.net، متاح على الموقع الشبكي: www.menadefense.net/2015/12/09/qui-est-le-contractor-blanc-qui-pilote-des-mirages-en-libye/.

الشكل التاسع

أحد أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية يُعدم رجلا بواسطة بندقية في شرق ليبيا

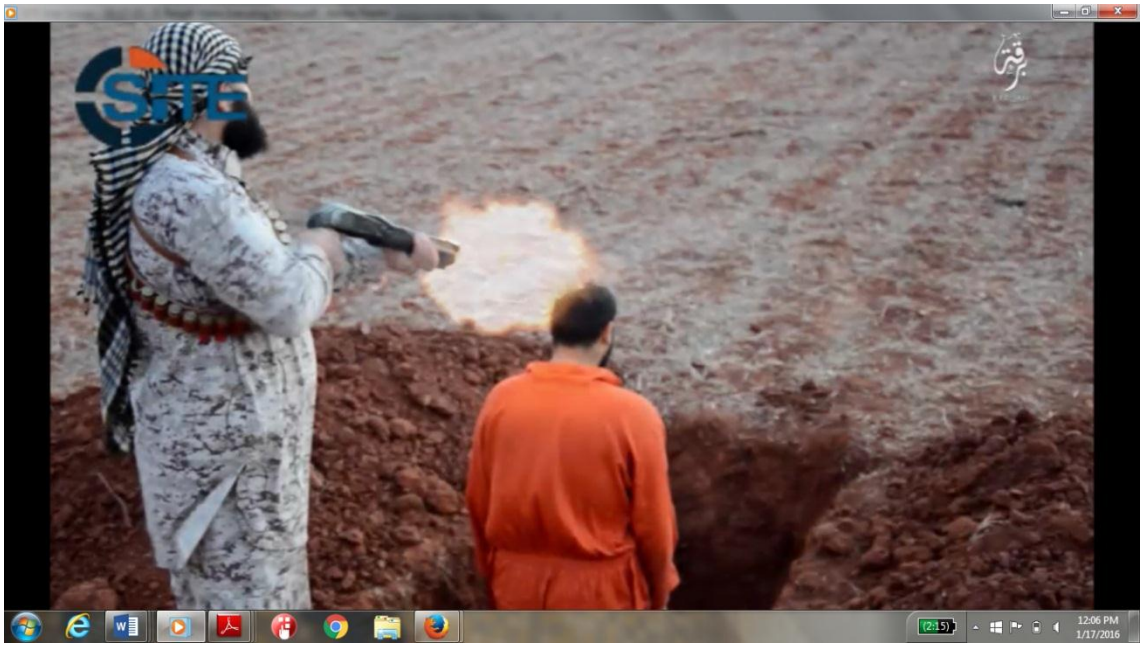

المصدر: http://sitemultimedia.org/video/SITE_IS_BarqahProvince_Reaping_Awakenings.mp4.

٣ - احتمال نقل الأعتدة في المستقبل إلى حكومة الوفاق الوطني

١٧٢ - سيظل احتمال تسريب الأعتدة وسوء استخدامها كبيرا جدا، بغض النظر عن تشكيل حكومة الوفاق الوطني. ولذلك يعتقد الفريق أنه لا ينبغي تخفيف أحكام حظر الأسلحة قبل الأوان. فالأحكام الحالية تجيز منح الاستثناءات للحكومة وحدها، مما يمنع عمليات النقل إلى الجهات الفاعلة من غير الدول. وإذا لم يعترض أعضاء اللجنة على طلبات الاستثناء، ستكون إجراءات الاستثناء كافية للحصول على الأعتدة المطلوبة.

١٧٣ - وفي الحالة الراهنة، ستجيز العودة إلى إجراءات الإشعار، مثل التي كانت سارية قبل القرار ٢١٧٤ (٢٠١٤)، مرة أخرى عمليات النقل التي تهدد السلام أو الاستقرار أو الأمن في ليبيا، كما أفاد به الفريق سابقا. ومن عيوب هذه الإجراءات تمكين تسريب الأعتدة، وتمكين طائفة من ”الممثلين“ الليبيين من توقيع صفقات لتوريد الأسلحة ونقلها لصالح جهات استخدام نهائية غير واضحة وانتشار الأعتدة التي أُرسل بشأنها إخطار دون الخضوع للمراقبة.

١٧٤ - ولمواجهة تلك التحديات، لا بد للسلطات الليبية والجهات المصدرة أن تنفذ تدابير رقابة جوهرية يمكن التحقق منها. وينبغي أن تشمل هذه التدابير إلزام الدول الأعضاء المصدرة بتقديم معلومات مفصلة قبل التسليم وتقديم إشعارات بعد التسليم، على النحو المنصوص عليه بالفعل في مذكرة المساعدة على التنفيذ رقم ٢؛ وتدابير فعالة لإدارة المخزونات والرقابة عليها، بدعم من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام؛ وقيام المجتمع الدولي على نحو منتظم بالرصد الموقعي للمخزونات ومراقبة عمليات التسليم المحتملة في المستقبل، دعما لحكومة الوفاق الوطني (انظر التوصيات ٣ و ٤ و ٧).

١٧٥ - فلا بد إذن من نظام قوي للمشتريات تجنبا لتسريب الأعتدة إلى الجماعات المسلحة وانتشارها بين هذه الجماعات. ولمساعدة اللجنة على النظر في طلبات الاستثناء فيما يتعلق بنقل الأعتدة إلى حكومة الوفاق الوطني، ينبغي للحكومة أن تنشئ لجنة معنية بالمشتريات ستأخذ القرار بشأن شراء جميع الأعتدة (انظر التوصيتين ٢ و ٦).

هاء - نقل الأعتدة من ليبيا

١٧٦ - على الرغم من الطلب المتزايد على الأعتدة داخل ليبيا، لا تزال عمليات نقل الأعتدة من البلد مستمرة، لا سيما إلى الجماعات الإرهابية. ويعكس الاتجار بالأسلحة زيادة التعاون بين الجماعات المسلحة في ليبيا والجماعات التي تعمل في المنطقة.

١٧٧ - وتتطلب التحقيقات المتعلقة بعمليات نقل الأسلحة خارج ليبيا دعما أقوى من الدول الأعضاء في المنطقة. ولئن كان كل من تونس والنيجر يتعاون إلى أقصى حد، فكثيرا ما تصادر البلدان المجاورة وعملية بارخان الفرنسية أعتدة مصدرها من ليبيا دون الإبلاغ عن المعلومات ودون إطلاع الفريق دائما على التفاصيل اللازمة عند الطلب أو منح الفريق إمكانية الوصول إلى الأعتدة. ورغم أن الفريق أرسل طلبات للحصول على معلومات عن عمليات نقل الأسلحة، فلم تقدم تشاد والجزائر والسودان ونيجيريا أي بيانات إلى الفريق خلال ولايته الحالية.

١٧٨ - وتلقت اللجنة والفريق تقارير مفيدة عن الأعتدة المضبوطة قدمتها إيطاليا وتركيا واليونان، عملا بالفقرتين ١٩ و ٢٠ من القرار ٢٢١٣ (٢٠١٥). ويعتقد الفريق أن ذلك ينبغي أن ينطبق أيضا على الأعتدة المنقولة برا، كما ورد في مذكرة المساعدة على التنفيذ رقم ٣ (انظر التوصية ٥).

١ - عمليات النقل عبر الحدود الشرقية

عمليات النقل إلى مصر

١٧٩ - سبق أن أشار الفريق إلى تدفق كميات كبيرة من الأسلحة من ليبيا إلى مصر (انظر S/2014/106، الفقرة ١٥٩ وما يليها، و S/2015/128، المرفق ٣٣). ولاحظ الفريق خلال ولايته الحالية تقارير إضافية في وسائط الإعلام عن عمليات نقل الأسلحة إلى مصر وسافر إلى إسرائيل ومصر للحصول على مزيد من المعلومات عن الشبكات المعنية. ورغم تزويد الفريق ببيانات مفيدة عن ضبط أسلحة قادمة من ليبيا في مصر عام ٢٠١٥، فإنه يأمل أن يتلقى مزيدا من الدعم من مصر في المستقبل، لكي يفهم ديناميات الاتجار ويتعرف على منتهكي الحظر (انظر المرفق ٣٦).

عمليات النقل إلى الجمهورية العربية السورية

١٨٠ - منذ عام ٢٠١٢، أفاد الفريق بوقوع العديد من عمليات نقل الأسلحة من ليبيا إلى الجمهورية العربية السورية أو بضبط أسلحة وهي في طريقها إلى الجمهورية العربية السورية (انظر مثلا S/2014/106، الفقرة ١٦٤ وما يليها، والوثيقة S/2015/128، المرفق ٣٣). وجمع الفريق، خلال ولايته الحالية، أدلة إضافية تؤكد عمليات النقل السابقة، ولكنه لم يعثر على أي معلومات متعلقة بعمليات النقل الأخيرة.

١٨١ - وأكد الفريق وجود شبكة في ليبيا تقدم الدعم اللوجستي، بما في ذلك كميات كبيرة من الأسلحة، إلى المتمردين السوريين في أعقاب الثورة الليبية. وتضم هذه الشبكة ليبيين يشغلون مناصب رسمية في وزارة الداخلية ووزارة الدفاع. وفي البداية، كانت الشبكة تعتمد على الأسلحة المجمعة من داخل ليبيا، ولكنها سرعان ما بدأت تحصل على الأسلحة من مصادر في الخارج، بحيث لا يمر بعض الشحنات عبر ليبيا على الإطلاق. ولحد الآن، تبين ضلوع الشبكة في ثلاث عمليات نقل على الأقل إلى الجمهورية العربية السورية، ويجري التحقيق في عمليات أخرى. وترد تفاصيل ذلك في المرفق ٣٧.

١٨٢ - وعلى الرغم من أن الفريق لا يستطيع تأكيد مشاركة نفس الشبكة مباشرة في هذه العمليات، فمن الجدير بالذكر أن السفينة *Nour M* (IMO No. 7226627) قد استخدمت ليبيا أيضا كمقصد زائف على ما يبدو. وقد اعترضتها اليونان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وهي تنقل ٥٥ حاوية من الأسلحة والذخيرة (انظر S/2015/128، الفقرة ١٤٢ وما يليها، والشكل العاشر). وتشير وثائق النقل، التي وقعها نائب وزير الدفاع السابق في ليبيا، خالد الشريف، إلى أن ليبيا هي المقصد النهائي. بيد أن الفريق أثبت، استنادا إلى بيانات حركة

المرور البحري وإعلان من أحد أفراد الطاقم، أن السفينة لم تكن متجهة إلى ليبيا، بل إلى إسكندرون، في تركيا. وكانت الشحنة ستنقلها بعد ذلك جماعة لم تحدد هويتها من تركيا إلى الجمهورية العربية السورية. وترد تفاصيل هذا التحقيق في المرفق ٣٨.

الشكل العاشر

مثال على الحاويات المنقولة على متن السفينة ***Nour M***، ذخيرة من عيار ١٤,٥ ملم

المصدر: الفريق، اليونان، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

١٨٣ - وتناولت التقارير الإعلامية على نطاق واسع عمليات نقل الأسلحة من شرق ليبيا إلى الجمهورية العربية السورية، عقب الهجوم على قنصلية الولايات المتحدة في بنغازي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وتكشف تقارير التحقيق الصادرة عن الولايات المتحدة أن الدائرة الملحقة بوكالة المخابرات المركزية تقوم بجمع معلومات عن الكيانات الأجنبية التي تجمع

الأسلحة في ليبيا وتيسر مرورها إلى الجمهورية العربية السورية[٤٨]. واتصل الفريق بالولايات المتحدة عدة مرات للحصول على معلومات إضافية، وينتظر الرد.

١٨٤ - وأخيرا، أطلعت السلطات السورية الفريق، أثناء زيارته إلى دمشق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، على عدد من عمليات نقل الأسلحة من ليبيا إلى الجمهورية العربية السورية، وزودته بقائمة الأسلحة التي قد يكون مصدرها من ليبيا. وطلب الفريق تعقب ٢٠ بندقية من طراز FN-FAL، نقلت بلجيكا معظمها إلى ليبيا قبل فرض الحظر على توريد الأسلحة، مما يزيد تأكيد حدوث عمليات النقل من ليبيا إلى الجمهورية العربية السورية (انظر المرفق ٣٩).

٢ - عمليات النقل عبر الحدود الغربية

١٨٥ - منذ تقديم التقرير النهائي السابق للفريق، تعرضت تونس لعدة هجمات إرهابية كبيرة. ويؤثر توسع تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا تأثيرا كبيرا على التهديد الذي يشكله الإرهاب في تونس. وأفادت السلطات بأن معظم الأسلحة التي يستخدمها الإرهابيون في تونس قادمة من ليبيا.

١٨٦ - وإضافة إلى الأعتدة المضبوطة فيما يتصل بالإرهاب، صادرت السلطات العسكرية التونسية أعتدة من قوافل في جنوب تونس كانت قادمة من ليبيا، أحيانا في طريقها إلى الجزائر، من بينها ذخائر للبنادق الهجومية والرشاشات متعددة الاستعمالات (انظر الأشكال الحادي عشر إلى الثالث عشر)، منح الفريق إمكانية الاطلاع عليها. وترد المعلومات المتعلقة بعمليات النقل إلى تونس في المرفق ٣٦.

(٤٨) انظر: United States, House of Representatives, Permanent Select Committee on Intelligence, *Investigative Report on the Terrorist Attacks on U.S. Facilities in Benghazi, Libya, September 11-12, 2012* (21 November 2014), available from http://intelligence.house.gov/sites/intelligence.house.gov/files/documents/Benghazi%20Report.pdf, and United States, Senate Select Committee on Intelligence, *Review of the Terrorist Attacks on US Facilities in Benghazi, Libya, September 11-12, 2012 together with Additional Views* (15 January 2014), available from http://fas.org/irp/congress/2014_rpt/benghazi.pdf.

الشكل الحادي عشر

أسلحة مستعادة من مخبأ إرهابي في سوسة

المصدر: وزارة الداخلية في تونس، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

الشكل الثاني عشر

ذخيرة من عيار **7.62 x 39** ملم مضبوطة في تونس

المصدر: الفريق، تونس العاصمة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

الشكل الثالث عشر

ذخيرة من عيار **7.62 x 54R** ملم مضبوطة في تونس

المصدر: الفريق، تونس العاصمة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٣ - عمليات النقل عبر الحدود الجنوبية

١٨٧ - رغم أن عمليات نقل الأسلحة من ليبيا إلى مالي والنيجر قد انخفضت من حيث كثافتها، وذلك إلى حد كبير بفضل عملية بارخان، فقد ضُبطت عدة شحنات من الأعتدة القادمة من ليبيا من جهات فاعلة مختلفة في الأشهر الثمانية عشر الماضية (انظر الشكل الرابع عشر)، مما يشير إلى أن البلد لا يزال مصدرا مهما للأسلحة بالنسبة للجماعات المسلحة في منطقة الساحل.

١٨٨ - ومن الجماعات المسلحة الليبية الضالعة في توفير العتاد للقوافل المعترَضة في النيجر أثناء نقلها إلى مالي جماعة درع الصحراء ٨ (انظر الفقرة ٢٠٩)، وأفراد كل من الكتيبة ٣١٥ التابعة لأحمد الأنصاري وكتيبة تنيري في أوباري. وتقوم هذه الجماعات بجمع الأعتدة في جنوب وشمال ليبيا وبيعها لأفراد الجماعات المسلحة أو الوسطاء في منطقة الساحل.

١٨٩ - وقام الفريق بزيارة إلى النيجر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وحصل على معلومات عن الجماعات المسلحة وشبكات الاتجار الناشطة حاليا بين ليبيا ومالي/النيجر خاصة. وتشير محاضر استجواب الأشخاص الذين ألقي القبض عليهم في قوافل بشمال النيجر في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ إلى أن كلا من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (QDe.014)، وجماعة أنصار الدين (QDe.135)، والحركة الوطنية لتحرير أزواد وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا (QDe.134)، وتنظيم ''المرابطون'' (QDe.141) يتلقى

الدعم من ليبيا، إما بواسطة أفراد الجماعات المقيمين هناك أو بواسطة صلات مؤقتة والقيام بزيارات لجمع الأموال والأسلحة وتدبير اللوجستيات الأخرى.

١٩٠ - وتشير المعلومات التي قدمتها فرنسا إلى الفريق في شباط/فبراير وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ إلى أن الأعتدة القادمة من ليبيا لا تزال كثيرة الاستخدام لدى الجماعات المسلحة في مالي، بما فيها الجماعات الإرهابية، وتم توثيقها في عدة مخابئ. وأكد هذه المعلومات مركز التحليل المشترك لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

١٩١ - ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية في المرفق ٣٦.

الشكل الرابع عشر
أسلحة وجدت بحوزة تجار من قبيلة التبو في شمال النيجر عام ٢٠١٥

المصدر: الفريق، نيامي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

سادسا - تمويل الجماعات المسلحة

ألف - التمويل من الأموال العامة

١ - الدعم المباشر

١٩٢ - حصل الفريق على نسخ من شيكين صادرين من المصرف المركزي، يبلغ مجموع قيمتهما ٦ ملايين دينار ليبي، لحساب مجلس شورى ثوار بنغازي، على ما يبدو (انظر المرفق ٤٠). وإذا تأكدت صحة هذين الشيكين، فذلك يعني أن وزارة الدفاع في طرابلس قدمت أموالا من المصرف إلى جماعة أنصار الشريعة في بنغازي المدرجة في قائمة الأمم المتحدة، وهي عضو في مجلس شورى ثوار بنغازي. وأوضح موظفو المصرف خارج طرابلس أن الشيكين صحيحان على ما يبدو، وإن كانوا لا يستطيعون التحقق من المعاملة في حد ذاتها. و لم تردَّ إدارة المصرف في طرابلس على طلبات الفريق المتكررة لتوضيح هذا الأمر.

١٩٣ - ويحقق الفريق في الادعاء الذي مفاده أن المؤتمر الوطني العام قد زود أشد الفصائل مناهضة للاتفاق السياسي الليبي في طرابلس، أي جبهة الصمود، بمبلغ ١٠٣ ملايين دولار من صندوق للطوارئ. ويبين أحد الأمثلة المعلومة على الميزنة المشبوهة احتمال تسريب أموال الدولة، ربما إلى الجماعات المسلحة أيضا. واتهم وزير النفط في حكومة الإنقاذ الوطني رئيس الوزراء علناً بتلقي بليون دينار ليبي خارج الميزانية من المصرف المركزي، لا يُعرف مصيره الآن[٤٩]. ويأمل الفريق أن يتاح مزيد من المعلومات بعد استقرار حكومة الوفاق الوطني في طرابلس.

١٩٤ - وفي ضوء ما تقدم، طلب الفريق إلى إدارة المصرف المركزي إمكانية الاطلاع على بيانات تسعة حسابات لوزارة الدفاع في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٢ - المرتبات

١٩٥ - كما ذُكر سابقا (انظر S/2015/128، الفقرة ١٩٠)، ما زالت الحكومة تدفع مرتبات المقاتلين المجندين، بغض النظر عن وحدتهم الحالية أو سجلهم في مجال حقوق الإنسان. وأوضحت إدارة المصرف المركزي في طرابلس أن جميع مرتبات الموظفين في وزارة الدفاع ووزارة الداخلية لا تزال تُدفع مباشرة في الحسابات المصرفية الشخصية، على أساس قوائم وضعت قبل تموز/يوليه ٢٠١٤ (دون تغيير).

---

(٤٩) انظر "Al Zway: we will contest Ghwel's decisions", Ayn Libya, 7 December 2015, available from www.eanlibya.com/archives/45956.

١٩٦ - وعدم فحص المدفوعات أو رصدها يمثل مشكلة خطيرة. فالوحدات والمقاتلون الذين كانوا (اسميا) يعملون تحت سلطة الوزارات الليبية في السابق موزعون الآن بين الأطراف والفصائل المتحاربة. ومما لا شك فيه أن الدولة تدفع حاليا مرتبات بعضٍ على الأقل من المقاتلين في صفوف التنظيمات الإرهابية وأفراد الجماعات المسلحة الضالعين في أخطر انتهاكات حقوق الإنسان (انظر التوصيتين ١٦ و ٢٠).

٣ - التجارة في المنتجات المدعومة

١٩٧ - يؤدي نظام الدعم الليبي إلى توفير دخل إضافي للجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية من خلال هوامش الربح المتأتي من أسعار المنتجات المدعومة في السوق السوداء، بما في ذلك الوقود ودقيق القمح ومعجون الطماطم والسكر والشاي والأرز والمعجنات.

باء - استغلال الموارد الطبيعية

١٩٨ - ما زال الفريق يتلقى تقارير عن تهريب الوقود سواء داخل ليبيا أو إلى خارجها، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار في السوق السوداء، وتوفير مصدر هام للإيرادات للجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية المحلية (انظر التوصية ٢٥).

١٩٩ - وأصدرت المؤسسة الوطنية للنفط في المنطقة الغربية بيانا في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ طلبت فيه إلى الحكومة والمؤسسات الأخرى ذات الصلة اتخاذ إجراء فوري لوقف تهريب الوقود، وقالت إن ذلك يؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية للبلد (انظر المرفق ٤١). وصدر البيان بعد اعتقال إيطاليين اثنين في الجمهورية الدومينيكية لضلوعهما في عملية احتيال متعلقة ببيع وقود إلى الأسطول الإيطالي لم يكن قد تم تسليمه (انظر المرفق ٤٢ للاطلاع على النشرة الحمراء لمنظمة الشرطة الجنائية الدولية فيما يتعلق بأحد المشتبه فيهما).

٢٠٠ - وتؤدي الأحوال الاقتصادية المزرية في ليبيا وغياب أي جهاز أمني نظامي إلى تهيئة الظروف المثالية لازدهار تهريب الوقود. وتبرز مدينة زوارة على الساحل الشمالي الغربي كإحدى المناطق التي تحقق إيرادات عالية للغاية.

١ - أسلوب العمل

٢٠١ - يأتي الوقود المهرب من زوارة من مصفاة الزاوية، التي تكرر النفط الخام الوارد من المرافئ الليبية الأخرى. كما تتلقى الزاوية من الخارج المنتجات المكررة التي تخزن هناك. ويوزع الوقود بعد ذلك على الموردين في المنطقة المحيطة، ولكن أيضا تباع كميات كبيرة منه إلى المهربين.

٢٠٢ - وتبحر سفن تهريب الوقود من مالطة باتجاه الجنوب وتقطع ما بين ٤٠ و ٦٠ ميلا بحريا قبالة الساحل الليبي حيث تغلق نظام التعرف الآلي، ثم تقفل عائدة إلى مالطة بعد شحنها. وتنتظر السفن على بعد ١٢ ميلا بحريا على الأقل قبالة الساحل، خارج المياه الإقليمية المالطية، ريثما تفرغ الوقود إلى سفن أخرى تحمله إلى الساحل.

٢ - مصفاة الزاوية

٢٠٣ - ثمة مزاعم تفيد أن أمن هذه المصفاة تكفله جماعتان مسلحتان، هما: لواء الكفرة بقيادة مختار أخوراش، وهو جزء من حرس المنشآت النفطية، وجماعة أخرى مجهولة الهوية. وتؤكد مصادر من عين المكان أن عملية البيع غير المشروع للوقود لا تتم إلا عن طريق تلك الجماعة مجهولة الهوية، وليس عن طريق لواء الكفرة. وتعذر تحديد سلسلة القيادة التي تتبعها هذه الجماعة على وجه الدقة، وما زال الفريق يحقق في تورطها.

٣ - مهربو زوارة

٢٠٤ - تدير عدة أسر أعمال تهريب الوقود في زوارة. وجميعها ضالع أو كان ضالعا في أنواع أخرى من التهريب من قبيل تهريب الأشخاص أو السجائر أو المخدرات. ويعمل بعض منها أيضا انطلاقا من مواقع أخرى، من بينها صبراتة.

٢٠٥ - وجمع الفريق معلومات عن الشبكة التي يديرها فهمي بن خليفة (المعروف أيضا باسم فهمي سليم) الذي يسيطر على إحدى الميليشيات ويمتلك أسهما في شركة مالطية، هي شركة ADJ التجارية المحدودة. كما يرأس مجلس إدارة شركة ليبية، هي شركة Tiuboda المحدودة لخدمات النفط والغاز التي طلبت الحصول على ترخيص لاستيراد الوقود من ليبيا وتصديره إلى مالطة. ووفقا لما ذكرته السلطات المالطية، رفض الطلب بسبب الحالة في ليبيا.

٢٠٦ - وتدرك السلطات المالطية الأنشطة التي تقوم بها شركة ADJ التجارية المحدودة والسفن المستخدمة في تهريب الوقود: Basbosa Star (رقم التسجيل لدى المنظمة البحرية الدولية ٨٨٤٦٨٣٨) و Amazigh F (رقم التسجيل لدى المنظمة البحرية الدولية ٧٣٣٢٤٨٨). وترد في المرفق ٤٣ دراسة لشبكة سليم.

٤ - السفن المصادرة ذات الصلة بتهريب الوقود

٢٠٧ - صادر خفر السواحل الليبي عدة سفن بالقرب من زوارة في عام ٢٠١٥ على إثر ادعاءات تفيد تورطها في تهريب الوقود. ويتضمن المرفق ٤٤ معلومات في هذا الصدد.

جيم - التمويل من مصادر أخرى

١ - التهريب

٢٠٨ - حقق الفريق في الأرباح المحتملة التي تجنيها الجماعات المسلحة من الاتجار بالأشخاص عن طريق الأراضي الليبية. ومن الواضح أن هذه الجماعات، وإن لم تكن حاليا الجهات الرئيسية المنظمة للتهريب، فإنها تحصل على الأموال مقابل التيسير و ''الحماية''. وتورطت في عمليات التهريب جماعات في الكفرة وأجدابيا وزوارة وصبراتة وصابحة وقطرون وأوباري وطرابلس وبنغازي والبيضاء (انظر التوصية ٢٥)[٥٠]. وتمكن الفريق من تحديد مدى تورط الجماعات المسلحة، بما في ذلك لواء اسطنبول من أجدابيا (انظر المرفق ٤٥)[٥١].

٢٠٩ - وظل تهريب الأسلحة والمخدرات أيضا مصدرا هاما للدخل للجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية (انظر التوصية ٢٥)، ومنها الجماعة التي يقودها بحر الدين ميدون، ويشار إليها باسم درع الصحراء ٨، وهي جماعة تنشط في فزان وتشارك في كلا النشاطين. ويحقق الفريق أيضا في أنشطة إحدى الجماعات المسلحة في طرابلس وأخرى في مصراتة. وتجبر سيطرة الجماعات المسلحة على الأراضي ونقاط التفتيش المهربين على التعاون معها.

٢ - الأموال المتأتية من الابتزاز والاختطاف والحماية

٢١٠ - تلقى الفريق تقارير متعددة عن عمليات ابتزاز تقوم بها جماعات مسلحة في طرابلس ضد كيانات تجارية صغيرة وأخرى كبيرة على غرار عمليات المافيا. وذكر عدد من كبار الموظفين في القطاعين الماليين العام والخاص أنهم تلقوا تهديدات شخصية من جماعات مسلحة في عام ٢٠١٥. وفي إحدى الحالات، تعرض موظفو المصرف المركزي لتهديدات من هيثم التاجوري وشركائه من أجل الحصول على خطابات اعتماد وتسريع وتيرة الإجراءات. وتبين الوثائق أن المبتزين منحوا خطابات اعتماد بأكثر من ٢٠ مليون دولار (انظر المرفق ٤٦).

---

(٥٠) أجرى الفريق مقابلات مع مهاجرين من ستة بلدان ومهربين ليبيين ومسؤولين حكوميين من إيطاليا وتونس وليبيا ومالطة.

(٥١) الأراضي التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية هي ممر هام يستخدم لنقل المهاجرين إلى الساحل الليبي. وبينما تعرضت بعض القوافل للهجوم، مر معظمها.

٢١١ - وتستفيد الجماعات المسلحة أيضا من الاقتصاد الرسمي من خلال أموال الحماية. ووثق الفريق حالة لإحدى شركتين متنافستين في مجال البناء تعمل على ما يبدو تحت ”حماية“ قوة الردع الخاصة التي يقودها عبد الرؤوف كارا (انظر المرفق ٤٧).

٢١٢ - وتستمر موجة الاختطافات لطلب فدية التي سبق الإبلاغ عنها (انظر S/2015/128، الفقرة ١٩٢ وما يليها). وبالإضافة إلى ورود تقارير تفيد إرغام الرهائن على تسليم مبالغ مالية كبيرة، تلقى الفريق تقريرا يفيد انتزاع عقود ملكية أراض.

٣ - الاحتيال

٢١٣ - تنشط الجماعات المسلحة في الاضطلاع بأنشطة تجارية حقيقية واحتيالية على السواء. ومن بين أشكال الاحتيال المفضلة صرف العملات الأجنبية. وكاد الفرق بين أسعار الصرف السوقية الرسمية وأسعار الصرف في السوق السوداء يتضاعف في عام ٢٠١٥، مما جعل جلب العملة الصعبة إلى ليبيا نشاطا مربحا للغاية. ويتم الحصول على العملة الصعبة من خلال واردات تمرر بطريق التزوير ويعلن عنها بطريقة غير صحيحة وتحصل رسومها بسعر الصرف الرسمي في المصرف المركزي وتستبدل محليا بدينارات ليبية بأسعار السوق السوداء.

٢١٤ - وأوضحت إدارة المصرف المركزي في طرابلس للفريق أنها بصدد اتخاذ إجراءات صارمة ضد هذه الممارسات، وأكدت في الوقت نفسه أن بلدان الخليج ينبغي أن تمارس مزيدا من الرقابة على الحسابات. وتم بالفعل تجميد عدد من الحسابات لأفراد وشركات، ورغم ذلك يزعم خبير مالي ليبي أن عدة مئات منها ما زال قيد الاستخدام.

٤ - أعمال النهب

٢١٥ - ظلت الجماعات المسلحة تستفيد من أعمال النهب في عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، يبرز الفريق أنه، استنادا إلى الوثائق المقدمة من إدارة المصرف المركزي في طرابلس، المتعلقة بالمعاملات بين المصرف المركزي والمصارف التجارية، أودع ما يعادل أكثر من ٢ مليون دولار في سرت عندما استولى تنظيم الدولة الإسلامية على المدينة.

٥ - استرداد الأصول المهربة لأعضاء النظام السابق

٢١٦ - يحقق الفريق في ضلوع موظفي أمن من حكومة الإنقاذ الوطني في محاولة للحصول على أصول تبلغ قيمتها أكثر من ٥٠٠ مليون دولار نقلت من ليبيا إلى دولة عضو أخرى في عام ٢٠١١، وقد خطط عدة سماسرة للاستفادة من هذه الصفقة. وتشير الوثائق إلى أن هذه

المعاملة كان يراد لها أن تظل في طي الكتمان، مما يثير المزيد من التساؤلات بشأن الحالة الراهنة للأصول، وعلى وجه التحديد، ما إذا كانت قد استخدمت لدعم الجماعات المسلحة المنتسبة إلى حكومة الإنقاذ الوطني.

سابعا - وحدة المؤسسات المالية للدولة ومنع أي عمل من شأنه أن يؤدي إلى الاستيلاء على أموال الدولة

ألف - المصرف المركزي

٢١٧ - جمع الفريق معلومات عن الاقتصاد الليبي من الليبيين الذين يعملون في مجال الأعمال التجارية والمالية ومن ممثلي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المسؤولين عن ليبيا. وخلص أعضاء الفريق في تقييمهم إلى أن الرقابة على المصرف المركزي ظلت حتى عام ٢٠١٥، تتم في طرابلس تحت إشراف السيد الصديق الكبير، ومن هناك يصرف البنك جميع المدفوعات.

٢١٨ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٥، أبلغ السيد الكبير وأحد أعضاء مجلس إدارة المصرف المركزي الفريق أن المصرف في طرابلس يغطي جميع نفقات القطاع العام بشكل مباشر، بما في ذلك المرتبات والإعانات. وأوضحا أن دفع المرتبات يتم على أساس كشوف المرتبات الحكومية من قبل تموز/يوليه ٢٠١٤ وتسدد المبالغ بصورة مباشرة في الحسابات المصرفية الشخصية وفقا لرقم هوية وطني بدأ العمل به مؤخرا. وشكلت الإعانات المالية (من أجل الغذاء والوقود، من بين أمور أخرى) ٢٥ في المائة من الميزانية. ومع ذلك، فقد كان من المقرر الاستعاضة عنها بمدفوعات أقل تكلفة تودع في الحسابات المصرفية الشخصية في أوائل عام ٢٠١٦. وتم التعامل مع الوزارات في طرابلس ''حصريا على مستوى تقني'' لتمويل الإنفاق الحكومي.

٢١٩ - وفي ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٥، أبلغ ممثلو الفرع الشرقي للمصرف المركزي، والسيد علي سالم الحبري، الذي هو أيضا عضو في مجلس محافظي صندوق النقد الدولي، أن أنشطتهم تقتصر على توزيع النقدية. وزعموا أن الاتصال الفعلي قطع بينهم وبين طرابلس، مع انعدام أي إمكانية لرصد المدفوعات والسياسات. وأظهروا وثائق تشير إلى عدم حصولهم على كميات كافية من الدينارات الليبية والعملة الصعبة من طرابلس. وادعى ممثلو الفروع الشرقية للمصارف التجارية أنهم يواجهون صعوبات كبيرة في تمويل التجارة، ونادرا ما يحصلون على موافقة من طرابلس على إصدار خطابات اعتماد.

٢٢٠ - ويقدر الفريق أن سياسات المصرف المركزي تعكس في الواقع قربه المكاني من فجر ليبيا والمؤتمر الوطني العام. وتحد هذه السياسات من وسائل تمويل المبادرات المرتبطة بالحكومة المؤقتة وتتخذ موقفا أكثر لينا نحو تحقيق أولويات طرابلس. ومن بين الأمثلة الواضحة على ذلك وقف تمويل السفارات المدعومة من الحكومة الانتقالية بمباركة المصرف في طرابلس.

٢٢١ - وعلاوة على ذلك، تحول الحالة الراهنة دون الاستجابة الإنسانية الفعالة في حالات الطوارئ، ولا سيما في المناطق التي تحتدم فيها الحرب في الشرق.

٢٢٢ - وعلى إثر ذلك، تخلت الإدارة الشرقية للمصرف المركزي عما تحلت به سابقا من ضبط النفس وصعدت محاولاتها الرامية إلى السيطرة على النظام المالي الليبي في النصف الثاني من عام ٢٠١٥، وهو ما أدى إلى زيادة تقويض وحدة المؤسسة. ومن بين الإجراءات التي اتخذتها فتح حساب منفصل للصادرات النفطية (انظر الفقرة ٢٤١) والمحاولات المتكررة للقيام بعمليات استلام مباشر لمبالغ نقدية مطبوعة في أوروبا.

٢٢٣ - وأجرى الفريق مقابلة مع عدد من كبار الموظفين من مؤسسات الدولة المالية ومصارفها التجارية المشاركة في تمويل القطاع العام، وقد أوضحوا أنهم تعرضوا لتهديدات شخصية من جماعات مسلحة مختلفة في عام ٢٠١٥، ولاحظوا زيادة عامة في الضغط السياسي على القطاع المصرفي.

٢٢٤ - وفي ضوء ما تقدم، يخلص الفريق إلى أن التنظيم الحالي للنظام المالي الليبي لم يعد محصنا ويحتاج إلى الرقابة والحماية من حكومة الوفاق الوطني بصورة عاجلة (انظر التوصيتين ١٨ و ١٩). ولا يمكن أن توصف عمليات المصرف المركزي في طرابلس حاليا بأنها محايدة نظرا لانعدام سيطرة حكومة الوفاق الوطني على العاصمة التي بات معروفا للجميع ما تتعرض له من عمليات خطف وابتزاز.

٢٢٥ - وعقب اتخاذ القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥) في أواخر كانون الأول/ديسمبر، اتصل الفريق بالإدارات المتنافسة للمصرف المركزي للتحقيق بشأن مستقبل المصرف في ظل حكومة الوفاق الوطني. ورد الفرع الشرقي بأنه ينتظر عقد اجتماع مع رئيس الوزراء المكلف، فايز السراج، لفهم نواياه بصورة أفضل وأن إجراء تحسينات في القطاع المصرفي يتوقف على بعض التعيينات الرئيسية في حكومة الوفاق الوطني. و لم ترد الإدارة في طرابلس. وقد سبق أن أعرب كلا الطرفين عن الأمل في أن تعيد حكومة الوفاق الوطني عمليات المصرف إلى الوضع المعتاد.

٢٢٦ - وأخيرا، حقق الفريق في التقارير الواردة عن مخاطر محتملة تتمثل في اختلاس تنظيم الدولة الإسلامية أموال المصرف المركزي في سرت، حيث تم إنشاء نظام احتياطي للنظام المصرفي في عهد القذافي. واتفق جميع موظفي المصرف الذين استشيروا في الأمر على أن الفرع لم يتم تشغيله منذ عام ٢٠١١ وأنه لم يعد من الممكن استخدام المعدات نظرا لما قد لحقها من تلف أو لأنها أصبحت عتيقة الطراز. وبالتالي، فإن السيطرة على سرت لا تمنح تنظيم الدولة الإسلامية إمكانية الوصول إلى مالية الدولة أو اختراق نظام سويفت الأوسع نطاقا. غير أنه من المرجح أن الموقع ما زال يحمل جميع بيانات ليبيا المصرفية التاريخية، الأمر الذي يمكن أن يكون مفيدا لأي شخص يسعى إلى إخفاء معاملات احتيالية.

باء - المؤسسة الليبية للاستثمار

٢٢٧ - كما هو الحال في المؤسسات الوطنية الأخرى، هناك مظاهر للتنافس بين المؤسسة الليبية للاستثمار (LYe.001) ومحفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار (LYe.002)، التي يوجد لها مقر في طرابلس وآخر في مالطة. وتشير مصادر الفريق إلى أن الأشخاص المقيمين في مالطة التابعين لسيطرة الحكومة الليبية المؤقتة هم الذين لديهم إمكانية الوصول إلى هذه الثروات المالية.

٢٢٨ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٥، أجرى الفريق مقابلة مع الرئيس التنفيذي للمؤسسة الليبية للاستثمار، الواقع مقرها في مالطة، حسن بوهادي، الذي أشار إلى أن المؤسسة، بتشكيلها الحالي، تتكون من مجلس إدارة عينته ''الحكومة المعترف بها دوليا'' ومجلس النواب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ ويتولى هو رئاسته.

٢٢٩ - ويستند في ذلك إلى القانون الليبي رقم ١٣[٥٢]، الذي ينص على أن يقوم مجلس أمناء، برئاسة رئيس الوزراء، بتعيين مجلس الإدارة. وذكر أيضا أن الشركات التالية التابعة للمؤسسة الليبية للاستثمار تخضع لإشراف المجلس المباشر: محفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار والشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية[٥٣]، وحافظة الاستثمار على المدى الطويل، وشركة Oilinvest والصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتنمية.

٢٣٠ - وأجرى الفريق أيضا اتصالا هاتفيا برئيس المؤسسة الليبية للاستثمار في طرابلس، عبد المجيد بريش، وتبين أنه لا يملك إمكانية الوصول إلى أصول الصندوق. ويتفق هو والسيد

---

(٥٢) انظر www.lia.com.mt/en/what-is-law-13/.

(٥٣) مدرجة باسم الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية بوصفه اسما آخر للمؤسسة الليبية للاستثمار (Lye.001).

بوهادي على أن أصول المؤسسة الليبية للاستثمار ومحفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار المجمدة حاليا ينبغي أن تظل كذلك، ريثما يتم تشكيل حكومة الوفاق الوطني، التي يعد وجودها أيضا أفضل وسيلة للحماية من الاختلاس.

جيم - المؤسسة الوطنية للنفط وتنفيذ التدابير المتعلقة بالنفط الخام

١ - التهديدات التي يتعرض لها قطاع النفط

٢٣١ - في عام ٢٠١٥، أدت الجهود التي يبذلها ممثلو الحكومة المؤقتة لإقامة هياكل وإجراءات موازية إلى زيادة الخطر الذي يهدد وحدة المؤسسة الوطنية للنفط ومخاطر الاستيلاء على الأموال. وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم تكن حكومة الوفاق الوطني قد شكلت، ولم يكن من الواضح ما إذا كانت مختلف الجهات الفاعلة المسيطرة على المؤسسات المالية والمؤسسة الوطنية ستقبل سلطتها.

٢٣٢ - وعلى الصعيد الميداني، يجري استغلال هذه الثغرات من جانب الجهات الفاعلة المسلحة التي ما فتئت تعمل على تحقيق أرباح مالية وسياسية من السيطرة على حقول النفط، وخطوط الأنابيب ومحطات التصدير، وتأجيج النزاعات المحلية (انظر التوصية ١٤). ورغم قيام تنظيم الدولة بمهاجمة المنشآت النفطية في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ (انظر الفقرة ٧٠)، فإنه لم يسيطر بعد على أي منها، ولم يولد أي إيرادات من استغلال النفط الخام في ليبيا.

٢٣٣ - وتعتبر مراقبة حكومة الوفاق الوطني للإجراءات والمنشآت على أرض الواقع في قطاع الهيدروكربونات عاملا أساسيا في حماية المصدر الرئيسي للإيرادات في البلد، الذي تراجع بشدة منذ الثورة، مع انخفاض الإنتاج من ١,٥ مليون برميل يوميا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إلى ٠٠٠ ٣٨٠ في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٥، وفقا لمنظمة البلدان المصدرة للنفط. ويمكن الاطلاع على لمحة عامة عن حالة موانئ ومصافي النفط الليبية في المرفق ٤٨.

٢ - تنفيذ القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤)

٢٣٤ - في أعقاب حادث السفينة Morning Glory (انظر S/2015/128، الفقرة ٢٣٦) في آذار/مارس ٢٠١٤، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤)، وهو ما مكن اللجنة من تحديد السفن التي تسعى إلى تصدير النفط الخام بطريقة غير مشروعة من ليبيا، بعد إخطار من جهة التنسيق المعنية في ليبيا. وحتى الآن، لم تقدم السلطات الليبية أي إخطارات ولم يتم تحديد أي سفينة.

٢٣٥ - وفي الحالة الراهنة، فإن آلية التحديد الواردة في القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤) غير قابلة للتنفيذ (انظر التوصية ١٢). وبالإضافة إلى ذلك، ترك مسؤول التنسيق المعين منصبه و لم ينم إلى علم اللجنة ما يفيد استبداله.

٢٣٦ - وقد تلقى الفريق مزاعم تفيد تصدير النفط الخام بصورة غير مشروعة بعد اتخاذ القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤). وأنكر ممثلو المؤسسة الوطنية للنفط دائما هذا الاتجار غير المشروع، ويرى خبراء قطاع النفط أيضا أن عمليات النقل من هذا القبيل غير محتملة في المرحلة الراهنة. وبالرغم من عدم الحصول على أدلة حتى الآن، يقوم الفريق بالتحقيق في التقارير، وهو ما يتناسب مع معايير الإدراج في القائمة بموجب الفقرتين ١١ (ج) و (د) من القرار ٢٢١٣ (٢٠١٥).

٣ - الأخطار التي تهدد سلامة المؤسسة الوطنية للنفط ووحدتها

٢٣٧ - ساهم تساهل مصرف ليبيا المركزي تجاه حكومة الإنقاذ الوطني (انظر الفقرة ٢٢٠) وحاجة الحكومة المؤقتة إلى إيجاد إيرادات في نشوء آليتين لتصدير النفط في المؤسسة الوطنية للنفط، وهو ما يمثل خطرا على وحدة هذه المؤسسة وسلامتها[٥٤]. وتحديدا، فقد كان هناك قلق يساور الفريق من اعتزام الحكومة المؤقتة إنشاء نظام دفع مواز خاص بإيرادات النفط، حيث إنه في صورة ما أنشئ نظام من هذا القبيل و لم يكن يتسم بالشفافية و لم تكن الحسابات تخضع فيه لمراجعة حسب الأصول، فإن ذلك ربما يفتح الباب أمام اختلاس أموال عامة. وقد فاتح الفريق اللجنة بشأن هذا القلق الذي يساوره.

٢٣٨ - ففي ١٧ آذار/مارس ٢٠١٥، أصدرت الحكومة المؤقتة بيانا تعلن فيه أن الرئيس الشرعي للمؤسسة الوطنية للنفط هو السيد المبروك أبو سيف المراجع الموجود في مقر المؤسسة في بنغازي. وأعلنت أن مقر المؤسسة في طرابلس أصبح فاقدا للشرعية، وأن الحكومة المؤقتة ستكون في حل من أي عقد يوقع بعد ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ مع العاملين في مقر المؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس.

٢٣٩ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، قال الممثل الدائم لليبيا لدى الأمم المتحدة إنه في حين تخضع الموانئ النفطية في حريقة وزويتينة والبريقة ورأس لانوف والسدرة لسيطرة حكومة بلده، فإن الموانئ الواقعة في المنطقة الغربية تخضع لسيطرة ”سلطات غير شرعية“.

---

(٥٤) انظر: Libya’s PM Al-Thinni says Government to run oil sales”, *Times of Malta*, 6 April 2015, available from www.timesofmalta.com/articles/view/20150406/world/Libya-s-PM-Al-Thinni-says-government-to-run-oil-sales.562802.

وأبلغ اللجنة أن المؤسسة الوطنية للنفط، ممثلة في شخص السيد المراجع، ستخطر اللجنة بأي صادرات غير مشروعة عملا بالقرار ٢١٤٦ (٢٠١٤).

٢٤٠ - غير أنه تبين للفريق في اجتماع عقده في حزيران/يونيه ٢٠١٥ مع السيد مراجع وبعض معاونيه، أن هؤلاء ليسوا على علم بفحوى القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤)، الأمر الذي استحال معه تنفيذ القرار. وقد أبدوا له رغبة شديدة في عقد صفقات مع الشركات النفطية وإنشاء نظام دفع مواز لتأمين إيرادات هذه المبيعات. غير أن خططهم لم تجد طريقها إلى أرض الواقع لأنه لم يكن ثمة إجماع على تأييدها بين أعضاء مجلس النواب والحكومة المؤقتة[٥٥]. وفي اجتماع للفريق مع السيد الحبري، محافظ مصرف ليبيا المركزي، عقد في تموز/يوليه ٢٠١٥، أبلغ السيد الحبري الفريق أنه رفض أن يؤيد الجهود التي بذلها مقر المؤسسة الوطنية للنفط في المنطقة الشرقية وأن يفتح حسابا مصرفيا للمؤسسة في الإمارات العربية المتحدة.

٢٤١ - وأوردت التقارير أنه قد تم في تموز/يوليه ٢٠١٥ استبدال رئيس المؤسسة الوطنية للنفط في مقرها في المنطقة الشرقية (وجهة التنسيق المنشأة بموجب القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤)) بناجي المغربي[٥٦] الذي قابله الفريق في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر. وبعد تعيين ناجي المغربي، كثف مقر المؤسسة الوطنية للنفط في المنطقة الشرقية جهوده الرامية إلى تأمين صفقات نفطية، ونظم في أيلول/سبتمبر اجتماعا في مالطة دعا فيه شركات النفط الدولية إلى أن تسجل أسماءها لديه وتؤمن بذلك لأنفسها عقودا جديدة[٥٧]. وأعلن أيضا عن فتح حساب للمؤسسة في مصر لدى بنك الاستثمار العربي تودع فيه المبالغ المتأتية من المبيعات النفطية (انظر التوصية ١٣). وقد حظيت المبادرة هذه المرة بدعم السيد حبري الذي هو أيضا عضو في مجلس إدارة بنك الاستثمار العربي[٥٨]. ولم يرد على اللجنة ما يفيد بأنه قد حدث تغيير في ما يتعلق بجهة التنسيق المشار إليها في القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤).

---

(٥٥) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وُجّهت رسالتان إلى الفريق لكنهما لم تصلاه قط عبر القنوات الدبلوماسية، تظهران مرة أخرى أن التأييد داخل الحكومة المؤقتة لم يكن بالإجماع (انظر المرفق ٤٨).

(٥٦) انظر: Hatem Mohareb and Maher Chmaytelli, “Libya’s new oil chief considering ending force majeure at ports”, Bloomberg Business, 4 August 2015, available from www.bloomberg.com/news/articles/2015-08-04/libya-s-new-oil-chief-considering-ending-force-majeure-at-ports.

(٥٧) أمهل مقر المؤسسة الوطنية للنفط في المنطقة الشرقية في عام ٢٠١٥ شركات النفط الدولية عدة مرات بأن حددت لها عدة مواعيد قصوى لتسجيل أنفسها لديها. تاريخ آخرها ١١ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ٢٠١٥ (انظر المرفق ٤٩).

(٥٨) انظر: http://aib.com.eg.

٢٤٢ - ويساور الفريق القلق إزاء إمكانية أن تجني الجماعات المسلحة التي تسيطر على مرافق النفط في المنطقة الشرقية إيرادات كبيرة من قيام مقر المؤسسة الوطنية للنفط في المنطقة الشرقية بتصدير النفط مباشرة، لا سيما عن طريق حرس المنشآت النفطية (المنطقة الوسطى) وقائدهم إبراهيم الجضران[٥٩]. فقد كان هذا الرجل الذي حاول من قبل في آذار/مارس ٢٠١٤ تصدير نفط خام دون موافقة الحكومة الوطنية (الحادثة المتعلقة بسفينة مورننغ غلوري، انظر S/2015/128، الفقرة ١٣٦) من عتاة الداعين إلى انفصال برقة. وقد تحدت القوات الخاضعة لقيادته في عدة مناسبات الحكومة الليبية منذ عام ٢٠١١.

٤ - الآثار المترتبة في شركات النفط الدولية والعقود النفطية

٢٤٣ - في خضم تنازع الكيانين على السيطرة على قطاع النفط، أصبحت الشركات الدولية تجد صعوبة في أن تتحسس طريقها في ظل الحالة السائدة الآن، وأصبحت تلتفت نحو الفريق طلبا للتوجيه. غير أن الفريق يتعذر عليه إرشادها لأنه ليس ثمة في القرارات ذات الصلة توضيحات ولا أسس يستند إليها للإشارة عليها بأي المؤسستين ينبغي لها التعامل معها. لذا، فقد قرر البعض من هذه الشركات أن يلجأ إلى وزارة خارجية بلده طلبا لهذا التوجيه.

٢٤٤ - وبصرف النظر عن التحذيرات التي وجهها مقر المؤسسة الوطنية للنفط في المنطقة الشرقية إلى شركات النفط الدولية (انظر المرفق ٥٢)، لم يُتخذ أي إجراء، ويتواصل اليوم تنفيذ العقود التي أبرمت من قبل وتحميل النفط في الموانئ الخاضعة لسيطرة مقر المؤسسة في المنطقة الشرقية، وظلت ناقلات النفط ترسل إلى هناك ولم ترد أي أنباء عن وقوع حوادث. وقد قرر بعض الشركات الانحياز لأحد طرفي المؤسسة الوطنية للنفط، وهناك من هذه الشركات من أعلن تأييده لمقر المؤسسة في المنطقة الغربية[٦٠].

٢٤٥ - ويواصل البعض الآخر من تلك الشركات السعي من أجل أن يؤمن لنفسه عقودا مع مقر المؤسسة الوطنية للنفط في المنطقة الشرقية. ويبدو من المقابلات التي أجراها الفريق

---

(٥٩) أصدر الجضران بيانا في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ يعلن فيه حظر استخدام المنشآت النفطية الخاضعة لسيطرته، بما في ذلك منشأة زويتينة النفطية (انظر المرفق ٥٠). وفي ذلك اليوم، أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط في المنطقة الغربية توقف التصدير في ميناء زويتينة لأسباب قاهرة. (انظر: http://noc.ly/index.php/en/new-4/1154-declaration-of-force-majeure-on-zueitina-port).

(٦٠) انظر: Andy Hoffman and Angelina Rascouet, “Vitol joins Glencore backing Libya’s Tripoli oil unit over rival”, Bloomberg Business, 30 November 2015, available from www.bloomberg.com/news/articles/2015-11-30/vitol-joins-glencore-backing-libya-s-tripoli-oil-unit-over-rival.

مع عدد منها أن خطوط الشحن تتردد في تزويدها بالسفن اللازمة، وهو ما حال دون نقل أي شحنات من النفط.

٢٤٦ - فعلى سبيل المثال، تلقى الفريق مستندات تثبت أن المؤسسة الوطنية للنفط في المنطقة الشرقية أصدرت تعليمات بإيصال ما بين ٠٠٠ ٦٠٠ ومليون برميل من النفط الخام من حقل سرير إلى ميناء مرسى الحريقة (طبرق). وكان يفترض أن تكون هذه الشحنة قد حمّلت خلال الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ (انظر المرفق ٥٣)، غير أنه لم يتسن في الأخير استئجار أي سفينة.

٢٤٧ - وقد حاول كذلك مقر المؤسسة الوطنية للنفط في المنطقة الغربية ثني شركات النفط الدولية عن الامتثال لشروط مقر المؤسسة الوطنية في المنطقة الشرقية[٦١]. ودخل طرفا المؤسسة كلاهما في نزاع طفا إلى السطح عندما أُعلن عن مذكرة التفاهم التي أبرمت بين مقر المؤسسة في المنطقة الشرقية وشركة النفط المصرية العامة[٦٢]. ولم ينجح توقيع الاتفاق السياسي بين الأطراف الليبية ولا قرار مجلس الأمن ٢٢٥٩ (٢٠١٥) في تسوية هذه المشكلة القائمة في قطاع النفط.

دال - المؤسسات العامة الأخرى

٢٤٨ - يقوم الاقتصاد الليبي على ثلاث ركائز، وهي: مصرف ليبيا المركزي والهيئة الليبية للاستثمار والمؤسسة الوطنية للنفط. غير أن هناك مؤسسات ليبية أخرى ليست بمثل أهمية تلك الركائز تفتقد هي أيضا لمقومات المناعة من التعرض لاختلاس أموالها العامة. فعلى سبيل المثال، استفسر الفريق عن حالة صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورصيده في الوقت الراهن، وهو صندوق حكومي ليبي تفيد التقارير أن رأسماله بليونا دينار ليبي ويديره هيكل مستقل ثمة احتمال لأن يختلس منه أموالا. لذا، فإن من الأهمية بمكان أن تُحكم حكومة الوفاق الوطني مراقبتها أيضا على المؤسسات العامة الأخرى.

---

(٦١) انظر: Nayla Razzouk, “Libya’s national oil affirms role as country’s sole supplier”, Bloomberg Business, 20 December 2015, available from www.bloomberg.com/news/articles/2015-12-20/libya-s-national-oil-affirms-role-as-country-s-sole-supplier.

(٦٢) انظر: Nayla Razzouk, “Libya’s NOC says will take legal action on unapproved oil sales”, Bloomberg Business, 21 December 2015, available from www.bloomberg.com/news/articles/2015-12-21/libya-s-noc-says-will-take-legal-action-on-unapproved-oil-sales.

ثامنا - تنفيذ تدابير تجميد الأصول

ألف - الأصول المسروقة

٢٤٩ - لا يزال الفريق يشعر بالقلق من محاولات جماعات إجرامية تقديم أنفسها كوكلاء فوضت لهم الحكومة الليبية مهمة استرداد الأصول المملوكة لها، وقد فاتح الفريق الحكومة المؤقتة بشأن هذا الأمر الذي يثير قلقه، وعممت الحكومة على سفاراتها رسالة تدعوها فيها إلى توخي اليقظة في التثبت من صحة هوية الشركات التي أذن لها وفقا للإجراءات المتبعة بأن تقوم بهذا العمل.

٢٥٠ - وما دام استرداد الأصول المسروقة يقع خارج نطاق ولاية الفريق، فسيظل هناك احتمال وارد في أن تحصل تلك الجماعات على أصول تسري عليها تدابير التجميد.

٢٥١ - ولا تزال هناك مؤشرات على أنه رغم الاحتمالات التي ترجح إلى حد بعيد وجود كميات كبيرة لأصول مخفية في جميع أنحاء العالم، فإن هناك أيضا في ما يتعلق بمبالغها وأماكن وجودها، قدر كبير من التخمينات والتعليقات التي لا تستند إلى بينة. وجدير بالذكر أن الحكومة الليبية لا يمكنها استرداد أصول مملوكة لأفراد مدرجة أسماؤهم في القائمة إلا إذا ما أثبتت محكمة مختصة أنها توجد بحوزتهم بصورة غير قانونية، وأنها ليست من ممتلكاتهم ولا تخضع بالتالي لتدابير التجميد.

باء - الأصول المجمدة المملوكة لكيانات مدرجة في القائمة

٢٥٢ - وفقا لأحكام الفقرة ١٣ من القرار ٢٠٩٥ (٢٠١٣)، أبقى مجلس الأمن على تدابير تجميد الأصول المفروضة بموجب القرارين ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١)، والمعدلة بموجب القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١)، إلا أنه أوعز إلى اللجنة أن تستعرض باستمرار ما تبقى من تدابير تجميد الأصول المفروضة بموجب تلك القرارات بخصوص المؤسسة الليبية للاستثمار ومحفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار، بهدف رفع اسمي المؤسستين من القائمة متى تأتى ذلك حتى تُستغل أموالهما لما فيه منفعة الشعب الليبي.

٢٥٣ - أما ما جمد قبل ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ من أصول مملوكة لكيانات مدرجة أسماؤها في القائمة، فهي ينبغي أن تظل مجمدة، إلا إذا ما كان مجلس الأمن يعتزم إلغاء قرار تجميدها وإعادتها في أقرب وقت ممكن لمصلحة الشعب الليبي.

٢٥٤ - وقد أعرب حسن بوهادي، الرئيس التنفيذي للمؤسسة الليبية للاستثمار عن قلقه بشأن إدارة الأموال المجمدة، والخسارة الكبيرة المتكبدة في قيمتها. وكانت قيمة ما جمد

للمؤسسة الليبية للاستثمار ومحفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار من أموال مجتمعة تبلغ في البداية ٦٥ بليون دولار. غير أن سوء التصرف فيها جعل قيمتها تتراجع الآن إلى ما بين ٥٥ بليون و ٦٠ بليون دولار.

٢٥٥ - ومنذ عام ٢٠١١ الذي جمدت فيه استثمارات المؤسسة، حلت تواريخ استحقاقاتها جميعها، وأصبحت الاستثمارات مودعة في عدة مؤسسات مالية أجنبية كأموال نقدية. وبسبب تجميدها، لم يقم مديرو الصناديق الاستثمارية بإعادة استثمارها. فبدون فوائد أو عائدات استثمارية، لا تضاف إلى الودائع النقدية سوى زيادة قليلة، إن وجدت.

٢٥٦ - ولا تورد قرارات مجلس الأمن أي إشارة صريحة بشأن إعادة استثمار أموال حل تاريخ استحقاقها؛ بيد أن الفقرة ١٩ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) تأذن بدفع الرسوم المتعلقة بإدارة الأصول، وفي ما يلي نص هذه الفقرة:

> يقرر عدم سريان التدابير المفروضة بموجب الفقرة ١٧ أعلاه على الأموال أو الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية الأخرى التي تقرر الدول الأعضاء المعنية أنها:
>
> (أ) ضرورية لتغطية النفقات الأساسية، بما في ذلك ... أداء رسوم أو تكاليف الخدمات اللازمة، وفقا للقوانين الوطنية، للعمليات الاعتيادية المتعلقة بحفظ أو تعهد الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى المجمدة، بعد قيام الدولة المعنية بإخطار اللجنة بنيتها الإذن، عند الاقتضاء، باستخدام هذه الأموال ...، ما لم تتخذ اللجنة قرارا بخلاف ذلك في غضون خمسة أيام عمل من تاريخ ذلك الإخطار؛

٢٥٧ - وكما ورد في التقرير السابق (انظر S/2015/128، الفقرات ٢٢٦-٢٢٨)، فإنه في الحالات التي تصدر فيها تراخيص من ثلاث دول أعضاء، ينتفي، رهنا بالإخطارات المذكورة آنفا، أي عائق يمنع مديري الصناديق من إعادة استثمار الأموال بما يحقق أفضل مردود وفقا لما تمليه عليهم واجباتهم الائتمانية. لذا، تتواصل حماية قيمة الأموال وتظل خاضعة لتدابير تجميدها ما لم تصبح متاحة للكيان المعني للتصرف فيها. وواضح أن هدف مجلس الأمن ليس الحد من الاستثمارات، وإنما المسألة بحاجة إلى توضيح، ويفضل أن يكون ذلك في قرار آخر يتخذ في المستقبل وينص فيه على أن إدارة الأموال تستثنى من تدابير الحظر (انظر التوصية ٨).

٢٥٨ - وثمة مسألة مماثلة تكمن في التفسير الذي تعطيه المصارف أو الدول للقرارات المتعلقة بدفع الفوائد. فالفائدة يجوز دفعها على الودائع بالطريقة الطبيعية، شريطة أن تضاف إلى

الأموال المجمدة وتظل مجمدة. وهذا ما ليس معمولا به في جميع أنحاء العالم، والسبب هو صياغة الفقرة ٢٠ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) على النحو التالي:

> يقرر أيضا أنه يجوز للدول الأعضاء السماح بأن تضاف إلى الحسابات المجمدة وفقا لأحكام الفقرة ١٧ أعلاه الفوائد أو الأرباح الأخرى المستحقة على تلك الحسابات ... شريطة أن تظل تلك الفوائد والأرباح والمبالغ الأخرى خاضعة لهذه الأحكام ومجمدة؛

٢٥٩ - فلفظة ”يجوز“ تسمح للمصارف بتجنب دفع الفائدة، وهو ما يزيد من تخفيض القيمة الحقيقية للأصول. ويرى الفريق أنه ينبغي تشجيع الدول الأعضاء على حث المؤسسات المالية على أن تضيف إلى الأصول المجمدة المبالغ المتأتية من الفوائد تمشيا مع الممارسات التجارية العادية (انظر التوصية ٩).

٢٦٠ - وهناك بعض الدول التي تنظر في إمكانية الاستجابة لطلب الحكومة الليبية المؤقتة استخدام أموال مجمدة لأغراض إنسانية أو طبية محددة. ويبدو أن ليس ثمة ما يمنع من توخي هذا المسار شريطة أن تكون هذه الأصول مملوكة لكيانات مدرجة أسماؤها في القائمة، وأن تقدم بشأنها طلبات الاستثناء ذات الصلة، وذلك رهنا بالإجراء المبين في الفقرة ١٦ (أ) من القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١).

جيم - التحديات التي تواجه التنفيذ: مذكرة المساعدة على التنفيذ

٢٦١ - ردا على طلب اللجنة، أعد الفريق مذكرة للمساعدة على التنفيذ توضح هذه التدابير، بما في ذلك التوجيه المتعلق بإجراءات الاستثناء، وتقدم اقتراحات بشأن الإجراءات التي يمكن اتباعها في التنفيذ. وقد توقف الآن النظر في اعتماد هذه المذكرة. ويحث الفريق اللجنة على الانتهاء من نظرها فيها وإصدارها في أقرب وقت ممكن كيما تعزز تنفيذ تدابير تجميد الأصول (انظر التوصية ١١).

دال - الاستثناء من تدابير تجميد الأصول

٢٦٢ - لم ترد أي طلبات أو إخطارات تتعلق باستثناء من تدابير التجميد، وذلك منذ أن قدم الفريق تقريره النهائي السابق.

هاء - طلبات الحصول على التوجيه

٢٦٣ - تلقت اللجنة في آذار/مارس ٢٠١٥ من الدول الأعضاء طلبي حصول على التوجيه يستفسر في كلاهما عما إذا كان ينبغي تجميد الأصول المملوكة لشركات تابعة للشركة الليبية للاستثمارات الخارجية. وقد أبلغ الفريق اللجنة بأنه لما كانت الشركات التابعة لا تسري عليها تدابير التجميد، فلا ينبغي تجميد الأصول المملوكة لها. وأبلغت اللجنة الدولتين العضوين بذلك في رسالة وجهت إليهما.

واو - التحقيقات الجارية

١ - الساعدي القذافي

جمهورية تترانيا المتحدة

٢٦٤ - على غرار ما ذكر في التقرير السابق (انظر S/2015/128، المرفق ٣٦)، هناك شركتان يملك الساعدي القذافي (LYi.015) فيهما حصتين نسبة كل حصة منهما ٩٩ في المائة أسستا في جمهورية تترانيا المتحدة (وهما شركة ليتالي القابضة المحدودة، وشركة مركز الإمام الألباني الإسلامي المحدودة). ولم يكن واضحا ما إذا كانت الشركتان والحسابات المصرفية المرتبطة بهما قد جمدت أم لا. ولم يرد أي رد على أي من هذين الطلبين، أي الطلب الذي قدم في رسالة والطلب الذي قدم شفويا.

٢٦٥ - وكما ذكر في التقرير السابق (المرجع ذاته)، اشتبه في ضلوع السيدة دالين ساندرز، وهي مواطنة من جنوب أفريقيا، في أعمال قام بها الساعدي القذافي وانتهك فيها تدابير تجميد الأصول، الأمر الذي ترتب عليه قيام السلطات بتجميد أصول مملوكة لها في جمهورية تترانيا المتحدة.

٢٦٦ - وفي آذار/مارس ٢٠١٥، أجرى الفريق مقابلة مع السيدة ساندرز وفحص سجلاتها. وتبين له أن ارتباط اسمها بأعمال مالية للسيد القذافي لم يكن مقصودا وإنما كان في سياق أعمال تجارية عادية. وواضح أيضا أن الأموال التي جمدت لها ليست مرتبطة به. وهي لا يرد اسمها في القائمة التي أعدت عملا بالتدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة، وليس ثمة سبب لأن تبقى الأصول المملوكة لها مجمدة.

٢٦٧ - وبعد إثارة هذه المسألة في التقرير السابق، شجعت اللجنة الفريق على نقل هذه المعلومات إلى السلطات التترانية. ووجه الفريق رسالتين إلى جمهورية تترانيا المتحدة، ولكن لم يتلق أي رد. وتقول السيدة ساندرز إن الأصول المملوكة لها لا تزال مجمدة، وإن

السلطات التترانية أبلغتها بأنه لا يمكن رفع تدابير تجميدها إلا بإذن من لجنة الجزاءات، وواضح أن الأمر ليس كذلك (انظر التوصية ١٠).

أوغندا

٢٦٨ - مثلما ورد في التقرير السابق (انظر S/2015/128، المرفق ٣٦)، يجري الفريق تحريات بشأن أصول لشركة أوريليوس القابضة المحدودة الأوغندية. وقد أكد الفريق أن هذه الأموال نُقلت إلى حساب هذه الشركة لفائدة الساعدي القذافي، ويجب بالتالي تجميدها.

٢٦٩ - وزار الفريق كمبالا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، حيث تأكد أن الأموال لا تزال مجمدة. وطلب الفريق مده بمزيد من المعلومات بشأن معاملات يرجح أن تكون لمبالغ سحبت من رصيد حساب الساعدي القذافي أو نقلت إليه، وبشأن مستندات تتعلق بأشخاص يعتقد أنهم ساعدوا على انتهاك تدابير تجميد تلك الأصول. وقد قُبل الطلب، ولكن الرد لا يزال قيد الانتظار.

٢٧٠ - وقد تبين وجود عدة عمليات مشبوهة لمبالغ أودعها في الحساب مصرف في الإمارات العربية المتحدة. ووجهت رسالة مؤرخة تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى الإمارات العربية المتحدة لطلب مزيد من التفاصيل. ووردت تفاصيل جزئية، وطلب الفريق موافاته بإيضاحات أخرى.

٢ - عبد الله السنوسي

٢٧١ - لا تزال التحريات جارية لتحديد مصدر مبلغ من المال قدره ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه إسترليني دُفع لشركة محاماة بريطانية لتمثيل عبد الله السنوسي (LYi.018) في سياق محاولاته من أجل محاكمته أمام المحكمة الجنائية الدولية. وقد أكدت المعلومات الواردة من المملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة أن أحد أفراد أسرته هو من أرسل تلك الأموال، ويشتبه في أن تكون متأتية من أصول يفترض أن تكون قد جمدت. وقد طلب من الإمارات العربية المتحدة تقديم معلومات أخرى في هذا الشأن.

٣ - هانيبال القذافي

٢٧٢ - يتبن من تحليل مستندات مالية، على إثر قيام دولة عضو بتقديمها، وجود احتمال قوي لأن يكون هانيبال القذافي وعائشة القذافي، وهما من الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة بموجب تدابير تجميد الأموال (LYi.010 و LYi.009)، قد نقلا أموالا إلى شركات صورية

توجد في دول أعضاء أخرى. ويجري العمل في تحليل مجموعة كبيرة من مستندات أخرى وردت من دولة عضو أخرى.

٤ - المعتصم القذافي

٢٧٣ - وُجه انتباه الفريق إلى أن الحكومة الليبية المؤقتة في سبيلها إلى تحريك دعويين لاستعادة أصول في إيطاليا ومالطة يعتقد أنها على ملك ورثة المعتصم القذافي (LYi.014) أو تحت تصرفهم، وهذه الأصول لا تهم الفريق إلا إذا ثبت أن ورثة المعتصم القذافي هم بالفعل من يملكها أو يتصرف فيها. غير أن السلطات أثارت ملف الأصول الموجودة في إيطاليا خلال زيارة الفريق إلى روما، ويبدو أن ما يقلقها هو إمكانية أن يطعن بسبب الانقسام السياسي القائم في ليبيا فيما إذا كان المدعي العام الليبي يتمتع بسلطة الاعتراض على ملكيتها.

٢٧٤ - ويشدد الفريق على أنه، بصرف النظر عن رأي الدولة العضو في شرعية الحكومة المؤقتة، فإنه إذا ما توفر دليل على وجود أصول يملكها أو يتصرف فيها أفراد مدرجة أسماؤهم في القائمة، وجب التحري بشأنها، وإذا ما ثبت ذلك، فإنها تجمّد. وقد وجه الفريق إلى كلا البلدين رسالة يذكرهما فيها بهذا الأمر.

زاي - الرسالة المزورة المنسوبة إلى اللجنة

٢٧٥ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وجه انتباه الفريق إلى رسالة يُزعم أنها موجهة من رئيس لجنة الجزاءات المفروضة على ليبيا إلى محافظ المصرف المركزي في طرابلس، تأذن برفع قرار التجميد عن أصول مملوكة لهذا المصرف مودعة في الولايات المتحدة. وقد تناقلت وسائط الإعلام على نطاق واسع هذه الرسالة. وكانت الرسالة مزورة، إضافة إلى أن المصرف المركزي والمصرف الليبي الخارجي رُفع اسمهما من القائمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وقد نقل الفريق هذه المعلومات إلى رئيس اللجنة.

تاسعا - تنفيذ حظر السفر

٢٧٦ - وفقا للفقرة ١٥ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) والفقرة ٢٢ من القرار ١٩٧٣ (٢٠١١)، فرض مجلس الأمن حظرا على سفر الأفراد الذين حدد المجلس أو اللجنة أسماءهم، مع منح بعض الاستثناءات عملا بأحكام الفقرة ١٦ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). ويخضع لهذا الحظر جميع الأفراد المدرجة أسماؤهم في قائمة لجنة الجزاءات. وتحتوي الصيغة المحدثة المؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥ على أسماء عشرين شخصا (من بينهم خمسة أفراد

يحظر عليهم السفر فقط وخمسة عشر فردا آخر يحظر عليهم السفر وتجمد كذلك الأصول المملوكة لهم).

٢٧٧ - ومن بين هؤلاء الأفراد البالغ عددهم عشرين شخصا، توفي ستة أشخاص وهناك خمسة أشخاص يوجدون حاليا في ليبيا (أحدهم يوجد بصفة مؤقتة في بلد آخر بعد أن منح استثناء من الحظر من السفر - انظر الفقرة ٢٨٦ أدناه)، ويوجد أربعة أشخاص رهن الاحتجاز؛ وخمسة أشخاص في بلدان أخرى؛ وأربعة أشخاص آخرين لا يزال مكان وجودهم غير معروف. وتاريخ ميلاد أبو زيد عمر دورده (LYi.006) وفق ما هو مدون في قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص التابعة لوزارة الخزانة للولايات المتحدة هو ٤ نيسان/أبريل ١٩٤٤. وقد تحقق الفريق من هذا التاريخ من ابنه، محمد دورده. وهناك بيانات أخرى لإثبات الهوية حُصل عليها من المستندات التي وردت على اللجنة، وهي تخص كلا من صفية فركش البراسي (LYi.019)، والمعتصم القذافي (LYi.014)، وسيد محمد قذاف الدم (LYi.003) (انظر التوصية ٢٣).

٢٧٨ - وفي أعقاب صدور التقرير المرحلي للفريق، شجع الفريق أعضاء اللجنة على مواصلة تقديم بيانات أخرى لتحديد هوية الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة، غير أن اللجنة لم تقدم أي بيانات أخرى من هذا القبيل.

ألف - التحقيقات الجارية في انتهاكات حظر السفر

١ - صفية فركش البراسي

٢٧٩ - مثلما ورد في التقرير السابق (انظر S/2015/128، الفقرة ٢١١)، فقد سافرت صفية فركش البراسي (LYi.019)، الزوجة الثانية لمعمر القذافي، من الجزائر إلى سلطنة عمان في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ للعلاج الطبي. ولم يرد على اللجنة أي إخطار بالسفر أو طلب حصول على استثناء من الحظر المفروض على السفر، ومن ثم، فقد وجهت اللجنة رسالة إلى عمان تذكرها بالتزاماتها بموجب تدابير حظر السفر.

٢٨٠ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، حصل الفريق على معلومات موثوقة تفيد أن محامي السيدة البراسي قد شهد في قضية نظرت فيها محكمة في مالطة أن السيدة البراسي موجودة في القاهرة. وأيدت هذا القول معلومات استقيت من مصدر سري. ووُجهت رسالة إلى مالطة تطلب نسخة من محضر الجلسة المعنية للمحكمة، ثم وُجهت بعد ذلك رسالتان إلى كل من مصر وعمان يطلب فيهما موافاة الفريق بمزيد من المعلومات. وقدمت السلطات المالطية في ٦ آب/أغسطس ٢٠١٥ نسخة من محضر الجلسة (انظر المرفق ٥٤). ولم يرد أي رد من

مصر، ولكن في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٥، أرسلت عمان ردا تؤكد فيه سفر السيدة البراسي إلى مصر لمواصلة العلاج.

٢٨١ - ولم يرد أي طلب استثناء للقيام بهذا السفر، ومن ثمة فإن دخول السيدة البراسي إلى مصر يشكل انتهاكا من جانبها ومن جانب مصر لتدابير الحظر المفروض على السفر. ووجهت رسالة في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى مصر تدعوها فيها إلى دحض هذا الادعاء. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، تلقى الفريق ردا يؤكد سفرها إلى مصر لتلقي العلاج الطبي، ويطلب استثناء سفرها من تدابير حظر السفر. ولم تقدم أي معلومات بشأن ما إذا غادرت مصر. وليس ثمة في تقديم هذا الطلب في هذا الوقت وتقديمه إلى الفريق بدلا من اللجنة ما يستوفي شروط الامتثال لتدابير حظر السفر، ومن ثم فإن سفرها يظل يشكل انتهاكا. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، أبلغت عمان الفريق في رسالة جوابية على الرسالة التي وجهت إليها بتاريخ ٨ كانون الثاني/يناير أن السيدة البراسي لم تعد إلى عمان. وبالتالي، فإنه يعتقد أنها توجد في مصر (انظر التوصية ٢٣).

٢ - هانيبال القذافي

٢٨٢ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، نما إلى علم الفريق أن هانيبال القذافي قد اختطف ثم أخلي سبيله أثناء وجوده في لبنان. وكان ثمة اعتقاد سائد بأنه موجود في الجزائر، علما وأن اللجنة لم تتلق أي طلبات استثناء أو إخطار بشأن سفره إلى لبنان.

٢٨٣ - وإذا ما تأكد سفره إلى هناك، فسيشكل سفره انتهاكا لتدابير الحظر على السفر يحمل عليه وعلى لبنان وأي دولة مرور عابر. وقد وجهت رسالة إلى لبنان في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ تطلب فيها معلومات إضافية. ووجهت رسالة أخرى بتاريخ ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ تدعو لبنان إلى دحض هذا الادعاء، ولم يرد أي رد على هذا الطلب.

٢٨٤ - ورغم أن رحيل هانيبال القذافي المزعوم عن الجزائر لن يمثل انتهاكا لتدابير حظر السفر يحمل على الجزائر، فقد وجهت إلى الجزائر رسالة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ يطلب فيها موافاة الفريق بأي معلومات بحوزتها بشأن سفره. ولم يرد أي رد في هذا الصدد.

٢٨٥ - ويُدعى في التقرير أيضا أن هانيبال القذافي كان يقيم في عمان منذ عام ٢٠١٢. وفي ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، ذكرت عمان في ردها على استفسار الفريق أنه لم يدخل إلى البلد منذ أن فرض حظر على سفره.

باء - طلبات الاستثناء ورفع الأسماء من القائمة

٢٨٦ - في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، قدم باسم سيد محمد قذاف الدم (LYi.003) طلب استثناء من حظر السفر لغرض الذهاب للعلاج في مصر[٦٣]. وكان تاريخا الذهاب والإياب المقترحان ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ و ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٦. ووافقت اللجنة على هذا الطلب.

٢٨٧ - وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، تلقت اللجنة، عن طريق جهة التنسيق المعنية برفع الأسماء من القائمة، طلبا من أحد الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة لرفع اسمه من القائمة. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، انتهت اللجنة من نظرها فيه ورفضته.

جيم - مذكرة المساعدة على التنفيذ

٢٨٨ - بناء على توصية وردت في التقرير المرحلي للفريق، طلبت اللجنة إلى الفريق أن يعد مشروع مذكرة للمساعدة على التنفيذ بشأن الحظر المفروض على السفر، وذلك بغية تقديم التوجيه إلى الدول الأعضاء.

٢٨٩ - وقُدم مشروع المذكرة إلى اللجنة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ واعتمد في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ويمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي للجنة تحت عنوان مذكرة المساعدة على التنفيذ رقم ٤[٦٤].

---

(٦٣) انظر: www.un.org/sc/suborg/en/sanctions/1970/exemptions/travel-exemptions.

(٦٤) يمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي: www.un.org/sc/suborg/sites/www.un.org.sc.suborg/files/implementation_assistance_notice_4.pdf

عاشرا - التوصيات

٢٩٠ - يوصي الفريق بما يلي:

حظر توريد الأسلحة

يوصي الفريق مجلس الأمن بما يلي:

التوصية ١ - تشجيع الحكومة الليبية أو حكومة الوفاق الوطني المقبلة على أن تقدم إلى مجلس الأمن، قبل القيام بتقديم أي طلب استثناء، تقريرا عن هيكل وقوام وتكوين قوات الأمن والدفاع، بما في ذلك ذكر أسماء الوحدات المحددة وقادتها. [انظر الفقرة ١٤٢]

التوصية ٢ - دعوة الحكومة الليبية أو حكومة الوفاق الوطني المقبلة إلى إقامة قناة وحيدة لشراء جميع الأعتدة العسكرية للحكومة، وينبغي أن تتخذ شكل لجنة صغيرة للمشتريات، تتألف من ممثلين عن الوزارات المعنية. ولا بد من موافقة هذه اللجنة قبل تقديم طلبات استثناء إلى لجنة الجزاءات. وتتولى لجنة المشتريات مسؤولية الإشراف على جميع مراحل نقل الأسلحة، بما في ذلك في المرحلة التي تلي الإخطار بتسليمها. وتزود الحكومة الليبية أو حكومة الوفاق الوطني القادمة اللجنة باسم المسؤول أو جميع المسؤولين المأذون لهم بتوقيع مستندات المشتريات نيابة عن لجنة المشتريات. [انظر الفقرة ١٧٥]

التوصية ٣ - دعوة الحكومة الليبية أو حكومة الوفاق الوطني المقبلة أن تجري جردا لمعداتها العسكرية، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية، وتشجيعها على موافاة مجلس الأمن بنتائج هذا الجرد في أقرب وقت ممكن. [انظر الفقرتين ١١٠ و ١٧٤]

التوصية ٤ - دعوة الحكومة الليبية أو حكومة الوفاق الوطني المقبلة والدول الأعضاء المصدرة إلى أن تقوم بتنفيذ تدابير مراقبة قابلة للتحقق منها، قبل إجراء أي عمليات نقل للأسلحة، وتشمل هذه التدابير ما يلي:

(أ) استقاء معلومات إلزامية مفصلة قبل تسليم الأسلحة وتقديم إخطارات بعد تسليمها. وينبغي أن تشمل هذه المعلومات تاريخ تسليم الأسلحة ونقطة الدخول ومكان التسليم ووسيلة النقل، والمكان الذي سيتم فيه تخزينها ووحدة المستعملين النهائيين؛

(ب) قيام الحكومة بزيادة تدابير مراقبة الأسلحة وإدارتها؛

(ج) قيام المراقبين الدوليين بزيارات موقعية منتظمة لمراقبة الأصناف التي سلمت ومخزونات الأسلحة. [انظر الفقرة ١٧٤]

التوصية ٥ - التحقق من أن الفقرات ذات الصلة بالإبلاغ عن الكميات المضبوطة من المواد المحظورة (وأحدثها الفقرتان ١٩ و ٢٠ من القرار ٢٢١٣ (٢٠١٥)) تنطبق أيضا على النقل بالطرق البرية. [انظر الفقرة ١٧٨]

ويوصي الفريق اللجنة بما يلي:

التوصية ٦ - دعوة الحكومة الليبية أو حكومة الوفاق الوطني المقبلة إلى تعيين عضو من لجنة المشتريات ليكون جهة الاتصال بالفريق، وتذكيرها بضرورة منح الفريق إمكانية الوصول إلى مرافق تخزين الأسلحة وفقا للفقرة ٢٥ من القرار ٢٢١٣ (٢٠١٥). [انظر الفقرة ١٧٥]

ويوصي الفريق ليبيا (حكومة الوفاق الوطني المقبلة) بما يلي:

التوصية ٧ - ضمان الإدارة السليمة والفعالة وتخزين وتأمين مخزونات الحكومة بمساعدة من الشركاء الدوليين، بمن فيهم دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. [انظر الفقرة ١٧٤]

تجميد الأصول

يوصي الفريق مجلس الأمن بما يلي:

التوصية ٨ - الإذن على نحو صريح بإعادة استثمار الأصول المجمدة بموجب تدابير التجميد والتشجيع على إعادة استثمارها، وذلك بالتشاور مع الحكومة الليبية من أجل حماية قيمة الاستثمارات المودعة باسم أفراد وكيانات أدرجت أسماؤهم في القائمة. [انظر الفقرة ٢٥٧]

التوصية ٩ - تشجيع الدول الأعضاء على حث المؤسسات المالية على أن تضيف إلى الأصول المجمدة للأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في القائمة المبالغ المتأتية من الفوائد، وذلك تمشيا مع الممارسة التجارية العادية [انظر الفقرة ٢٥٩]

ويوصي الفريق اللجنة بما يلي:

التوصية ١٠ - إبلاغ جمهورية تترانيا المتحدة أن دالين ساندرز لا تسري عليها تدابير التجميد التي فرضها مجلس الأمن في قراراته ذات الصلة، وينبغي عملا بذلك ألا تجمد الأصول المملوكة لها. [انظر الفقرة ٢٦٧]

التوصية ١١ - وضع الصيغة النهائية لمشروع مذكرة المساعدة على تنفيذ تدابير تجميد الأصول الذي أعده الفريق بناء على طلب اللجنة وإقرار هذه الصيغة وتعميمها. [انظر الفقرة ٢٦١]

التدابير المتعلقة بمحاولات تصدير النفط الخام بصورة غير مشروعة من ليبيا

يوصي الفريق مجلس الأمن بما يلي:

التوصية ١٢ - إعادة النظر في جدوى عملية التعيين الواردة في القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤) واتساقها وملاءمتها. [انظر الفقرة ٢٣٥]

ويوصي الفريق اللجنة وليبيا (حكومة الوفاق الوطني المقبلة) بما يلي:

التوصية ١٣ - توحيد إجراءات الإدارة والدفع ومراجعة الحسابات والتعاقد، وتطبيع عمل المؤسسة الوطنية للنفط، وكفالة تنفيذ العقود الموقعة مع الشركات الدولية. [انظر الفقرة ٢٤١]

التوصية ١٤ - دمج أعضاء حرس المنشآت النفطية بعد فحص سجلاتهم ضمن قوات صفوة قادرة على التصدي للهجمات الإرهابية على المنشآت النفطية ولحالات الكوارث. [انظر الفقرة ٢٣٢]

معايير الإدراج في القائمة

يوصي الفريق اللجنة بما يلي:

التوصية ١٥ - تشجيع الحكومة الليبية أو حكومة الوفاق الوطني المقبلة على إجراء عملية فحص للسجلات عند إعادة تشكيل قواتها المسلحة وأجهزتها الأمنية وتعيين أفرادها، بما في ذلك التعيينات في المناصب العليا. [انظر الفقرة ٨٢]

التوصية ١٦ - تشجيع الحكومة الليبية أو حكومة الوفاق الوطني المقبلة على كفالة منع تدفق أموال حكومية إلى منتهكي حقوق الإنسان أو أفراد الجماعات

الإرهابية. [انظر الفقرة ١٩٦]

التوصية ١٧ – الإسهام في إنهاء مناخ الإفلات من العقاب السائد حاليا في ليبيا بتقديم اقتراحات بأن تدرج في القائمة عملا بنظام الجزاءات المفروضة على ليبيا أسماء أولئك الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. [انظر الفقرة ٨٠]

ويوصي الفريق ليبيا (حكومة الوفاق الوطني المقبلة) بما يلي:

التوصية ١٨ – استعادة وحدة المؤسسات المالية العامة في أقرب وقت ممكن. [انظر الفقرة ٢٢٤]

ويوصي الفريق الدول الأعضاء بما يلي:

التوصية ١٩ – عرض تقديم المساعدة التقنية على حكومة الوفاق الوطني لتفادي اختلاس أموال المؤسسات المالية والمؤسسة الوطنية للنفط. [انظر الفقرة ٢٢٤]

التوصية ٢٠ – تشجيع الحكومة الليبية أو حكومة الوفاق الوطني المقبلة على كفالة منع تدفق أموال حكومية إلى مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان أو أفراد الجماعات الإرهابية. [انظر الفقرة ١٩٦]

التوصية ٢١ – الإسهام في إنهاء مناخ الإفلات من العقاب السائد حاليا في ليبيا، من خلال ضمان التمويل الكافي لدعم المحكمة الجنائية الدولية في التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت بعد الثورة. [انظر الفقرة ٨٠]

توصيات عامة

يوصي الفريق مجلس الأمن بما يلي:

التوصية ٢٢ – تمديد ولاية الفريق لفترة ١٨ شهرا أخرى. [انظر الفقرة ١٩]

ويوصي الفريق اللجنة بما يلي:

التوصية ٢٣ – استكمال قائمة المشمولين بالجزاءات ببيانات إضافية بشأن هوياتهم على نحو ما يلي:

أبو زيد عمر دورده (LYi.006): تاريخ الميلاد – ٤ نيسان/أبريل ١٩٤٤

صفية فركش البراسي (LYi.019): مكان وجودها في مصر على ما يعتقد؛

تحمل بطاقة هوية عمانية رقم ٩٨٦٠٦٤٩١، وجواز سفر عماني (رقم ٠٣٨٢٥٢٣٩)، تاريخ الإصدار ٤ أيار/مايو ٢٠١٤، تاريخ انتهاء الصلاحية ٣ أيار/مايو ٢٠٢٤.

سيد محمد قذاف الدم (LYi.003): معروف أيضا باسم: سيد م. قذاف الدم؛ جواز سفر ليبي رقم ٥١٣٥١٩؛ مكان الولادة: مصر.

المعتصم القذافي (LYi. 014): معروف أيضا باسم المعتصم بالله معمر القذافي/المعتصم بالله أبو منيار القذافي/المعتصم بالله/المعتصم؛ يحمل جواز سفر ليبي رقم B/001897؛ تاريخ الميلاد ٥ شباط/فبراير ١٩٧٤؛ تاريخ الوفاة: ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١؛ مكان الوفاة: سرت، ليبيا. [انظر الفقرتين ٢٧٧ و ٢٨١]

التوصية ٢٤ - عقد اجتماع مشترك مع لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧(١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات يتناول مسألة التحالفات المعقودة بين الجماعات المسلحة الليبية والجماعات الإرهابية المدرجة أسماؤها في القائمة، بما في ذلك أنصار الشريعة - بنغازي (QDe.146) وأنصار الشريعة - درنة (QDe.145) وتنظيم الدولة الإسلامية.

ويوصي الفريق الدول الأعضاء بما يلي:

التوصية ٢٥ - دعم الحكومة الليبية أو حكومة الوفاق الوطني المقبلة، في إطار الامتثال للحظر المفروض على الأسلحة، في زيادة قدرتها على مراقبة مياهها الإقليمية والتصدي لمسائل من قبيل تهريب الأسلحة وتهريب الوقود والاتجار بالمهاجرين، وكبديل لاستخدام الطائرات في اعتراض شحنات الأسلحة المشتبه بها المرسلة عن طريق البحر. [انظر الفقرات ١٩٨ و ٢٠٨ و ٢٠٩]

التوصية ٢٦ توجيه انتباه اللجنة الخامسة إلى ضرورة تزويد مختلف أفرقة رصد الجزاءات المفروضة من مجلس الأمن بنفس مستوى السلامة والأمن المقدم لموظفي الأمم المتحدة وبعض المحققين بتكليف من الأمم المتحدة، ولا سيما الإجلاء الطبي مع عدم استرداد التكاليف وجوازات مرور الأمم المتحدة. [انظر الفقرة ١٨]

Annexes

Contents

		Page
1.	Abbreviations and acronyms	88
2.	Overview of the evolution of the Libyan sanctions regime	90
3.	Mandate and appointment	92
4.	Institutions/individuals consulted	93
5.	Outgoing correspondence	95
6.	Responsiveness table	99
7.	Situation in southern Libya	101
8.	GNC and HoR obstruction	109
9.	Vessel bombings	111
10.	Use of IEDs by ISIL	117
11.	GNC's statement in support of Zway in Kufra	119
12.	Casualties and destruction in Kufra	120
13.	Connections between national and local politics	124
14.	Attacks on foreign missions	127
15.	ISIL and BRSC in Benghazi	129
16.	BRSC communiqué	133
17.	AAS in DMSC-controlled areas	136
18.	Support by Tripoli to BRSC and DMSC	137
19.	Dar al Iftaa links to Extremists	140
20.	Appointment letter Faraj Mohammad Mansour	143
21.	Gharghour massacre	144
22.	Blockages of humanitarian aid	145
23.	Turi Defense Group	148
24.	Dolarian Capital Inc	150
25.	Updates on delivery of notified military materiel	158
26.	Illicit transfer of Armoured Personnel Carriers to Libya in 2012	159
27.	Transfers and potential transfers of materiel from the UAE	162
28.	Posts from Egyptian Air Force (EAF) Facebook page	163
29.	Investigations related to the transfers of Armoured Personnel Carriers (APCs)	164

30. Leaked UAE emails . . . 167
31. Investigation on potential transfers from Montenegro . . . 171
32. Investigations about alleged transfers from Turkey . . . 173
33. EUC from the NSG Ministry of Defense . . . 174
34. Haddad 1 . . . 176
35. Transfers of shotguns, hunting rifles and related ammunition . . . 180
36. Additional information on arms transfers out of Libya . . . 184
37. Libyan/Syrian trafficking network . . . 192
38. Investigation about Nour M . . . 194
39. Tracing of arms seized in Syria . . . 196
40. CBL cheques to BRSC . . . 197
41. NOC statement . . . 199
42. INTERPOL Red Notice on Mr. D'Aloja . . . 200
43. Fahmi Slim's smuggling network . . . 201
44. Fuel smuggling . . . 209
45. Armed group transport of illegal migrants . . . 220
46. Letters of credit . . . 221
47. Armed group protection of a construction company . . . 224
48. Oil ports in Libya . . . 227
49. Letters from eastern NOC . . . 228
50. Eastern NOC letters to oil companies . . . 230
51. Statement by Ibrahim Jadhran . . . 233
52. Eastern NOC threatening companies with consequences . . . 234
53. Order of eastern NOC for delivery . . . 235
54. Maltese court transcript . . . 236

Annex 1 Abbreviations and acronyms

AAS	Ansar Al-Sharia
AIB	Arab Investment Bank
AIS	Automatic Identification System
APM	anti-personnel mines
AQIM	Al-Qaida in the Islamic Maghreb
ARES	Armament Research Services
ARSC	Ajdabiya Revolutionaries Shura Council
BRSC	Benghazi Revolutionaries Shura Council
CAR	Conflict Armament Research
CBL	Central Bank of Libya
CID	Criminal Investigation Department
Committee	Committee established pursuant to Security Council resolution 1970 (2011) concerning Libya
Council	United Nations Security Council
CW	chemical weapon
DMSC	Shura Council of Mujahideen in Derna
EU	European Union
EUC	End-user certificate
EUR	Euro
GNA	Government of National Accord
GNC	General National Congress
HoR	House of Representatives
IAEA	International Atomic Energy Agency
IAN	Implementation Assistance Notice
ICC	International Criminal Court
IED	Improvised explosive device
IMF	International Monetary Fund
IMO	International Maritime Organization
IOM	International Organization for Migration
ISIL	Islamic State in Iraq and the Levant
JEM	Justice and Equality Movement
LAFICO	Libyan Arab Foreign Investment Company
LAIP	Libyan African Investment Portfolio
LC	Letters of credit
LFB	Libyan Foreign Bank
LIA	Libyan Investment Authority

LLIDF	Libyan Local Investment and Development Fund
LNA	Libyan National Army
LPA	Libyan Political Agreement
LTP	Long Term Portfolio
LYD	Libyan Dinar
MANPADS	Man Portable Air Defence System
MIC	Military Industrial Corporation
MNLA	Mouvement national pour la libération de l'Azawad
MUJAO	Mouvement pour l'unification et le jihad en Afrique de l'ouest
NGO	Non-governmental organization
NIdN	National Identification Number
NOC	National Oil Corporation
NSG	National Salvation Government
NTC	National Transitional Council
OHCHR	Office of the High Commissioner for Human Rights
OPCW	Organization for the Prohibition of Chemical Weapons
Panel	Panel of Experts
PFG	Petroleum Facilities Guard
SDF	Special Deterrence Force
SDN	Specially Designated National
SLA	Sudan Liberation Army
SLA/MM	Sudan Liberation Army/Minni Minawi
SRSG	Special Representative of the Secretary-General
SWIFT	Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication
UAE	United Arab Emirates
UNDSS	United Nations Department for Safety and Security
UNHCR	United Nations High Commissioner for Refugees
UNMAS	United Nations Mine Action Service
UNSMIL	United Nations Support Mission in Libya
USD	United States Dollars

Annex 2 Overview of the evolution of the Libyan sanctions regime

1. By resolution 1970 (2011), the Security Council expressed grave concern at the situation in Libya, condemned the violence and use of force against civilians and deplored the gross and systematic violation of human rights. Within that context, the Council imposed specific measures on Libya, under Chapter VII of the Charter of the United Nations, including the arms embargo, which relates to arms and related materiel of all types, including weapons and ammunition, military vehicles and equipment, paramilitary equipment, and spare parts for the aforementioned, in addition to the provision of armed mercenary personnel. The arms embargo covers both arms entering and leaving Libya. The Council also imposed a travel ban and/or an asset freeze on the individuals listed in the resolution. Furthermore, the Council decided that the travel ban and the asset freeze were to apply to the individuals and entities designated by the Committee established pursuant to resolution 1970 (2011) concerning Libya involved in or complicit in ordering, controlling or otherwise directing the commission of serious human rights abuses against persons in Libya.

2. By resolution 1973 (2011), the Security Council strengthened the enforcement of the arms embargo and expanded the scope of the asset freeze to include the exercise of vigilance when doing business with Libyan entities, if States had information that provided reasonable grounds to believe that such business could contribute to violence and use of force against civilians. Additional individuals subject to the travel ban and asset freeze were listed in the resolution, in addition to five entities subject to the freeze. The Council decided that both measures were to apply also to individuals and entities determined to have violated the provisions of the previous resolution, in particular the provisions concerning the arms embargo. The resolution also included the authorization to protect civilians and civilian populated areas under threat of attack in Libya. In addition, it included a no-fly zone in the airspace of Libya and a ban on flights of Libyan aircraft.

3. On 24 June 2011, the Committee designated two additional individuals and one additional entity subject to the targeted measures. By resolution 2009 (2011), the Security Council introduced additional exceptions to the arms embargo and removed two listed entities subject to the asset freeze, while allowing the four remaining listed entities to be subjected to a partial asset freeze. It also lifted the ban on flights of Libyan aircraft.

4. By resolution 2016 (2011), the Security Council terminated the authorization related to the protection of civilians and the no-fly zone. On 16 December 2011, the Committee removed the names of two entities previously subject to the asset freeze.

5. In resolution 2040 (2012), the Council directed the Committee, in consultation with the Libyan authorities, to review continuously the remaining measures with regard to the two listed entities – the Libyan Investment Authority and the Libyan Africa Investment Portfolio – and decided that the

Committee was, in consultation with the Libyan authorities, to lift the designation of those entities as soon as practical.

6. In resolution 2095 (2013), the Council further eased the arms embargo in relation to Libya concerning non-lethal military equipment.

7. By resolution 2144 (2014), the Council stressed that Member States notifying to the Committee the supply, sale or transfer to Libya of arms and related materiel, including related ammunition and spare parts, should ensure such notifications contain all relevant information, and should not be resold to, transferred to, or made available for use by parties other than the designated end user.

By resolution 2146 (2014), the Council decided to impose measures, on vessels to be designated by the Committee, in relation to attempts to illicitly export crude oil from Libya and authorized Member States to undertake inspections of such designated vessels.

By resolution 2174 (2014), the Council introduced additional designation criteria and requested the Panel to provide information on individuals or entities engaging or providing support for acts that threaten the peace, stability of security of Libya or obstructing the completion of the political transition. The resolution strengthened the arms embargo, by requiring prior approval of the Committee for the supply, sale or transfer of arms and related materiel, including related ammunition and spare parts, to Libya intended for security or disarmament assistance to the Libyan government, with the exception of non-lethal military equipment intended solely for the Libyan government. The Council also renewed its call upon Member States to undertake inspections related to the arms embargo, and required them to report on such inspections.

By resolution 2213 (2015), the Council extended the authorizations and measures in relation to attempts to illicitly export crude oil from Libya until 31 March 2016. The resolution further elaborated the designation criteria listed in resolution 2174 (2014).

By resolution 2214 (2015), the Council called on the 1970 Committee on Libya to consider expeditiously arms embargo exemption requests by the Libyan government for the use by its official armed forces to combat specific terrorist groups named in that resolution.

By resolution 2259 (2015), the Council confirmed that individuals and entities providing support for acts that threaten the peace, stability or security of Libya or that obstruct or undermine the successful completion of the political transition must be held accountable, and recalled the travel ban and assets freeze in this regard.

To date the Committee has published four implementation assistance notices which are available on the Committee's website.[1]

[1] Available under http://www.un.org/sc/committees/1970/notices.shtml.

Annex 3 Mandate and appointment

1. By resolution 2213 (2015), the Council extended the mandate of the Panel of Experts established pursuant to resolution 1973 (2011) for a period of thirteen months, to carry out the following tasks: to assist the Committee in carrying out its mandate as specified in paragraph 24 of resolution 1970 (2011); to gather, examine and analyse information from States, relevant United Nations bodies, regional organizations and other interested parties regarding the implementation of the measures decided upon in resolution 1970 (2011), 1973 (2011) and modified in resolutions 2009 (2011), 2040 (2012), 2095 (2013), 2144 (2014), 2146 (2014), 2174 (2014) and 2213 (2015) in particular incidents of non-compliance; to make recommendations on actions that the Council, the Committee, the Libyan government or other States may consider to improve implementation of the relevant measures; and to provide to the Council an interim report on its work no later than 180 days after its appointment and a final report no later than 15 March 2016 with its findings and recommendations**.**

The Council also encouraged the Panel, while mindful of the responsibility of the United Nations Support Mission in Libya (UNSMIL), to assist the Libyan authorities to counter illicit proliferation of all arms and related materiel of all types, in particular heavy and light weapons, small arms and man-portable surface-to-air missiles (MANPADS), and to secure and manage Libya's borders, to continue to expedite its investigations regarding sanctions non-compliance, including illicit transfers of arms and related materiel to and from Libya, and the assets of individuals subject to the assets freeze established in resolutions 1970 (2011) and 1973 (2011) and modified in resolution 2009 (2011), 2040 (2012) and 2095 (2013) and encouraged UNSMIL and the Libyan government to support Panel investigatory work inside Libya, including by sharing information, facilitating transport and granting access to weapons storage facilities, as appropriate.

Following the adoption of resolution 2213 (2015), the Panel's six experts were appointed on 29 April 2015.

Annex 4 Institutions/individuals consulted

List of institutions/individuals consulted

This list excludes certain individuals, organisations or entities with whom the Panel met, in order to maintain the confidentiality of the source(s) and not to impede the ongoing investigations of the Panel.

Belgium	
Government:	Ministry of Defence, Ministry of Foreign Affairs, Ministry of Interior, Ministry of Justice
Egypt	
Government:	Ministry of Foreign Affairs
France	
Government	Ministry of Foreign Affairs, Ministry of Defence
Greece	
Government	Customs
Israel	
Government	Ministry of Foreign Affairs, Department of Regional Security and Counter Terrorism, Centre for Political Research, National Financial Countering Bureau
Italy	
Government:	Ministry of Defence, Ministry of Finance, Ministry of Foreign Affairs, Ministry of Interior, Ministry of Justice
Organizations:	NGOs
Jordan	
Government:	Ministry of Defence, Ministry of Foreign Affairs, Central Bank
Lebanon	
Organisations	NGOs
Libya	
Government	Central Bank, Civilian Aviation Authority, National Oil Corporation, House of Representatives, Ministry of Defence, Ministry of Foreign Affairs, Ministry of Health,
Malta	
Government	Air Traffic Control, Attorney General Office, Ministry of Defence, Ministry of Foreign Affairs, Ministry of Finance, Ministry of Interior, Ministry of Justice
Niger	
Government	Ministry of Defence, Ministry of Foreign Affairs, Ministry of Justice, Ministry of Interior, CENTIF
Embassies	France, USA
Qatar	
Individuals	Libyan diaspora
Tanzania	
Individual	Ms. Dalene Sanders

Tunisia	
Government	Ministry of Defence, Ministry of Foreign Affairs, Ministry of Interior, Ministry of Justice
Organizations	IOM, OHCHR, UNHCR, UNSMIL, WB, OIOL
Embassies	France, Spain, UK, USA
Turkey	
Government	Ministry of Foreign Affairs
Uganda	
Government	Ministry of Foreign Affairs, Ministry of Defence, Central Bank
United Arab Emirates	
Private companies	Various
United Kingdom	
Government:	Foreign & Commonwealth Office, HM Treasury, Home Office, Ministry of Defence, National Crime Agency, Metropolitan Police Service
Organizations:	International Maritime Organisation, Global Witness, NGOs
USA	
Government:	Department of Defence, Department of the Interior, Justice Department, State Department

Annex 5 Outgoing correspondence

Panel official outgoing correspondence to Member States since the drafting of submission of its last final report (S/2015/128)

OC no.	Addressee	About	Date
22	Chair	Report correction	12-Feb-15
23	Tanzania	Visit	12-Feb-15
24	SC President	Final report	23-Feb-14
25	Chair	Libyan exemption request	6-Mar-15
26	Libya	Oil measures	23-Mar-15
27	Entity	Oil measures	1-Apr-15
28	Not used		
29	Montenegro	Arms Embargo	1-Apr-15
30	Serbia	Arms Embargo	1-Apr-15
31	Libya	Travel Ban, Assets Freeze	7-Apr-15
32	Uganda	Assets Freeze	7-Apr-15
2213 mandate			
33	Malta	Assets Freeze	12-May-15
34	United Arab Emirates	Arms Embargo	21-May-15
35	Singapore	Assets Freeze	21-May-15
36	Chair	Misapplication of the Assets Freeze	20-May-15
37	Libya	Visas	22-May-15
38	Chair	Draft IAN on Assets Freeze	22-May-15
39	Malta	Visit	26-May-15
40	Tanzania	Assets Freeze	27-May-15
41	Italy	Visit	29-May-15
42	Algeria	Visit	29-May-15
43	Malta	Assets Freeze	2-Jun-15
44	Libya	Assets Freeze	8-Jun-15
45	United Kingdom	Visit	10-Jun-15
46	Spain	Designation Criteria	11-Jun-15
47	Egypt	Travel Ban	24-Jun-15
48	Oman	Travel Ban	11-Jun-15
49	Czech Republic	Arms Embargo	11-Jun-15
50	United States	Assets Freeze	18-Jun-15
51	United Kingdom	Arms Embargo	24-Jun-15
52	Greece	Arms Embargo	24-Jun-15
53	Belgium	Arms Embargo, Visit	25-Jun-15
54	Libya	Assets Freeze	30-Jun-15
55	Turkey	Visit	1-Jul-15
56	Italy	Assets Freeze	30-Jun-15
57	Uganda	Visit	1-Jul-15
58	Singapore	Assets Freeze	1-Jul-15
59	Cyprus	Oil measures	1-Jul-15

OC no.	Addressee	About	Date
60	Libya	Visit	6-Jul-15
61	Austria	Arms Embargo	8-Jul-15
62	Bulgaria	Arms Embargo	13-Jul-15
63	Libya	Assets Freeze	14-Jul-15
64	Chair	Travel Ban	15-Jul-15
65	Entity	Arms Embargo	28-Jul-15
66	Nigeria	Visit	27-Jul-15
67	WHO	Arms Embargo	28-Jul-15
68	Uganda	Visit	27-Jul-15
69	Greece	Arms Embargo	28-Jul-15
70	Ukraine	Designation Criteria	4-Aug-15
71	Tunisia	Designation Criteria.	4-Aug-15
72	Republic of Korea	Designation Criteria	4-Aug-15
73	Morocco	Designation Criteria	4-Aug-15
74	Mali	Designation Criteria	4-Aug-15
75	Iran	Designation Criteria	4-Aug-15
76	Algeria	Designation Criteria	4-Aug-15
77	Libya	Visit to Tobruk	6-Aug-15
78	SRSG Leon	Visit to Tobruk	6-Aug-15
79	Italy	Arms Embargo, visit	11-Aug-15
80	Nigeria	Visit	26-Aug-15
81	Sudan	Visit	26-Aug-15
82	Greece	Arms Embargo	26-Aug-15
83	SC President	Interim report	2-Sep-15
84	Malta	Oil measures	4-Sep-15
85	Greece	Arms Embargo, visit	4-Sep-15
86	United Arab Emirates	Arms Embargo, visit	8-Sep-15
87	Jordan	Arms Embargo	11-Sep-15
88	Libya	Visit	14-Sep-15
89	Italy	Arms Embargo	14-Sep-15
90	Chad	Visit	14-Sep-15
91	Niger	Visit	14-Sep-15
92	Germany	Assets Freeze	17-Sep-15
93	United States	Arms Embargo	25-Sep-15
94	Tunisia	Visit	29-Sep-15
95	Egypt	Visit	1-Oct-15
96	Uganda	Visit	2-Oct-15
97	United Arab Emirates	Assets Freeze	5-Oct-15
98	Pakistan	Arms Embargo	13-Oct-15
99	Poland	Arms Embargo	13-Oct-15
100	Tunisia	Assets Freeze	16-Oct-15
101	France	Visit	17-Oct-15
102	Qatar	Visit	18-Oct-15
103	Jordan	Visit	19-Oct-15
104	Uganda	Assets Freeze	20-Oct-15
105	Israel	Visit	21-Oct-15
106	Tanzania	Assets Freeze	22-Oct-15

OC no.	Addressee	About	Date
107	Russian Federation	Oil measures	22-Oct-15
108	Greece	Visit	26-Oct-15
109	Belgium	Arms Embargo	26-Oct-15
110	Nigeria	Arms Embargo	26-Oct-15
111	Uganda	Assets Freeze	26-Oct-15
112	Tunisia	Assets Freeze	26-Oct-15
113	United Arab Emirates	Assets Freeze	3-Nov-15
114	United States	Assets Freeze	3-Nov-15
115	Turkey	Arms Embargo	6-Nov-15
116	Austria	Arms Embargo	6-Nov-15
117	Belgium	Arms Embargo	6-Nov-15
118	United Arab Emirates	Arms Embargo	12-Nov-15
119	Greece	Visit	9-Nov-15
120	Turkey	Visit	9-Nov-15
121	Tunisia	Visit	9-Nov-15
122	Egypt	Visit	11-Nov-15
123	Malta	Arms Embargo	11-Nov-15
124	Sudan	Arms Embargo	16-Nov-15
125	Qatar	All measures	13-Nov-15
126	United Arab Emirates	Assets Freeze	18-Nov-15
127	Italy	Arms Embargo, visit	20-Nov-15
128	Bulgaria	Arms Embargo	18-Nov-15
129	Libya	Visit	20-Nov-15
130	Chair	Draft IAN on Travel Ban	27-Nov-15
131	Chair	Crude oil exports and structures	20-Nov-15
132	Turkey	Arms Embargo	27-Nov-15
133	Serbia	Arms Embargo, Designation Criteria	27-Nov-15
134	Jordan	Arms Embargo, visit	27-Nov-15
135	France	Arms Embargo	30-Nov-15
136	Armenia	Arms Embargo	30-Nov-15
137	China	Arms Embargo	8-Dec-15
138	Russian Federation	Arms Embargo	8-Dec-15
139	Sudan	Arms Embargo	10-Dec-15
140	Austria	Arms Embargo	10-Dec-15
141	Tunisia	Arms Embargo	14-Dec-15
142	Oman	Travel Ban	17-Dec-15
143	Lebanon	Travel Ban	15-Dec-15
144	Algeria	Travel Ban	15-Dec-15
145	Syria	Arms Embargo	17-Dec-12
146	Czech Republic	Arms Embargo	21-Dec-15
147	United Arab Emirates	Arms Embargo	22-Dec-15
148	United Kingdom	Arms Embargo	22-Dec-15
149	Russian Federation	Arms Embargo	28-Dec-15
150	Belarus	Arms Embargo	28-Dec-15
151	Turkey	Arms Embargo	28-Dec-15
152	Sudan	Arms Embargo	28-Dec-15

OC no.	Addressee	About	Date
153	Montenegro	Arms Embargo	30-Dec-15
154	United States	Arms Embargo	31-Dec-15
155	Greece	Arms Embargo	31-Dec-15
2016			
1	Uganda	Assets Freeze	4-Jan-16
2	Tunisia	Assets Freeze	4-Jan-16
3	Lebanon	Travel Ban, Arms Embargo	4-Jan-16
4	Entity	Assets Freeze	5-Jan-16
5	Tanzania	Assets Freeze	4-Jan-16
6	Chair	Fake Assets Freeze letter	5-Jan-16
7	Entity	Arms Embargo	5-Jan-16
8	Egypt	Travel Ban, Arms Embargo	5-Jan-16
9	Romania	Arms Embargo	8-Jan-16
10	Hungary	Arms Embargo	8-Jan-16
11	Oman	Travel Ban	8-Jan-16
12	Russian Federation	Arms Embargo	13-Jan-16
13	Ecuador	Arms Embargo	13-Jan-16
14	Moldova	Arms Embargo	13-Jan-16
15	Not used		
16	Ukraine	Arms Embargo	19-Jan-16
17	Saudi Arabia	Arms Embargo	20-Jan-16

Annex 6 Responsiveness table

Table showing level of responsiveness by Member States or Organizations to requests for information and/or visit from the Panel from 8 January 2015 until 25 January 2016

Member State or Organization	Number of letters sent	Requested info fully supplied	Info partially supplied	No answer / information not supplied	Request for visit
Algeria	3	1		2	Not granted
Armenia	1	1			
Austria	3	1	2		
Belarus	1			1	
Belgium	3	3			Granted
Bulgaria	2	2			
Chad	1			1	Not granted
China	1		1		
Cyprus	1	1			
Czech Republic	2		1	1	
Egypt	4	2		2	Granted
France	2	1	1		Granted
Germany	1			1	
Greece	7	6	1		Granted
Hungary	1			1	
Iran	1			1	
Israel	1	1			Granted
Italy	5	5			Granted
Jordan	3		3		Granted
Lebanon	2			2	
Libya	10	8		2	Granted
Mali	1			1	
Malta	5	4		1	Granted
Montenegro	2	2			
Morocco	1	1			
Niger	1	1			Granted
Nigeria	3			3	
Oman	3	3			
Pakistan	1	1			
Poland	1	1			
Qatar	2	2			Postponed
Russian Federation	3	1		2	
Republic of Korea	1			1	
Romania	1	1			
Serbia	2	2			
Singapore	2	1	1		

Spain	1	1			
Sudan	4			4	Not granted
Syrian Arab Republic	1			1	
Tanzania	4	1		3	
Tunisia	7	4		3	Granted
Turkey	5	4	1		
United Arab Emirates	7	2	1	4	
Uganda	7	4		3	Granted
United Kingdom	3			3	Granted
Ukraine	1	1			
United States	4	2	1	1	Granted
World Health Organization	1	1			

Annex 7 Situation in southern Libya

1. Communiqué by a group of Tebu notables and elders in Kufra published in January 2016 on the necessity to put an end to “foreign criminal armed groups coming from neighbouring countries”, and operating in south-eastern Libya. It refers to their involvement in narcotics business, illegal migration, methodical looting of private and public properties.

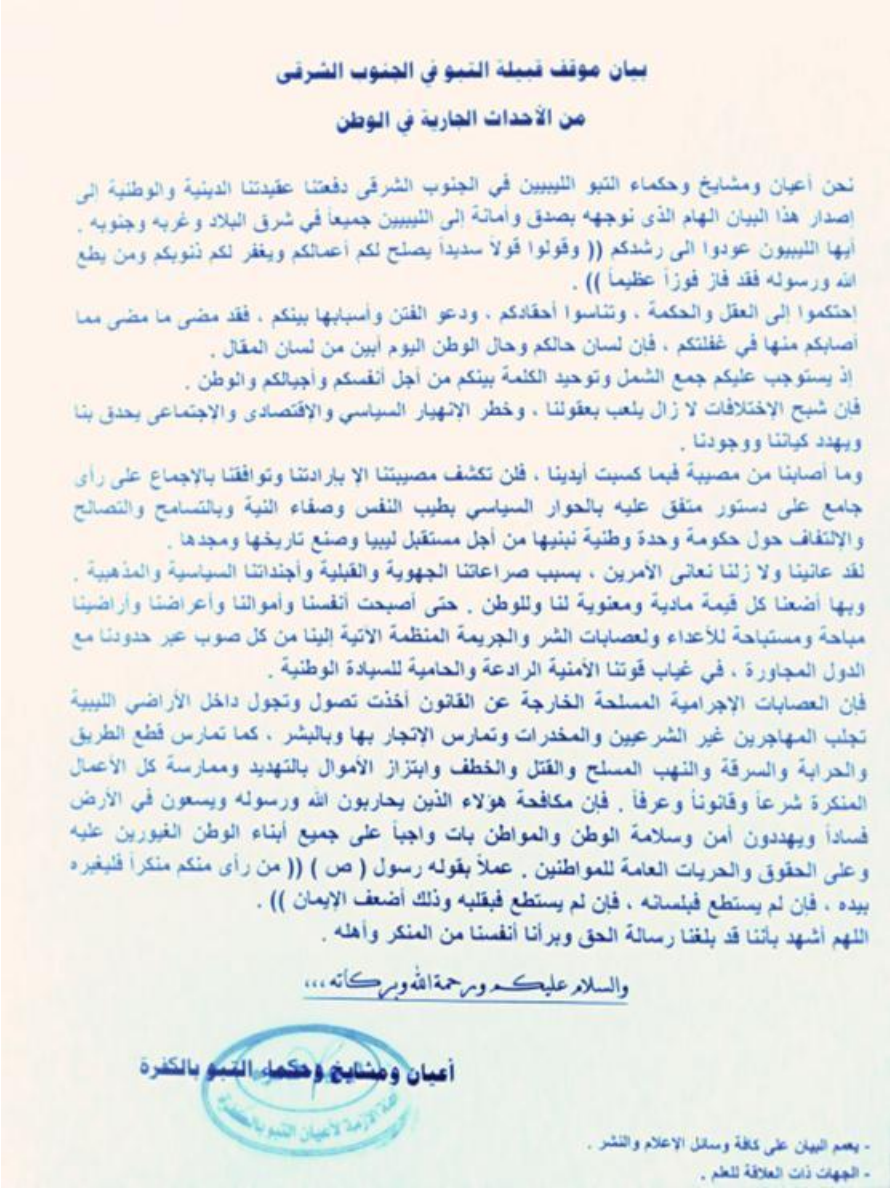

بيان موقف قبيلة التبو في الجنوب الشرقي

من الأحداث الجارية في الوطن

نحن أعيان ومشايخ وحكماء التبو الليبيين في الجنوب الشرقي دفعتنا عقيدتنا الدينية والوطنية الى إصدار هذا البيان الهام الذي نوجهه بصدق وأمانة الى الليبيين جميعاً في شرق البلاد وغربه وجنوبه .

أيها الليبيون عودوا الى رشدكم ((وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً)) .

احتكموا الى العقل والحكمة ، وتناسوا أحقادكم ، ودعو الفتن وأسبابها بينكم ، فقد مضى ما مضى مما أصابكم منها في غفلتكم ، فإن لسان حالكم وحال الوطن اليوم أبين من لسان المقال .

إذ يستوجب عليكم جمع الشمل وتوحيد الكلمة بينكم من أجل أنفسكم وأجيالكم والوطن .

فإن شبح الإختلافات لا زال يلعب بعقولنا ، وخطر الإنهيار السياسي والإقتصادى والإجتماعى يحدق بنا ويهدد كياننا ووجودنا .

وما أصابنا من مصيبة فبما كسبت أيدينا ، فإن تكشف مصيبتنا الا بإرادتنا وتوافقنا بالإجماع على رأى جامع على دستور متفق عليه بالحوار السياسي بطيب النفس وصفاء النية وبالتسامح والتصالح والإلتفاف حول حكومة وحدة وطنية نبنيها من أجل مستقبل ليبيا وصنع تاريخها ومجدها .

لقد عانينا ولا زلنا نعاني الأمرين ، بسبب صراعاتنا الجهوية والقبلية وأجنداتنا السياسية والمذهبية .

وبها أضعنا كل قيمة مادية ومعنوية لنا وللوطن . حتى أصبحت أنفسنا وأموالنا وأعراضنا وأراضينا مباحة ومستباحة للأعداء ولعصابات الشر والجريمة المنظمة الاتية الينا من كل صوب عبر حدودنا مع الدول المجاورة ، في غياب قوتنا الأمنية الرادعة والحامية للسيادة الوطنية .

فإن العصابات الإجرامية المسلحة الخارجة عن القانون أخذت تصول وتجول داخل الأراضي الليبية تجلب المهاجرين غير الشرعيين والمخدرات وتمارس الإتجار بها وبالبشر ، كما تمارس قطع الطريق والحرابة والسرقة والنهب المسلح والقتل والخطف وابتزاز الأموال بالتهديد وممارسة كل الأعمال المنكرة شرعاً وقانوناً وعرفاً . فإن مكافحة هؤلاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً ويهددون أمن وسلامة الوطن والمواطن بات واجباً على جميع أبناء الوطن الغيورين عليه وعلى الحقوق والحريات العامة للمواطنين . عملاً بقوله رسول (ص) ((من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان)) .

اللهم أشهد بأننا قد بلغنا رسالة الحق وبرأنا أنفسنا من المنكر وأهله .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

أعيان ومشايخ وحكماء التبو بالكفرة

- يعمم البيان على كافة وسائل الإعلام والنشر .
- الجهات ذات العلاقة للعلم .

Source: Social media

Communiqué by the National Salvation Government in Tripoli on 21 September 2015 concerning the events in Kufra. It condemns the involvement of "mercenaries and foreign fighters" that "confirms the strong involvement of foreign and regional countries in Libyan affairs".

حكومة الإنقاذ الوطني — ديوان رئاسة الوزراء

بيان حكومة الانقاذ الوطني
بشأن الاحداث الجارية بمدينة الكفرة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

تتقدم حكومة الإنقاذ الوطني بأحر التعازي لأسر من سقطوا دفاعا عن الوطن الغالي بمدينة الكفرة ،وضحوا بأرواحهم ،ونحتسبهم عند الله من الشهداء.

إن حكومة الإنقاذ الوطني تتابع الأحداث الجارية بمدينة الكفرة، وتفيد أن ما تعرضت له المدينة من هجمات مسلحة ، قام بها مرتزقة و مقاتلين أجانب غير ليبيين يؤكد وبقوة تورط أطراف خارجية وإقليمية في الشأن الليبي.

بهذا تحذر الحكومة كافة الأطراف الخارجية والخونة والعملاء المندسين الذين استعانوا بالمرتزقة الأجانب لقتال المواطنين الليبيين من مقبة تغذية وتمويل الحرب بين الليبيين وتؤكد على أننا نعمل على تحديد الأطراف المتورطة وتحميلها المسؤولية.

تدعوا الحكومة المواطنين الليبيين بمدينة الكفرة إلى وحدة الصف للتصدي لهذه المؤامرة التي تحاك لتقسيم الوطن.

كما تتعهد الحكومة بتقديم الدعم التام والمساعدات إلى اهالي الكفرة وأبنائها الثوار والعسكريين للوقوف ضد التدخل والغزو الخارجي.

حفظ الله ليبيا
وأبنائها الاحرار
المجد والخلود للشهداء والأبرار

حكومة الانقاذ الوطني

صدر في طرابلس
بتاريخ : 21 / شوال / 1436 هجري.
الموافق : 06 / 08 / 2015 ميلادي.

طرابلس . طريق السكة +218 (21) 362 0117 - 334 4210 فاكس +218 (21) 362 0132

Source: Social media

A communiqué par the Municipality of Kufra on 21 September 2015, considered as pro-Zway camp, praises the role of the “sons of Kufra in deterring invading gangs”.

The Libyan interim government
Ministry of Local Government
Municipality of Kufra

الحكومة الليبية المؤقتة
وزارة الحكم المحلي
بلدية الكفرة

الرقم الإشاري.....

التاريخ 21 / 9 / 2015 م

أبناؤنا دحر العصابات الغازية وتكبيدهم خسائر كبيرة في الآليات والأسلحة والأرواح وإفشال مخططهم المفضوح ، وتحرير تلك المنطقة بالكامل منهم.

وبناء على ما تقدم فإن المجلس البلدي بالكفرة يؤكد على ما يلي ..

1. إن الكفرة وأبنائها وهم يدافعون عن أرضهم وعرضهم إنما يدافعون عن كامل التراب الليبي ووحدته المهددة بالتقسيم وثرواته المهددة بالنهب كذلك.
2. إن الكفرة وأهلها يشعرون بالصدمة من موقف عامة الليبيين وكذلك كافة المنظمات والمؤسسات الأمنية والعسكرية في شرق وغرب ليبيا التي تتجاهل أو تحاول توظيف ما يجري في الكفرة لصالح أجنداتها ومخططاتها في الصراع المكشوف بين شرق وغرب ليبيا.
3. إن الكفرة لا تستجدي أحدا ولا تسمح لأحد بابتزازها وإن أرواح شبابنا ليست مجالا للبيع والمساومة فمن كان يرى أن الكفرة تدافع عن تراب ليبيا وثرواتها ووحدة أراضيها فليأتي إلى الكفرة ويخوض المعارك معنا جنبا لجنب ومن كان يرى أن ما يحدث في الكفرة مجرد مشاكل قبلية أو يرى بأننا نخوض صراعا عبثيا يعيق أهدافه ومخططاته فليعلم أن دماء أبنائنا ليست رخيصة.
4. أن المجلس البلدي الكفرة وفي حالة عجز الدولة الليبية بشرقها وغربها بكل مؤسساتها الأمنية والعسكرية ومنظماتها عن حماية الكفرة وأهلها فإن كل الخيارات أمامنا مفتوحة بما فيها طلب المساعدة والحماية من منظمات ومؤسسات ودول شقيقة أو صديقة مجاورة أو بعيدة من اجل حماية أهلنا وتحقيق الأمن والسلام لهم.

حفظ الله الكفرة وحفظ الله ليبيا .. والله اكبر ولله الشهداء الأبرار ..

المجلس البلدي بالكفرة

21.9.2015

عميد البلدية

وزارة الحكم المحلي / بلدية الكفرة

0218 64 750 6830

المجلس البلدي الكفرة

Source: Social media

Communiqué by the Libyan interim government in Al Bayda, which warns against “foreign plans to take down Kufra that are being fomented by criminal gangs from neighbouring countries”. Overall, it seems more reserved than authorities in Tripoli on the role of foreign armed groups.

الحكومة الليبية المؤقتة

ديوان رئاسة الوزراء

بيان الحكومة الليبية المؤقتة رقم (77) لسنة 2015 م
بشأن الأوضاع في مدينة الكفرة

تتابع الحكومة الليبية المؤقتة تطورات الأوضاع في مدينة الكفرة، وما تشهده من اقتتال بين أبنائها وتدميرا للممتلكات العامة والخاصة وتطالب جميع الأطراف بالاحتكام للغة العقل والجلوس لطاولة الحوار حقنا للدماء، وعدم الانجرار وراء المخططات الخارجية التي تهدف إلى النيل من هذه المدينة في إطار سعيهم لتفتيت ليبيا وعدم إعطاء ذريعة للتدخلات الخارجية التي تقوم بها بعض العصابات المارقة من الدول المجاورة لنقل صراعاتها إلى الأراضي الليبية.

كما تطالب أهالي ومشايخ وأعيان المدينة التنسيق مع القيادة العسكرية بالمنطقة لدرء الفتنة والتصدي لأي أعمال تستهدف المدينة وسكانها والاستجابة للجهود الذي يقوم بها الحكماء والأعيان والخيرين من هذا الوطن لحل الاشكاليات التي تعاني منها المدينة ورفع المعاناة عن كاهل مواطنيها.

حفظ الله ليبيا وحقن دماء ابنائها
الحكومة الليبية المؤقتة

صدر في مدينة البيضاء، يوم السبت الرابع من شهر محرم لسنة 1437 هجرية الموافق 2015/10/17 م

البيضاء - المجمع الإداري +218 69 462 0601 +218 69 462 0602 www.pm-ly.com

Source: Social media

An order given by the LNA Chief of Staff to the Military Governor of Kufra on 21 September to use all means at his disposal, including aerial bombing, to stop the advance of "Tebu-affiliated forces to Kufra from the northern gate where they clashed with local tribes". Unlike preceding communiqués by official Libyan parties, the LNA does not refer explicitly to the presence of foreign armed groups in Kufra region.

برقيـــة فوريـــة ملف رقـــم: ر ا ع / 59 / 411

مـــن : رئاسة الأركان العامة للقوات المسلحة الليبية.

إلـــى : آمر منطقة الكفرة العسكرية .

للمعلومات :-

- ✓ إدارة العمليـــــــــــــات / للعلم.
- ✓ إدارة جهاز التفتيش العسكري العام / للعلم.
- ✓ إدارة الاستخبارات العسكريـــــة / للعلم.
- ✓ الملـــــــــــف الدوري / للحفظ.

إشارة إلى برقيتكم المرقمـــة م ك ع / 393/59 والمؤرخـــة في 2015/09/20م والخاصة بإبلاغنا بتقدم رتل مسلح من جهة الشمال يتبع مكون التبو إلى الكفرة الساعـــة السادســة صباحا واشتباكه مع باقي المكونات من القبائـــل والوحدات العسكرية بالمنطقة .

ونظرا لكثرة تقدم هذه الارتال المسلحـــــة بدون علم رئاسة الأركـــان العامـــة أو المنطقة العسكرية .

عليه تتخذ إجراءاتكم بالتعامل وضرب أي رتل يتقدم في اتجاه الكفرة بدون إذن مهما كانت تبعيته وذلك باستخدام كافة الوسائل بما فيها السلاح الجوي .

إجراءاتكم بالخصوص ،،،

عميد

رمضان عطية الله بوزيد البرعصي

أمين عام رئاسة الأركان العامة للقوات المسلحة الليبية

الاثنين، 21 أيلول، 2015

ك / عميد / ر . ع . البرعصي .

ن . ع / فتحـــي بن دردف .

Source: Confidential

Membership cards found in Kufra and published on Social Media following the bombing of the SLA/MM convoy on 21 September 2015.

Source: Social media

Source: Confidential source

Source: Confidential source

Photos of the bombing of the SLA/MM convoy north of Kufra. Interviews conducted by the Panel with Libyan officials from Kufra, Darfurian movements commanders and political activists in Chad corroborate the fact that the convoy belonged to SLA/MM, where a field commander Adam Orja was killed.

Source: Social media

Annex 8 GNC and HoR obstruction

The GNC and HoR leadership's obstruction of the restoration of Libya's political transition

The GNC leadership

1. After having boycotted two rounds of talks in Geneva in January 2015, GNC representatives only joined the political dialogue in Ghadames on 11 February.

Following the creation of the *Sumud* Front in Tripoli in June 2015, there were continuing reports of strong ties[2] between its uncompromising military leadership and the GNC political leadership, effectively continuing the hi-jacking of the capital and thereby preventing Libya's stabilization.

In July 2015, 18 out of 22 political dialogue participants signed the preliminary framework agreement. The four GNC representatives were the only ones boycotting the signing ceremony in Skhirat. It is not clear whether the text would have received the support of the majority of the GNC, as a motion to vote on the issue was consistently blocked by GNC President Abu Sahmain.[3] Significantly, the agreement received the support of certain representatives from the city of Misrata and the Justice and Construction Party, which had rejected a previous draft on 28 April. Previously, some of Misrata's most important military brigades had issued conciliatory statements in favour of the political dialogue.

The GNC's leadership intransigence and unwillingness to re-join the process reportedly also led to the resignation of two members of its negotiation team, including the head of the delegation and deputy GNC President Saleh Makhzoum on 26 August 2015.[4] The GNC's reappearance at the talks in September was short-lived, as it failed to propose any names for the GNA.

Since the passing of a 20 October 2015 deadline to approve the LPA, and the replacement of SRSG Leon, the GNC leadership has disengaged from the political dialogue and subsequently boycotted the LPA signing ceremony on 17 December. Mr. Sahmain's speech during SRSG Kobler's first visit to Tripoli on 1 January 2016 made it very clear that the GNC would not re-join the process but pursue its own parallel dialogue initiative.[5] Although Mr. Sahmain met with HoR President Agila Saleh Essa Gwaider on two occasions in Malta and Oman in December, the talks appeared to have yielded few results apart from showing opposition to the LPA.

---

[2] Supporting Stabilization in Libya, SWP Berlin, July 2015, http://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/comments/2015C36_lac.pdf.
[3] The Libyan Political Dialogue: An Incomplete Consensus, 16 Jul 2015, http://www.crisisgroup.org/en/publication-type/media-releases/2015/middle-east-north-africa/statement-the-libyan-political-dialogue-an-incomplete-consensus.aspx.
[4] http://www.marsad.ly/en/gnc-changes-mind-and-agrees-to-attend-geneva-dialogue-talks-appoints-new-team-leader/ , Makhzoum would eventually sign the LPA on 17 December.
[5] http://en.gnc.gov.ly/news_det_page.aspx?news_id=27901.

The HoR leadership

Opposition of the HoR leadership to the political dialogue became an important obstacle to Libya's political transition when President Saleh failed to organise a vote on the final text of the LPA and the proposed names of the Presidency Council. HoR members accused Saleh of intentionally blocking the vote through his intensive travel schedule, and by mismanaging the plenary sessions, including a potentially decisive vote on 25 November 2015.[6]

President Saleh's recalcitrance and direct negative impact on the issue became especially apparent on 24 November 2015 when 92 out of 200 HoR members expressed their support for a proposal in a written declaration that largely approved the LPA draft.[7] The existence of a large group of HoR members in favour of the LPA was further confirmed when reportedly 88 of them attended the 17 December signing ceremony in Skhirat.[8]

Throughout December, President Saleh continued his opposition to the LPA and formed an unlikely alliance with GNC President Sahmain by attending several meetings of their parallel dialogue initiative. Given their previous overt animosity, their talks were mostly interpreted as an attempt to stop the implementation of the LPA.

[6] http://en.libyaschannel.com/2015/12/04/lawmakers-explore-alternative-dialogue-track-amid-attempts-to-reinvigorate-un-led-peace-talks/.
[7] http://libyaprospect.com/index.php/2015/11/25/to-our-elected-hor-why-isnt-fezzan-initiative-signed/; 150 votes are needed to approve the LPA.
[8] http://libyaprospect.com/index.php/2015/12/17/details-of-signing-the-historic-agreement-in-skhirat/.

Annex 9 Vessel bombings

Threats and bombings of commercial vessels and tankers

1. On two occasions, the LNA air force attacked tankers, damaging the vessels and killing and wounding crew members. The first vessel was the MT Araevo (IMO 90009009) in Derna on 4 January 2015,[9] while the second was the MT Anwaar Afriqya (IMO 9275268), which was attacked off the coast of Sirte on 24 May 2015.[10] The latter was accused by the Chief of Staff of the Libyan air force, Saqr Jerushi,[11] of carrying weapons and fighters. LNA officers stated that the vessel Araevo was suspected of transporting Islamist militants to Derna;[12] however, the Panel has no evidence of this, and has information which indicates that these attacks were carried out in order to strengthen the siege against those locations, preventing fuel from being unloaded to supply the power plants there. As a consequence of the attack on the MT Araevo, two crew members were killed. Regarding the Anwaar Afriqya, one crew member and a port worker were wounded.

On 2 July 2015, the western NOC decided to lift the *force majeure* on Ras Lanuf terminal that had been in force since December 2014.[13] Two tankers were dispatched to Ras Lanuf to load crude oil, MT Minerva Alexandra and MT Trident Hope. The latter was to load 700,000 barrels that were to be shipped to the refinery in Zawia. This refinery is barely operational due to the lack of crude oil. It is important to note that this refinery supplies power plants in Tripoli and other western Libyan cities.

The ships were expected to call at Ras Lanuf on 7 or 9 July 2015. Both ships were told not to enter port under the threat of being impounded by the PFG. Bayda authorities issued a warning on 10 July 2015 stating that the lifting of the *force majeure* status is the responsibility of the eastern NOC, therefore *force majeure* status on Ras Lanuf was still ongoing,[14] preventing any tanker from calling at that port until further notice.

Another attack took place on 9 May 2015 in the vicinity of Derna. The ship involved was the general cargo vessel Tuna 1 (IMO 9148491), owned by a Turkish company.[15] A Turkish crew member died as a result of the attack. Saqr Jerushi, the Chief of Staff of the Libyan air force, claimed that the air

[9] 'Greek owned tanker bombed in Libyan port', The Guardian, 5 January 2015, http://www.theguardian.com/world/2015/jan/05/greek-owned-tanker-bombed-libyan-port-araevo.
[10] 'Libyan jets attack oil tanker off Sirte', The Guardian, 24 May 2015, http://www.theguardian.com/world/2015/may/24/libyan-jets-attack-oil-tanker-sirte.
[11] 'Update 4-Libyan warplanes attack oil tanker docked at Sirte', Reuters, 24 May 2015, http://www.reuters.com/article/2015/05/24/libya-security-idUSL5N0YF0GA20150524.
[12] 'Libyan warplane bombs Greek operated oil tanker at port, two dead', Reuters, 5 January 2015, http://www.reuters.com/article/2015/01/05/us-libya-security-greece-idUSKBN0KE0L420150105.
[13] 'NOC ends *force majeure* in major eastern oil port', The Libya observer, 8 January 2015, http://www.libyaobserver.ly/economy/noc-ends-force-majeure-major-eastern-oil-port.
[14] 'Libya´s recognised govt warns tankers away from Ras Lanuf', Reuters, 9 July 2015, http://www.reuters.com/article/2015/07/09/libya-security-tankers-idUSL8N0ZP3S420150709.
[15] 'Libyan military shells Turkish cargo ship, crew member killed', Reuters, 11 May 2015, http://www.reuters.com/article/us-libya-security-turkey-idUSKBN0NW0K720150511.

force had credible information about fighters being transported on board, however, the Panel was not provided with any evidence. The vessel's last port of call was in Spain; it was heading to Tobruk but approached Derna, close to which it was attacked within Libyan waters, as AIS data shows:

Source: Lloyd's AIS data, Google Earth

The following reports from the General National Maritime Transport Company (GNMTC), which is the Libyan State-owned shipping company, describe the attack carried out on the Anwaar Afriqya in Sirte. These reports do not support the allegation that fighters had been on board.

Translated from Arabic

Statement No. 1

At approximately 12 p.m. today, 24 May 2015, the *Anwar Afriqiyya* tanker was shelled while its cargo of diesel fuel was being unloaded at the Marsa power plant in Sirte, causing a fire to break out in the galley area behind the bridge and lightly wounding two individuals who were taken off the vessel and given appropriate first aid. Efforts are still underway to extinguish the fire. The Sirte port authorities and other maritime ports have been asked to help put out the blaze.

All relevant national authorities have been briefed with a view to furthering these efforts. We will provide updates on developments in a timely manner. The General National Maritime Transport Company Emergency Unit is coordinating with other units to provide the necessary rapid assistance.

Company Emergency Unit
Date: 24 May 2015
Time: 1500 hours
Statement No. 2

Anwar Afriqiyya tanker incident

Further to the Statement No. 1, released on the afternoon of 24 May 2015, concerning the shelling of the Libyan tanker *Anwar Afriqiyya*, which caused a fire to break out on board around the bridge and galley, please be advised that, as of 1900 hours on 24 May 2015, the tanker crew is still fighting the fire and requires essential fire-extinguishing and breathing equipment in order to contain the blaze.

As the equipment needed is unavailable in the port of Sirte or adjacent areas, the General National Maritime Transport Company has requested all national and foreign authorities to provide urgent assistance to help extinguish the blaze on board the vessel.

The General National Maritime Transport Company condemns this act, which violates all national and international norms. The Company is not responsible for the targeting of the civilian oil tanker fully loaded with diesel fuel at the Sirte power plant or the consequences thereof, for which the party that perpetrated the attack shall bear full legal and financial responsibility.

Company Emergency Committee
Date: 24 May 2015
Time: 1945 hours

Statement No. 3

Anwar Afriqiyya tanker incident

Further to the Statement No. 2, released yesterday, 24 May 2015, concerning the shelling of the Libyan tanker *Anwar Afriqiyya*, which caused a fire to break out on board near the bridge and galley, the Emergency Committee wishes to communicate to you that, as a result of its tremendous and continuous efforts over some 11 hours, from approximately 1200 to 2300 hours, the crew of the Libyan tanker *Anwar Afriqiyya*, despite its modest capabilities, has finally succeeded in containing the fire and preventing it from spreading.

A Libyan tugboat equipped with modern firefighting equipment has just arrived at the Sirte power plant, where the *Anwar Afriqiyya* tanker is docked, to help contain and extinguish the blaze. This is one of several Libyan tugboats summoned from nearby ports to support the firefighting operations.

We hope to provide timely updates on developments. The General National Maritime Transport Company Emergency Unit is meeting in permanent session around the clock and coordinating with other units to provide the necessary rapid assistance.

Company Emergency Committee
Date: 25 May 2015
Time: 0100 hours

Statement No. 4

Anwar Afriqiyya tanker incident

Further to the Statement No. 3, we are pleased to report that, as a result of their strenuous efforts, the crews of the tanker and the tugboats providing assistance have completely extinguished the fire.

Preliminary assessments of the damage are as follows:

1. The command room behind the bridge sustained a direct hit. The shell penetrated as far the lowest deck (Deck 1: skipper and chief engineer's quarters), causing a major conflagration on the bridge and the aforementioned deck. The shell exited from the fore of the skipper's quarters.

The crew of the tanker fought the blaze and took all measures to prevent it from spreading to the other parts of the tanker. The lowest deck as far as the skipper's quarters sustained moderate damage and uneven damage was caused to the next floor. The bridge, including all navigation and communications equipment, was completely destroyed and skipper's quarters deck was burned.

2. The crew of the tanker is afraid that it will be targeted again.

3. The tanker cannot neither unload its cargo with its own equipment nor set sail using its main or supplementary engines.

We hope to provide timely updates on developments. The General National Maritime Transport Company Emergency Unit is meeting in permanent session around the clock and coordinating with other units to provide the necessary rapid assistance.

Company Emergency Committee
Date: 25 May 2015
Time: 0900 hours

Statement No. 5

Anwar Afriqiyya tanker incident

Statement No. 4, released on the morning of Monday, 25 May 2015, referred to the aerial bombardment of the Libyan tanker *Anwar Afriqiyya*, which damaged the vessel and caused a fire on board near the bridge and galley. The blaze was successfully extinguished. However, the Company Emergency Committee now wishes to communicate that inclement weather, strong winds of up to 60 kilometres an hour and rough seas reaching Beaufort Force 7 have untethered the vessel from its mooring buoy and destroyed its cargo hoses. To prevent the vessel from running aground, the tugboats positioned nearby were obliged to push it into deeper water. The left anchor was then lowered to moor the vessel and prevent it from drifting.

Certain procedures and technical equipment are being employed to help restart the vessel's stalled generators so that they can fulfil their vital function.

The competent authorities have been contacted to coordinate efforts to tow the vessel to a safe harbour where the tanker can unload its cargo.

We hope to provide timely updates on developments. The General National Maritime Transport Company Emergency Unit is meeting in permanent session around the clock and coordinating with other units to provide the necessary rapid assistance.

Company Emergency Committee
Date: 25 May 2015
Time: 2300 hours

Statement No. 6

Anwar Afriqiyya tanker incident

Statement No. 5, released early in the morning on Tuesday, 26 May 2015, referred to the aerial bombardment of the Libyan tanker *Anwar Afriqiyya*, which damaged the vessel and caused a fire to break out in the bridge and galley. It described how the bad weather conditions yesterday had forced the crew of the tanker to lower the left anchor to prevent the vessel from drifting, and how the vessel had successfully been moored with the assistance of tugboats positioned nearby. The Company Emergency Committee is now pleased to communicate the following:

The operation to tow the *Anwar Afriqiyya* from the Marsa power plant in Sirte to the port of Misrata began at 1945 hours on 26 May 2015, following the great efforts made by the crews of the tanker, the participating tugboats and workers in the ports of Sirte and Misrata.

A Libyan tugboat is towing the vessel, and another tug is providing back-up support throughout the voyage. The tugboats are manned by a Libyan technical crew that specializes in towing operations. The tugs are rigged with all the equipment needed to carry out the operation.

Assisted by a team of supervisors from the Management of the Company who have reached the tanker, the crew of the tanker has been able to restore electricity on board. Attempts are still underway to restart the main engine.

All that remains is to pray for the success of the operation and the safety of all the crews involved, particularly in the light of ongoing challenges, unstable weather conditions and limited capacities.

We hope to provide timely updates on developments. The General National Maritime Transport Company Emergency Unit is meeting in permanent session around the clock and coordinating with other units to provide the necessary rapid assistance.

Company Emergency Committee
Date: 26 May 2015
Time: 2215 hours

Statement No. 7

Anwar Afriqiyya tanker incident

Statement No. 6, released in the evening on Tuesday, 26 May 2015, referred to the aerial bombardment of the Libyan tanker *Anwar Afriqiyya*, which had damaged the vessel and caused a fire to break out in the bridge and galley. The inclement weather conditions on the day following the shelling had forced the crew of the tanker to lower the left anchor to prevent the vessel from drifting. With the assistance of tugboats positioned nearby, the vessel had

successfully been moored, and the towing operation began last night. The Company Emergency Committee now wishes to communicate the following:

The towing of the Libyan tanker *Anwar Afriqiyya* is proceeding well and safely. The vessel is travelling at a speed of some 3 knots owing to the inclement weather and current sea conditions, which are forecast to improve in the next few hours.

We pray for the safety of all those involved. The tanker is expected to reach the port of Misrata early tomorrow morning, 28 May 2015.

We hope to provide timely updates on developments. The General National Maritime Transport Company Emergency Unit is meeting in permanent session around the clock and coordinating with other units and relevant stakeholders to provide the necessary rapid assistance.

Emergency Committee
General National Maritime Transport Company
Date: 27 May 2015
Time: 1830 hours

Statement No. 8

Anwar Afriqiyya tanker incident

Further to Statement No. 7, released in the evening of Wednesday, 27 May 2015, concerning the aerial bombardment of the Libyan tanker *Anwar Afriqiyya*, which damaged the vessel and caused a fire to break out on board in the bridge and galley, and the ongoing operation to tow the vessel to the port of Misrata, the Company Emergency Committee wishes to communicate the following:

The towing of the *Anwar Afriqiyya* has been completed safely and successfully. The vessel entered and moored in the port of Misrata at 1030 hours this morning, 28 May 2015. The tanker was met in the port by a number of specialists from the General National Maritime Transportation Company, headed by the acting Director-General of the Company and several officials from national institutions and offices.

In coordination with all relevant parties, work is under way to unload the vessel's cargo and assess the damage it has sustained. Preliminary reports received from the tanker indicate that the vessel is unable to unload its cargo using its own equipment and cannot start its engines.

We hope to provide timely updates on developments as necessary. The Management of the General National Maritime Transport Company is monitoring the tanker around the clock and is coordinating with all other relevant stakeholders to assess damage. It is arranging for permanent repairs to be carried out at an approved dock. It is also providing all necessary assistance and support.

Emergency Committee
General National Maritime Transport Company
Date: 28 May 2015
Time: 1815 hours

Annex 10 Use of IEDs by ISIL

Images taken from IS related social media sources showing IED attacks claimed by IS in Benghazi

Source: Social media, 13 February 2015

Source: Social media, 23 February 2015

Source: Social media, 24 March 2015

Annex 11 GNC's statement in support of Zway in Kufra

The GNC-affiliated Chief of Staff Jaddallah Al-Obeidi praises the actions of revolutionaries in Kufra, and mourns "field commander martyr Tawfic Chouachine".

وزارة الدفاع
رئاسة الأركان العامة للجيش الليبي
مكتب رئيس الأركان العامة

بيان

رئاسة الأركان العامة تحيي ثوار الكفرة وشبابها وأهلها الذين وقفوا لصد العدوان الخارجي على بلادنا والمخترق لحدودنا من العصابات التشادية والنيجيرية ومرتزقة العدل والمساواة ..

رئاسة الأركان العامة تنعى شهيد الوطن والثائر البطل القائد الميداني توفيق شويشين ورفاقه الذين استشهدوا اليوم دفاعا عن ليبيا وترابها الغالي.

رئاسة الأركان العامة تدين كل من سعد في جلب المرتزقة وتعاون مع العصابات التشادية والنيجيرية في الاعتداء على مدينة الكفرة الصامدة ومن هؤلاء قيادات ما يسمى بعملية الكرامة .

رئاسة الأركان العامة تطلب من حكومة الانقاذ الوطني والجهات المسئولة المطالبة من بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية ادانة هذا العدوان الخارجي السافر على الحدود والأراضي الليبية والمطالبة من حكومات الدول التي تنطلق من هذه العصابات أن تتحمل مسئولياتها تجاه هذا العدوان .

رئاسة الأركان العامة تطلب من كل المواطنين والثوار في المناطق القريبة من مدينة الكفرة التعاون والدعم لثوارها وسكانها في الدفاع عن حدود ليبيا وصد العدوان الغاشم .

المجد للكفرة وشهدائها وأهلها وثوارها

وعاشت ليبيا وشعبها حرة أبية

رئاسة الأركان العامة للجيش الليبي

صـــدر في طرابلس
6 ذو الحجة 1436
20 سبتمبر 2015

Source: Social media, 20 September 2015

Annex 12 Casualties and destruction in Kufra

Civilian casualties, including children, in the Tebu neighbourhoods of Godrfei and Al-Shura, between July and October 2015

Source: Confidential

Material damage due to intense shelling and intense use of mortar bombs and tanks in Tebu neighbourhoods in Kufra

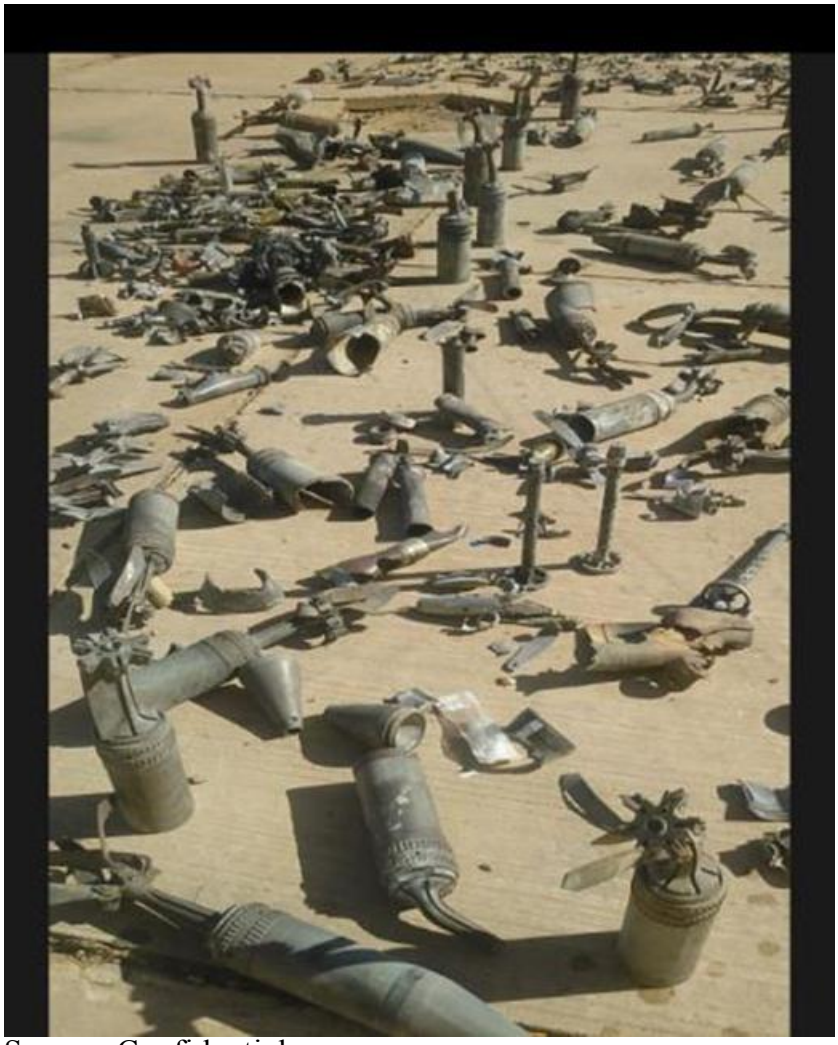

Source: Confidential

Tanks shelling Tebu neighbourhoods in Kufra, from the Material Supply Camp on the outskirts of the city

1. The camp is run by Adel Chouachine, affiliated with GNC-linked Libyan military. Adel is the brother of Tawfic Chouachine, killed during fighting in August 2015. This photo was shared by several pro-Zway Facebook pages. According to Tebu sources, this is the first time tanks were used in Kufra since the revolution in 2011, following the arrival of spare parts provided by the Sudanese military.

Source: Social media, 13 September 2015

Tawfic Chouachine, field commander during fighting in Kufra, killed in 2015

Source: Social media, 25 September 2015

Annex 13 Connections between national and local politics

Khalifa Haftar and Ali Shida, commander of *Ahmad Al Sharif* brigade, standing side by side in Benghazi in December 2014

Source: Social media, December 2015

Military order signed by Ali Themn, the late Commander of Operations in Benghazi, to recruit volunteers to join the LNA in Um Al Araneb, a Tebu-dominated area in Fezzan

Source: Social media, no date (believed to be late 2014 or early 2015)

A communiqué by Unit 320, Southern PFG, on 2 September 2015, declaring a split from Mehdi Lashi, and swearing allegiance to the GNC and the NSG

Interestingly, it praises the role of the NSG's Libyan General Intelligence Apparatus, under the command of Mustapha Nuh, who plays a prominent role in Tripoli. This document shows how polarization at the national level is not only deepening inter-tribal divisions, but also intra-tribal ones. The letter openly criticizes Lashi's "alliance with Khalifa Haftar".

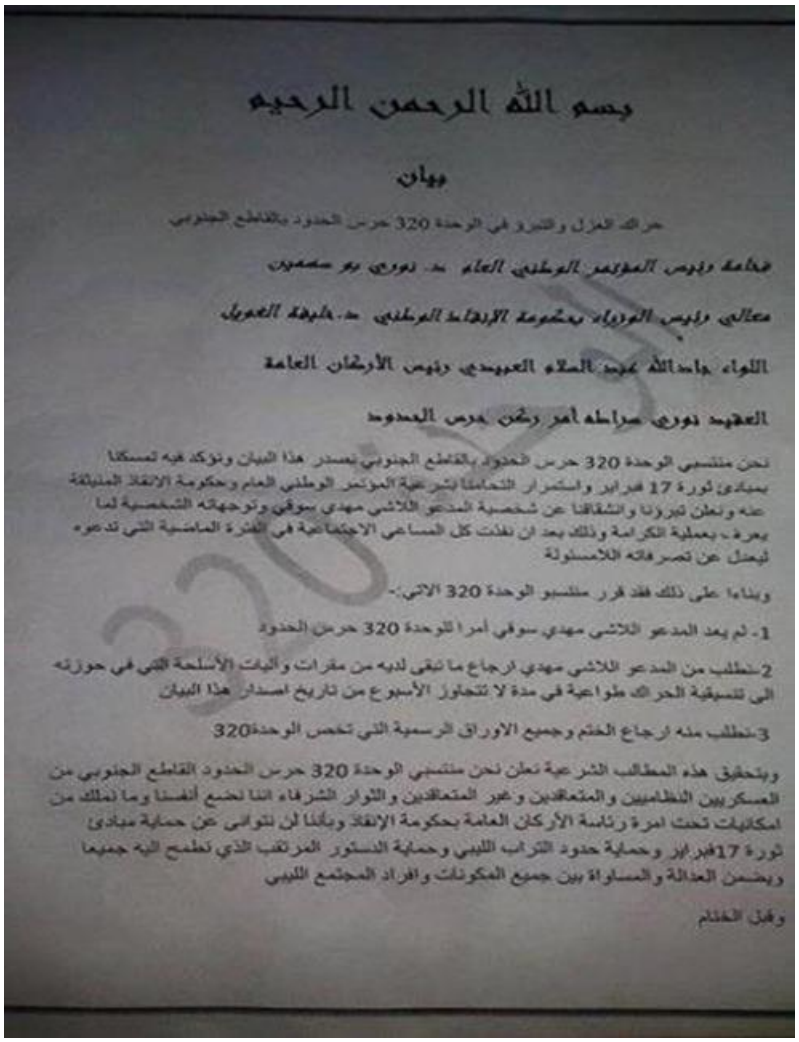

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان

حراك العزل والشرو في الوحدة 320 حرس الحدود بالقاطع الجنوبي

فخامة رئيس المؤتمر الوطني العام د. نوري بو سهمين

معالي رئيس الوزراء بحكومة الإنقاذ الوطني د. خليفة الغويل

اللواء جادالله عزت العلاء العبيدي رئيس الأركان العامة

العقيد نوري سراطه أمر وطن حرس الحدود

نحن منتسبي الوحدة 320 حرس الحدود بالقاطع الجنوبي نصدر هذا البيان ونؤكد فيه تمسكنا بمبادئ ثورة 17 فبراير واستمرار التحامنا بشرعية المؤتمر الوطني العام وحكومة الإنقاذ المنبثقة عنه ونعلن تبرؤنا وانشقاقنا عن شخصية المدعو اللائشي مهدي سوقي وتوجهاته الشخصية لما يعرف بعملية الكرامة وذلك بعد ان نفذت كل المساعي الاجتماعية في الفترة الماضية التي تدعوه ليعدل عن تصرفاته اللامسئولة

وبناءا على ذلك فقد قرر منتسبو الوحدة 320 الاتي:-

1- لم يعد المدعو اللائشي مهدي سوقي أمرا للوحدة 320 حرس الحدود

2-نطلب من المدعو اللائشي مهدي ارجاع ما تبقى لديه من مقرات وآليات الأسلحة التي في حوزته الى تنسيقية الحراك طواعية في مدة لا تتجاوز الأسبوع من تاريخ اصدار هذا البيان

3-نطلب منه ارجاع الختم وجميع الاوراق الرسمية التي تخص الوحدة320

وبتحقيق هذه المطالب الشرعية نعلن نحن منتسبي الوحدة 320 حرس الحدود القاطع الجنوبي من العسكريين النظاميين والمتعاقدين وغير المتعاقدين والثوار الشرفاء اننا نخضع أنفسنا وما نملك من امكانيات تحت امرة رئاسة الأركان العامة بحكومة الإنقاذ وبأننا لن نتوانى عن حماية مبادئ ثورة 17فبراير وحماية حدود التراب الليبي وحماية الدستور المرتقب الذي نطمح اليه جميعا ويضمن العدالة والمساواة بين جميع المكونات وافراد المجتمع الليبي

وقبل الختام

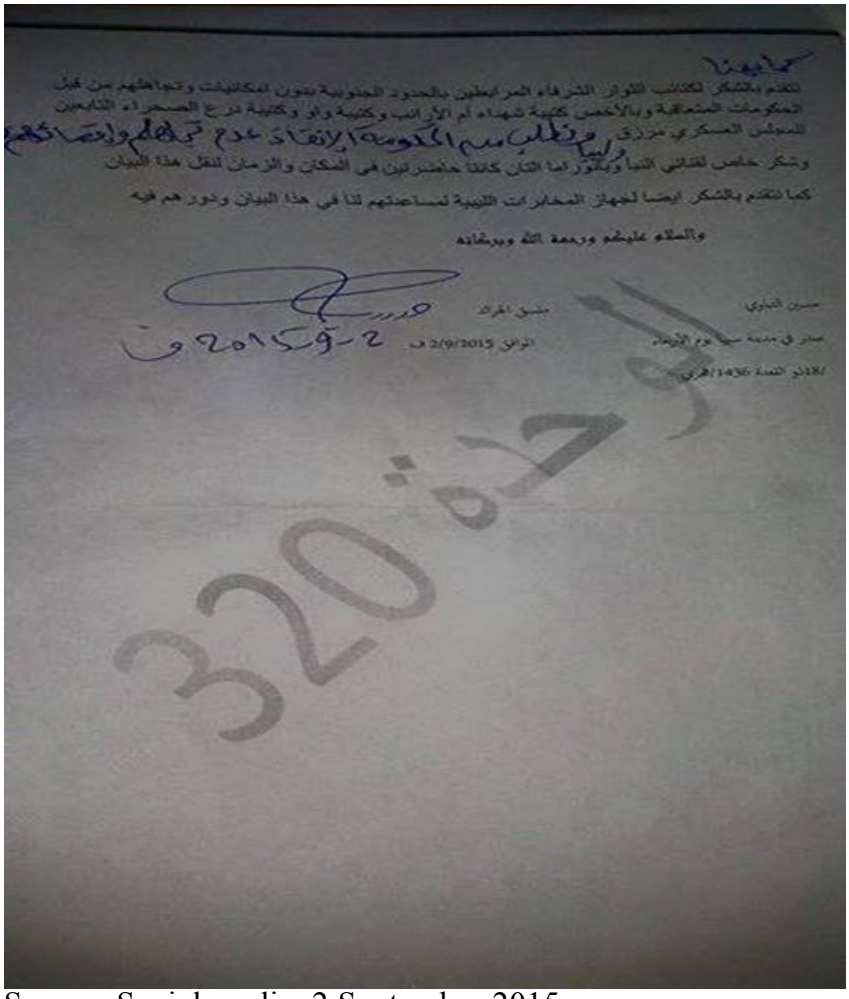

Source: Social media, 2 September 2015

Annex 14 Attacks on foreign missions

Reported attacks against foreign missions

1. On 17 January 2015, three people were reportedly wounded after an IED attack on the Algerian embassy. The Panel asked Algeria for confirmation of the incident and additional information on the perpetrators. Algeria explained that two individuals approached the embassy and hid a package behind a guard house. An explosion ensued, resulting in light injuries of two members of the Libyan diplomatic police. The attack was claimed by ISIL on social networks.

A double IED attack was reported against the Iranian embassy on 22 February 2015. The Panel has asked Iran for confirmation of the incident and additional information on the perpetrators, and awaits a response.

The Moroccan embassy in Tripoli was targeted by a remotely controlled IED attack in the early morning of 12 April 2015. Morocco told the Panel that despite extensive damage to the building, there were no casualties. Morocco suspects the perpetrators were supporters of the former regime from the Fashloum district, but has received no further information from the authorities in Tripoli.

The embassy of the Republic of Korea was reportedly attacked by gunmen on 12 April 2015, resulting in the death of two security guards. The Panel has asked the Republic of Korea for confirmation of the incident and additional information on the perpetrators, and awaits a response.

On 20 April 2015, an IED attack caused EUR 16,000 of damage to the Spanish embassy in Tripoli's Chancellery. Spain told the Panel that it had not received any official information on the incident from the authorities in Tripoli, whom it does not recognise. The Spanish authorities have not been able to confirm alleged claims by ISIL of organising the attack.

On 22 May 2015, the Ukrainian ambassador was carjacked, resulting in the theft of a vehicle, documents and personal belongings. Ukraine told the Panel that after alerting both the local police and the diplomatic police in Tripoli, the perpetrators were arrested within the next 24 hours, and the car and some belongings were returned. Furthermore, that the Military Police who made the arrest explained that the perpetrators were ordinary criminals with a criminal history.

A similar incident involving the ambassador of Mali was reported on 25 June 2015. The Panel has asked Mali for confirmation of the incident and additional information on the perpetrators, and awaits a response.

On 12 June 2015, ten employees of the Tunisian embassy were reportedly abducted after the Consulate compound was attacked. The Tunisian embassy was one of the few diplomatic missions in Tripoli remaining open. There were widespread allegations that the attack was a reaction to the arrest of *Fajr* Libya commander Walid Ghleb earlier in Tunis. The Panel has asked Tunisia for confirmation of the incident and additional information on the perpetrators, and awaits a response.

On 28 September 2015, a grenade attack was reported against the Turkish consulate in Misrata. Although no damage was reported, the consulate closed down following the events.

On 8 November 2015, two employees from the Serbian embassy in Tripoli were abducted from a motorcade on its way to the Tunisian border. Following the dispatch of a note verbale to all Member States by the Committee, in follow-up to a recommendation contained in the Panel's interim report, on 24 November 2015 the Serbian Mission informed the Committee of the incident, explaining that the attackers opened fire on another vehicle used by its ambassador, resulting in the wounding of his driver. The Serbian authorities further informed the Panel that they had no additional information regarding the identity or affiliation of the attackers, other than that they drove off in the direction of Sabratha.

Annex 15 ISIL and BRSC in Benghazi

ISIL and the BRSC media showing their activities in the Sabri area

1. The Panel believes that the area of Sabri is physically too small for two armed groups to operate without coordination.

The two maps below show that Sabri is one of Benghazi's smaller northern districts and relatively isolated from the main area under BRSC control in southern Benghazi. The Panel cannot guarantee the total accuracy of these maps but assesses them to be sufficiently representative for the argument made above. It does not necessarily agree with any other information they contain.

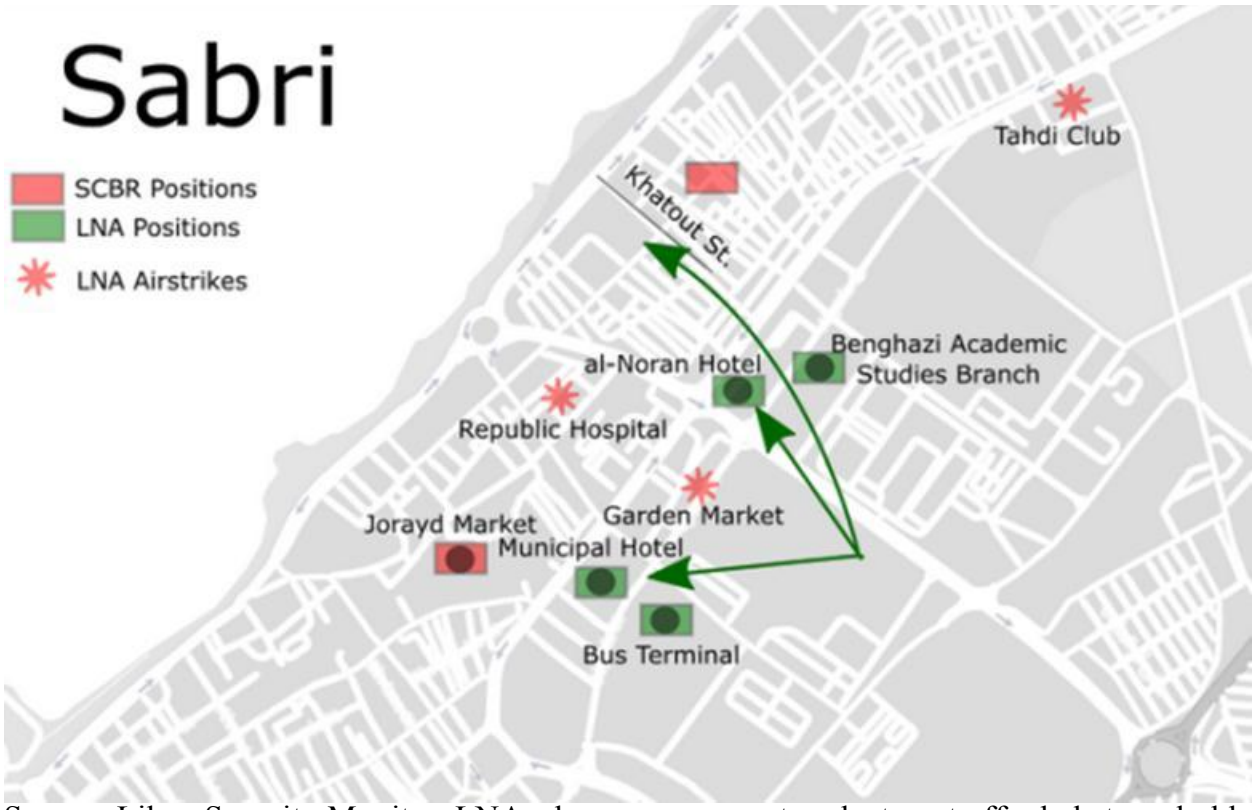

Source: Libya Security Monitor, LNA advance near coast seeks to cut off rebel strongholds, 29 July 2015, https://medium.com/libya-security-monitor/lna-advance-near-coast-seeks-to-cut-off-rebel-strongholds-9c99a256f1e0#.yiskrapvm.

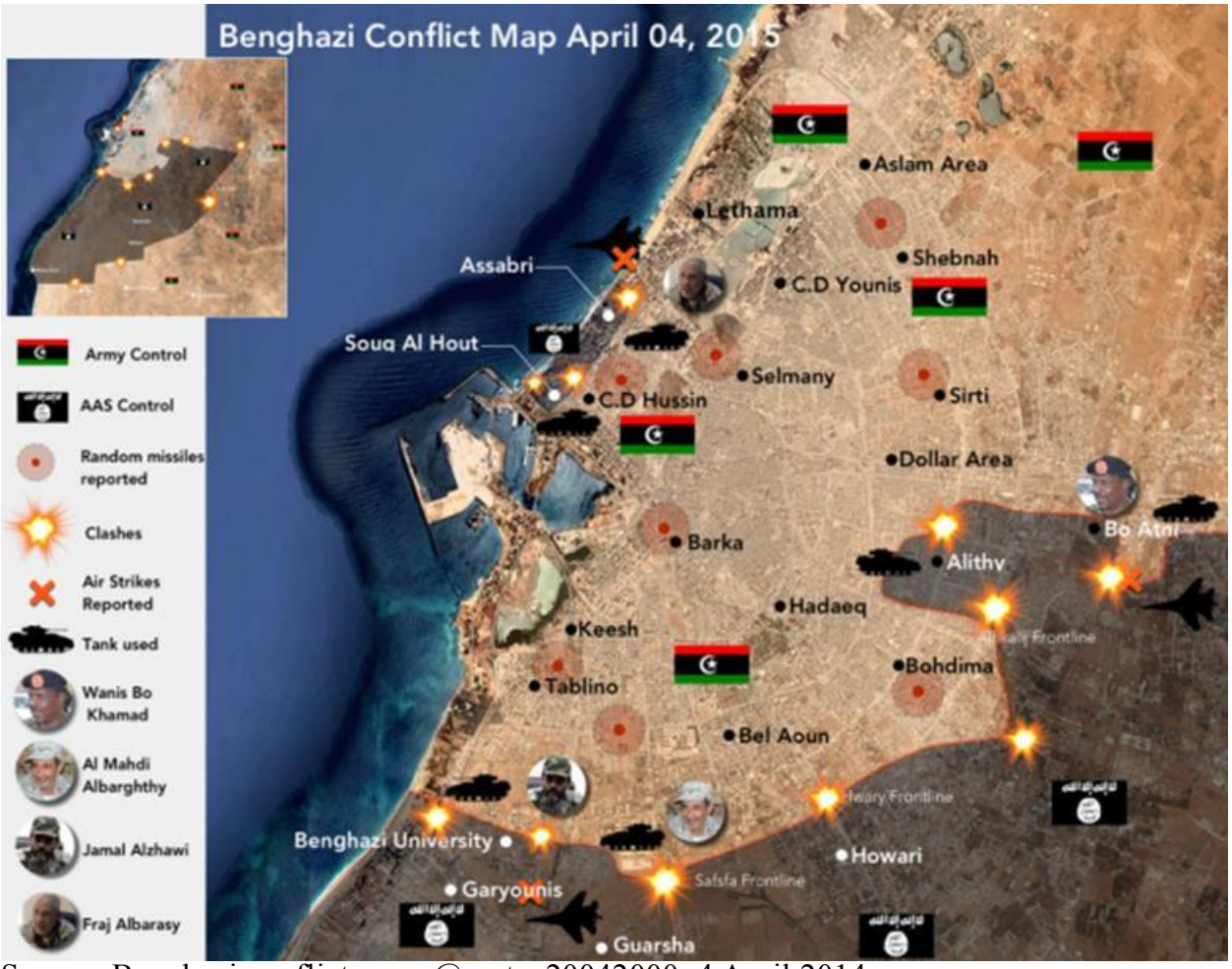

Source: Benghazi conflict map, @mutaz20042000, 4 April 2014, https://wakeupbenghazi.files.wordpress.com/2015/04/apr-4ht-scale.jpg.

Nevertheless, both the BRSC and ISIL have published images on social media showing activities and operations in Sabri in roughly the same period. This indicates that, at the very least, they respected each other's deployments and exchanged warnings of planned operations.

The following photographs show that ISIL has established basic defensive structures in Sabri, indicating that their positions are at least semi-fixed.

Source: Sabri, Caliphate soldiers penetrating in tunnels to conduct special operations in Al-Sabri, ISIL, 6 May 2015, http://justpaste.it/anfaq1.

Source: Sabri, Caliphate soldiers resisting in Al Sabri area in Benghazi, ISIL, 31 May 2015, source: http://justpaste.it/lgdg.

Screenshot of a BRSC video publication, published on 3 April 2015, showing the armed group's military operations in Sabri

Source: https://www.youtube.com/watch?v=qhAG4E-w2Js.

Annex 16 BRSC communiqué

1. This communiqué by BRSC published on 27 December 2015 questions why they were excommunicated by ISIL and explicitly states that they sought reconciliation with ISIL. The latter replied two days later, publishing a communiqué accusing the BRSC of not taking a clear stance "against the GNC and *Fajr*".

مجلس شورى ثوار بنغازي

بيان رقم (38)

نسيتم أم تناسيتم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله و الصلاة و السلام على رسول الله و على آله و صحبه أجمعين و من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، أما بعد ..

إن مما لا شك فيه أنه يعرض للمجاهد في ساحات الوغى وميادين القتال من أصناف الشائعات وفنون الأراجيف الشيء الكثير و هذا واقع لا محال في كل تجمع و هو مشاهد بالتجربة لهذا و ذاك . و حتى لا يختلط الحابل بالنابل و تغمر الفوضى و تسود الفتن ، فقد أرشدنا ربنا سبحانه و تعالى إلى الطريقة المثلى في التعامل مع ما يستجد من أمور لم يحط المرء بخباياها ، و لم يقف على كنهه حقيقتها و لم يعلم سرها و فحواها قال تعالى ، " وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به " ففي هذه الآية نجد الأدب الذي يجب أن يسود ، و نلمح الخلق الذي يجب أن يمثله الناصح لنفسه الحريص على نصرة هذا الدين ، الراغب في قمع دابر الفتنة قبل أن تغمر ويستفحل شرها .

ن هذا المنطلق كتبنا هذا البيان بعدما بذلنا وسعنا في التواصل بمن اقترى علينا من جماعة الدولة الإسلامية و جعل رايتنا عمية جاهلية بل و جعلها من شمن رايات أهل الكفر العالمي كأمريكا و روسيا و غيرها إضافة إلى حزب الثلاث ، ليبين لنا هذه و غيرها ! وكيف رمانا بها ؟ و على أي شيء استند ؟ و الكل يعلم أننا براء من هذه الرايات فقد أعلناها رايةً صافيةً نقيةً و يشهد على ذلك أجنادكم قبل غيرهم ، نعني المنصفين منهم ! فقد كان لنا السبق في منابذة المجرمين وإعلان القتال على عملاء الغرب الكافر في بلادنا ككفليةً حفتر وأذنابه ، فهل نسيتم أم تناسيتم

بيان الشيخ أبي مصعب الزهاوي - تقبله الله - ؟ .

إن رمي الإخوة المجاهدين في بنغازي المنظويين تحت مجلس شورى ثوار بنغازي بهذه التهم ، إنما هو إسقاط لهم شرعيا ، و التشغيب عليهم في هذا الوقت بالذات هو تمهيد لأمر دبر بليل ممن لا يحسن معرفة عواقب الأمور و مآلاتها و لا يصلح للقيادة ، فهو دعي عليها .

لقد رفعت راياتٌ كفريةٌ وعميةٌ في جميع الأرض و لا سيما الشام و العراق ، فلماذا - ليبيا المختار - لها النصيب الأكبر ؟ قال الله تعالى ، " و اتقوا فتنةً لا تصيبنّ الذين ظلموا منكم خاصةً " أم أن وراء الأكمة ما وراءها من هذه الرايات وهذه الدعوات ، فعقيدتنا تجاهها أوضح من الشمس في رابعة النهار في ميثاقنا وبياناتنا فليرجع إليها من يخاف أن يحبسه الله في ردغة الخبال كما وعد النبي - صلى الله عليه وسلم - حتى يأتي ببينة على وصفه و اتهامه .

1

مجلس شورى ثوار بنغازي

بيان رقم (38)

ومع هذا كله فإن دفع العدو الصائل الذي يفسد الدين والدنيا لا يشترط له شرط بعد الإسلام ولا شيء أوجب بعد الإيمان من دفعه ، بل يدفع حسب الإمكان كما قرر ذلك شيخ الإسلام - رحمه الله - وغيره من أهل العلم .

وليتذكر من رمانا بهذه القوائل أن أعظم ما يكون ضرارا على الجهاد والمجاهدين ويفرح أعداء الدين من كفار أصليين ومرتدين ، هو هذا الداء العضال ، من عدم التثبت والتبين ونشر الشائعات ورد الأمر لأهله ، وهو من خبث ما ذهبتم إليه ، وما رميتمونا به ، ولكن الواجب أن تعرفوا للناس قدرهم وللسابقين فضلهم ، لا أن تلصق بهم التهم أو يشككك في الديانة والذمم أو تلحق بهم الثلم .

وختاما نذكر أن من المسلمات عند العامل لدين الله والعارف بأحكامه ، توحيد الكلمة ورص الصفوف ، لا تفريق الجماعات وتخوينها واستنقاص الفصائل وظلمها كما قال تعالى ، " واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا "

هذا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والحمدلله رب العالمين .

صدر في بنغازي
الأحد 10 ربيع الأول 1437هـ
الموافق 27 ديسمبر 2015م

2

Source: Social media, 27 December 2015

The Panel could not obtain a copy of the ISIL communiqué. However, the propaganda below shows how (some within) ISIL consider(s) AAS and the BRSC as infidels and even places them in the same category as the US.[16]

Source: ISIL propaganda on social media

[16] See also http://www.libyaakhbar.com/libya-news/124206.html.

Annex 17 AAS in DMSC-controlled areas

Ansar al Charia Derna continued to publish photos of promotional activities after the DMSC had ousted ISIL

درنة : المجاهدون يوزعون الإفطار على المارة عبر المنافذ التي يرابط عليها المجاهدون على ثغور مدينة درنة

Source: Derna, *Mujahedeen* distributing food on checkpoints in Derna during Ramadan, AASB, 27 June, https://dump.to/cwG.

Annex 18 Support by Tripoli to BRSC and DMSC

Official statements of support for the DMSC from the National Salvation Government Ministry of Defence and the Dar al Iftaa

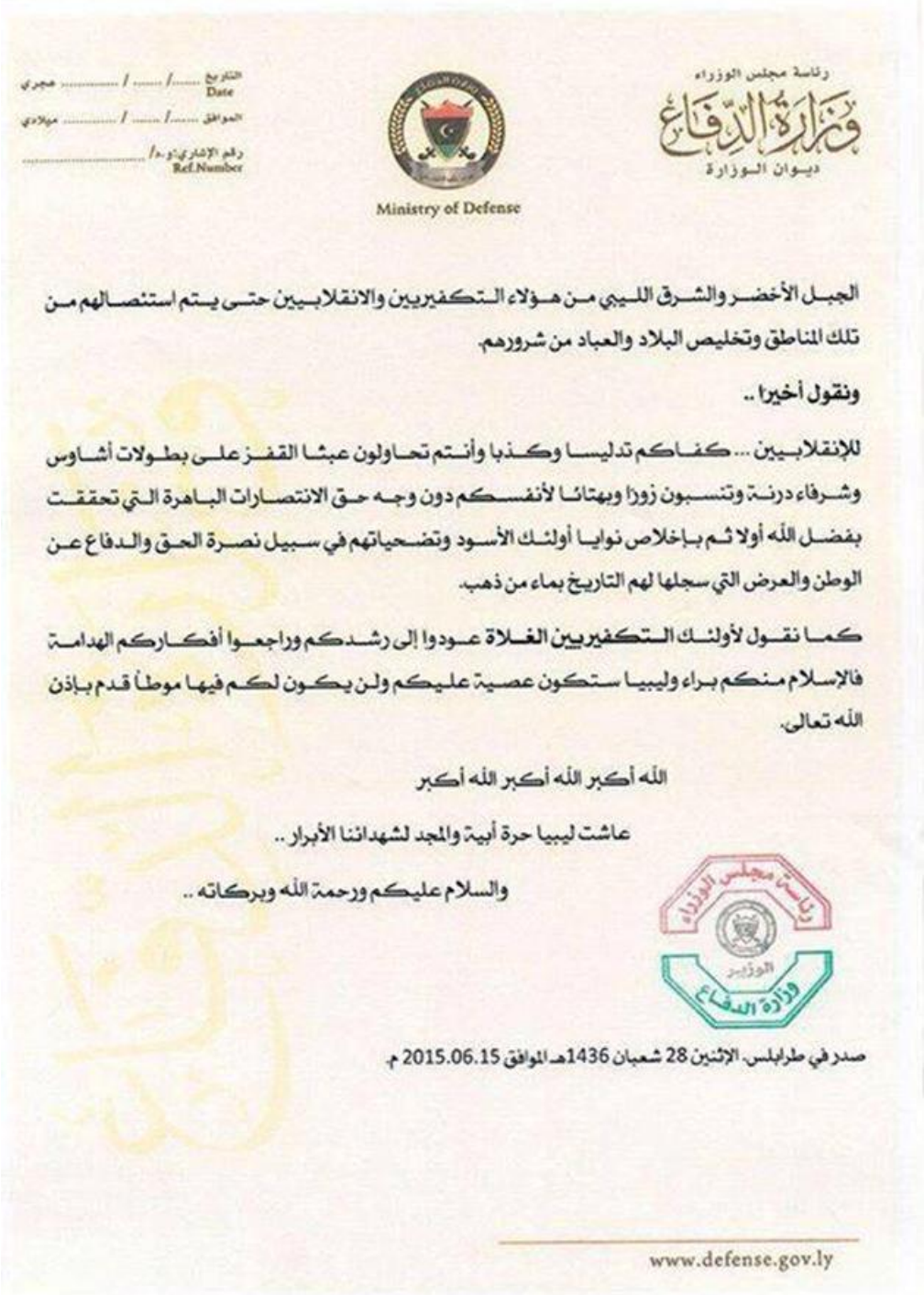

رئاسة مجلس الوزراء
وزارة الدفاع
ديوان الوزارة

التاريخ ...../...../..... هجري
Date
الموافق ...../...../..... ميلادي
رقم الإشاري: و.د/.....
Ref.Number

Ministry of Defense

الجبل الأخضر والشرق الليبي من هؤلاء التكفيريين والانقلابيين حتى يتم استئصالهم من تلك المناطق وتخليص البلاد والعباد من شرورهم.

ونقول أخيرا ..

للإنقلابيين ... كفاكم تدليسا وكذبا وأنتم تحاولون عبثا القفز على بطولات أشاوس وشرفاء درنة وتنسبون زورا وبهتانا لأنفسكم دون وجه حق الانتصارات الباهرة التي تحققت بفضل الله أولا ثم بإخلاص نوايا أولئك الأسود وتضحياتهم في سبيل نصرة الحق والدفاع عن الوطن والعرض التي سجلها لهم التاريخ بماء من ذهب.

كما نقول لأولئك التكفيريين الغلاة عودوا إلى رشدكم وراجعوا أفكاركم الهدامة فالإسلام منكم براء وليبيا ستكون عصية عليكم ولن يكون لكم فيها موطأ قدم بإذن الله تعالى.

الله أكبر الله أكبر الله أكبر

عاشت ليبيا حرة أبية والمجد لشهدائنا الأبرار ..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

رئاسة مجلس الوزراء
الوزير
وزارة الدفاع

صدر في طرابلس، الإثنين 28 شعبان 1436هـ الموافق 2015.06.15 م.

www.defense.gov.ly

Source: Social media, 15 June 2015

دار الإفتاء الليبية
مجلس البحوث و الدراسات الشرعية

دار الإفتاء الليبية

التاريخ: / / هـ
الموافق: / / م
الرقم الإشاري: 2015/84

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم
وبعد؛
ففي الوقت الذي يُعزي فيه مجلس البحوث والدراسات الشرعية التابعُ لدار الإفتاء أهلَ درنة بخاصة والشعبَ الليبي بعامة في فقيد الوطن المجاهد الشيخ سالم دربي ورفاقه الذين نحسبهم عند الله من الشهداء ليُحيي مجلسَ شورى ثوار درنة ويشدّ على أيديهم ويدعو الله تعالى أن يثبّتهم ويُسددّ خُطاهم.
كما يدعوا أهلَ درنة وما حولها من القبائل أن يقفوا صفاً واحداً في وجه هذه الفئة المارقة التي سمت نفسها زوراً وبهتاناً الدولة الإسلامية، وقد أساءت إلى الإسلام أيما إساءة، فلا يرعون في مؤمن إلا ولا ذمة، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: (يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ وَيَدَعُونَ أَهْلَ الْأَوْثَانِ لَئِنْ أَنَا أَدْرَكْتُهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ) رواه البخاري ومسلم.
وعلى الشباب ألا يغترّوا بشعاراتهم الكاذبة، فإنها ضلالاتٌ بيّنها النبي صَلى الله عليه وسلم وحذرنا من أصحابها أشد تحذير، فقال صلى الله عليه وسلم: (يَدْعُونَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَلَيْسُوا مِنْهُ فِي شَيْءٍ مَنْ قَاتَلَهُمْ كَانَ أَوْلَى بِاللَّهِ مِنْهُمْ) رواه أحمد وأبو داود. وقال: (هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ) رواه مسلم. وقال صلى الله عليه وسلم: (يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ) رواه البخاري ومسلم.
فعلى الجميع أن يتصدى لهم، وألا يسمحوا لهم بتدمير ليبيا كما دمرت بلاد أخرى، ومن مات وهو يقاتلهم فهو شهيد بإذن الله، وطوبى لمن قتلهم أو قتلوه.

صدر عن مجلس البحوث والدراسات الشرعية التابع لدار الإفتاء بتاريخ :
23 شعبان 1436هـ الموافق 10يونيو 2015م

طرابلس - الظهرة - شارع عبد الرحمن الكواكبي

2445 www.ifta.ly info@ifta.ly +218213343042 +218213346471-74

Source: Social media. 10 June 2015

Official statement on 23 March 2015 from the National Salvation Government mourning the "martyrdom" of Mohammad Al Oreibi, a prominent commander of the BRSC

حكومة الإنقاذ الوطني — ديوان رئاسة الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

(ولا تقولوا لمن يقتل في سبيل الله أموات بل أحياء ولكن لا تشعرون * ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات وبشر الصابرين * الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون).

تنعى حكومة الإنقاذ الوطني بخالص الأسى والحزن استشهاد ابن ليبيا البار البطل محمد العريبي أحد أشجع ثوارنا البواسل الذين خطوا أسماءهم عريضة في تاريخ ليبيا بحروف من ذهب وكانوا مثالا يحتذى في حب الوطن والسعي للحفاظ على وحدته.

نسأل المولى جل وعلى أن يتغمد الشهيد بواسع رحمته ومغفرته، وأن يلهم أهله وذويه الصبر والسلوان.

صدر يوم الاثنين 03 جمادى الآخر 1436 هـ، الموافق 23 مارس 2015م

طرابلس - طريق السكة +218 (21) 362 0117 - 334 4210 فاكس +218 (21) 362 0132

Source: Social media, 23 March 2015

Annex 19 Dar al Iftaa links to Extremists

A communiqué issued by *Dar Al Iftaa*, concerning the arrest by SDF of the Director of *Awqaf* in Tripoli, where it denounces "arbitrary actions being undertaken by this armed group"

1. SDF has arrested the Director in order to interrogate him about the recruitment of young men by ISIL in Tripoli. More specifically, it interrogated him about the role of an Egyptian preacher arrested by the SDF at Mitiga airport, following his return from Ghana.

Several reports have indicated that many ISIL fighters have been recruited in mosques in Tripoli, which could hold the *Awqaf* responsible for its role in nominating mosques' preachers.

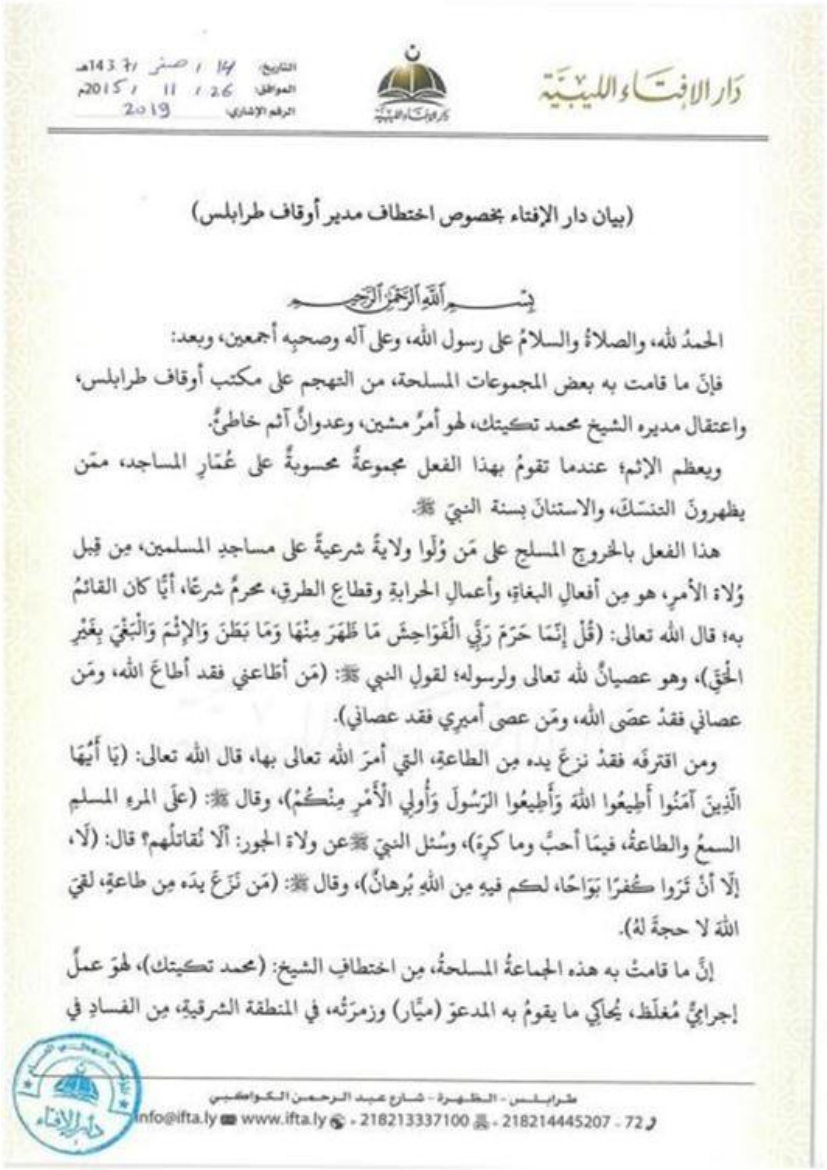

دار الإفتاء الليبية

التاريخ ١٤ / صفر / 1437هـ
الموافق 26 / 11 / 2015م
الرقم الإشاري 2019

(بيان دار الإفتاء بخصوص اختطاف مدير أوقاف طرابلس)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله، والصلاةُ والسلامُ على رسول الله، وعلى آله وصحبِه أجمعين، وبعد:

فإنّ ما قامت به بعض المجموعات المسلحة، من التهجم على مكتب أوقاف طرابلس، واعتقال مديره الشيخ محمد تكيتك، لهو أمرٌ مشين، وعدوانٌ آثم خاطئٌ.

ويعظم الإثم؛ عندما تقومُ بهذا الفعل مجموعةٌ محسوبةٌ على عُمّارِ المساجد، ممّن يظهرونَ التنسّكَ، والاستنانَ بسنة النبيّ ﷺ.

هذا الفعل بالخروج المسلح على مَن وُلّوا ولايةً شرعيةً على مساجدِ المسلمين، من قِبل وُلاة الأمرِ، هو من أفعالِ البغاةِ، وأعمالِ الحرابةِ وقطاعِ الطرقِ، محرمٌ شرعًا، أيًّا كان القائمُ به؛ قال الله تعالى: (قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ)، وهو عصيانٌ لله تعالى ولرسوله؛ لقولِ النبي ﷺ: (مَن أطاعني فقد أطاعَ الله، ومَن عصاني فقدْ عصَى الله، ومَن عصى أميري فقد عصاني).

ومن اقترفَه فقدْ نزعَ يده من الطاعةِ، التي أمرَ الله تعالى بها، قال الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ)، وقال ﷺ: (علَى المرءِ المسلمِ السمعُ والطاعةُ، فيمَا أحبَّ وما كرِهَ)، وسُئل النبيّ ﷺ عن ولاة الجور: ألا نُقاتلُهم؟ قال: (لَا، إلّا أنْ تَرَوا كُفرًا بَوَاحًا، لكم فيهِ من اللهِ بُرهانٌ)، وقال ﷺ: (مَن نَزَعَ يدًا من طاعةٍ، لقيَ اللهَ لا حجةَ لهُ).

إنّ ما قامتْ به هذه الجماعةُ المسلحةُ، من اختطافِ الشيخ: (محمد تكيتك)، لهوَ عملٌ إجراميٌّ مُغلّظ، يُحاكي ما يقومُ به المدعوّ (ميّار) وزمرتُه، في المنطقة الشرقيةِ، من الفسادِ في

طرابلس - الظهرة - شارع عبد الرحمن الكواكبي
info@ifta.ly www.ifta.ly +218213337100 +218214445207 - 72

دار الإفتاء الليبية

التاريخ: / / 14هـ
الموافق: / / 20م
الرقم الإشاري:

الأرضِ، ومؤازرةِ الباغي "حفتر"، في قبيحِ صنيعِه؛ مِن خطفٍ وتقتيلِ حملةِ القرآن، وانتهاكِهم حرماتِ المساجد، باعتقالِ الأئمةِ والمحفّظينَ والدعاةِ، وأخذِهم مِن بينِ صفوفِ المصلينَ، وهم يؤمُّونَ المسلمين.

ودارُ الإفتاءِ؛ إذ تستنكرُ هذه الجريمةَ النكراءَ، وأمثالَها؛ لَتَدْعُو الجهةَ الأمنيةَ، التي تتبعُها هذهِ الجماعةُ المسلحةُ الآثمة، أن تأخذَ على أيديهِم، وتنزعَ عنهم الشرعيةَ، وترفعَ عنهم الغطاءَ؛ طاعةً لله ورسولِه، وإبراءً لذمتِها مِن عملِ البغاةِ والمُفسدين؛ فإنَّ النبيَّ ﷺ يقول: (مَنْ أَحْدَثَ حَدَثًا، أَوْ آوَى مُحْدِثًا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلا عَدْلٌ).

وفّق الله الجميعَ إلى الصلاحِ والرشادِ، وهدَى الله ضالَّ المسلمين، ولا حولَ ولا قوةَ إلّا بالله العلي العظيم.

دار الإفتاء الليبية

صدر يوم الخميس:
14 صفر 1437هـ
26/ 11/ 2015م

طرابلس - الظهرة - شارع عبد الرحمن الكواكبي
info@ifta.ly www.ifta.ly - 218213337100 - 218214445207 - ق 72

Source: Social media, 26 November 2015

On 30 December 2015, Jalal Mohammad Omar, a preacher and TV presenter on the *Dar Al Iftaa*-affiliated TV channel *Al Tanasuh*, threatened Libyans that an Iraqi scenario of bombings and explosions would come if the GNA was appointed, comparing the GNA to what he described as "the Iraqi government put in place by Bremer". Paul Bremer was the Governor of Iraq in 2003-2004.

Source: https://www.youtube.com/watch?v=QNKawOp9TAA.

A screenshot from a video footage of Abd Al-Bassit Ghweila, known to be very close to the Mufti, who is mobilizing local supporters in order to wage 'Jihad in Libya', instead of Syria or Iraq. The video was made in Zliten in August 2014.

Source: https://www.youtube.com/watch?v=De5-LN8MXV8.

Annex 20 Appointment letter Faraj Mohammad Mansour

Decree from the interim Minister of Interior confirming the nomination of Faraj Mohammad Mansour as the head of the Special Missions Force, pursuant to the decision 81 of 2015 of former Interior Minister Omar Al-Sinki

الحكومة الليبية المؤقتة
وزارة الداخلية

القـــرارات

قرار وكيل وزارة الداخلية المكلف بتسيير مهام الوزارة

رقم (113) لسنة 2015م
بشأن تكليف ضابط شرطة بمهام

وكيل وزارة الداخلية المكلف بتسيير المهام ...

- بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 3 أغسطس 2011م.
- وعلى القانون رقم (10) لسنة 1992م . بشأن الأمن والشرطة ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم (12)لسنة 2010م. بشأن علاقات العمل و لائحته التنفيذية.
- وعلى قرار مجلس النواب رقم (24) لسنة 2014م. بشأن منح الثقة للحكومة الليبية المؤقتة
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (145) لسنة 2012م. بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة الداخلية وتنظيم جهازها الإداري .
- وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية المكلف رقم (221) لسنة 2015 م
- وعلى قرار وزير الداخلية رقم (81) لسنة 2015 .
- ولمقتضيات المصلحة العامة .

قـــرر

المـــادة (1)

يكلف ملازم أول / فرج محمد منصور رئيساً لقـــوة المهـــام الخاصـــة .

المـــادة (2)

يتولى رئيس قوة المهام الخاصة ممارسة الاختصاصات والصلاحيات المشار إليها بقرار رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية المكلف رقم (221) أو أي مهام أخرى يكلف بها من قبل وزارة الداخلية .

المـــادة (3)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى الجهات المختصة النفيذ والتنفيذ .

عقيد / مصطفي عمر الدباشي
وكيل وزارة الداخلية المكلف بتسيير مهام الوزارة

صدر في : البيضاء
2015 . 6 . 12

Source: Social media, 12 June 2015

Annex 21 Gharghour massacre

Extract from video surveillance in the area of Gharghour very clearly indicating the involvement of major Misratan brigades in the events that took place

Source: Confidential

Annex 22 Blockages of humanitarian aid

Agreement signed between the Tebu and the Zway in Kufra on 11 October 2015 stipulating the removal of road blockades between Kufra and Ajdabiya, hand over the control of checkpoints to neutral forces, and grant the access of humanitarian delivery convoys to Kufra and its outskirts

ص (1)

بسم الله الرحمن الرحيم

(وثيقة اتفاق)

تنفيذا لقرار السيد رئيس مجلس النواب رقم (174) لسنة 2015 والقاضى بتشكيل لجنة للمصالحة بين قبائل الكفرة .

وبناء على محضر اجتماع القبائل المنعقد في مدينة البيضاء بتاريخ 2015/08/13 ميلادى .

قد انتقلت هذه اللجنة الى مدينة الكفرة يوم الثلاثاء الموافق 2015/10/06 ، ومن ثم التأمت هذه اللجنة مع اعيان ومشايخ منطقة اجدابيا (قبيلة المغاربة) ، والمكلفة بناء على كتاب أمر القطاع الحدودي ، وذلك لغرض حل النزاع القائم بمنطقة الكفرة ، كما رأت هذه اللجنة الاستعانة بعضويين من المنظمة العالمية لمكافحة الفساد ، وكذلك عضويين من حراك شباب من اجل الوطن ، وفورا التئام هذه اللجنة بمدينة الكفرة تم مباشرة اللقاءات مع جميع الاطراف المعنية وفق خطة عملية مراعية فيها الأصول الاخلاقية والعرفية والمتمثلة في النظر الى مشاعر جميع الاطراف حيث تم اختيار اماكن محايدة لاقامة وادارة عملية المصالحة بالكفرة(القاعدة الجوية) وعقدت لقاءات متعددة ومناقشات مضنية تم خلالها الاستماع الى جميع الطلبات والشروط المقدمة من (قبائل التبو وقبائل ازوية) وبناء عليه ، تم وضع حجر اساس لعملية المصالحة وذلك بالاتفاق المبدئى علي ثلاثة عشر بنداً وهى :

1- وقف اطلاق النار بين الطرفين المتنازعين .
2- تشكيل لجنة من قبل الطرفين لمراقبة وقف اطلاق النار ويتحمل كل طرف المسئولية عن اى خرق لاطلاق النار ،ويلتزم بتحديد جهه اطلاقها .
3- العمل العاجل لتسهيل نقل الجرحى الى اماكن علاجهم .
4- فتح الطريق العام وتأمينه من الكفرة حتي اجدابيا .
5- فتح المطار المدنى امام المسافرين ويكون تحت حراسة محايدة من الجيش والشرطة واخلائه من ساتر المظاهر المسلحة وبصورة عاجلة .
6- فتح البوابة الشمالية المسماة (السد) وتكون تحت حراسة محايدة من الجيش والشرطة ومن غير سكان الكفرة تلتزم بالتدقيق اثناء التفتيش.
7- السماح لقوافل الاغاثة والسلع التموينية والادوية بالدخول الى مدينة الكفرة وضواحيها.
8- العمل العاجل على سرعة تبادل الاسرى والمخطوفين ان وجد .
9- رفع الغطاء الاجتماعى على كل من يبادر بخرق وقف اطلاق النار .
10- السماح بتسهيل وتوصيل احتياجات الطرفين بُيسر .
11- السماح بتوطين بوابات أمنية تابعه للدولة على الطريق العام .
12- العمل الفورى على ايقاف الحملات الاعلامية المغرضة .
13- يلتزم الطرفان بتنفيذ كافة بنود هذا الاتفاق وتعتبر هذه الوثيقة سنداً قانونياً وعرفياً ويثبت بتوقيع الطرفين الواردة اسمائهم فيما بعد وتحت رعاية واشراف لجنة المصالحة .

تم تحرير هذه الوثيقة بمدينة الكفرة يوم الاثنين الموافق 2015/10/11 ميلادية .

يتبع ...

Source: Social media, 11 October 2015

A communiqué by AMMAN NGO on 30 September 2015 denouncing the siege against Tebu neighbourhoods in Kufra

(AOAD)

بيان
بشأن الأحداث الجارية في الكُفرة

تدين و تستنكر منظمة الأمان لمناهضة التمييز العنصري ، ما تتعرض له الأقلية التباوية من قصف مستمر لأحيائها السكنية بمدينة الكفرة من قبل المليشيات المحسوبة على الزوية ، كما نعرب عن قلقنا الشديد ازاء السد الترابي (جدار العازل) التي أقامتها الزوية لازدياد الخناق على التبو و حصارهم داخل المدينة مانعة عنهم الماء و الغذاء و الدواء في جريمة ممنهجة منذ عدة سنوات لغرض التفرد بهم و القضاء عليهم

كما نستنكر التحريض و خطاب الكراهية و التمييز الذي يقوم به المؤتمر الوطني و حكومة الإنقاذ الوطني و الأجهزة التابعة لهما و نحمل كل تبعات الحرب الدائرة في الكفرة لهما . كما تدين المنظمة قيام الحكومة السودانية بتقديم الدعم و التمويل لهذه المليشيات عبر الحدود الليبية السودانية المشتركة و الطيران

و تعتبر المنظمة هذه الأفعال غير المسؤولة تمييزاً عنصرياً و انحيازاً غير مقبولاً لقبيلة الزوية العربية في صراعها مع الاقلية التباوية داخل مدينة الكفرة

و أن المنظمة تمتلك من الوثائق و الأدلة ما يؤكد تغذية الصراع من قبل الجهات المذكورة و تعرض المدنيين التبو إلى إبادة جماعية ممنهجة

إذ نناشد الجهات المسؤولة و المعنية و المؤسسات الدولية سرعة التحرك و أخذ ما يلزم من إجراءات لحل الأزمة و رفع الحصار و إغاثة المتضررين

منظمة الأمان لمناهضة التمييز العنصري
طبرق 30 / سبتمبر/ 2015م

منظمة الأمان لمناهضة التمييز العنصري
A.O.A.D
AMAN - ORGANIZATION AGAINST DISCRIMINATION

ww.aoadlibya.org Email-info@aoadlibya.org Tel-00218-71-3164775 00218-92-7901059

Source: Confidential Tebu source

Social media source reporting on the blockage of a humanitarian convoy on the main road next to Al-Sarir oil field

Source: Social media, 3 October 2015

Annex 23 Turi Defense Group

1. Following a request for information, the United States provided the Panel with the publicly available United States of America vs. Marc Turi and Turi Defense Group indictment.[17] The case is based on allegations that Mr. Turi and the Turi Defense Group violated several articles of the United States' Arms Export Control Act including providing false documentation to a government agency related to a scheme to transfer military materiel to Libya through Qatar or the UAE in 2011.

The initial application by Mr. Turi to export military materiel, valued at USD 195 million, to the National Transitional Council (NTC) listed Dolarian Capital as an additional party. The application was denied on 22 March 2011 (indictment, paragraph 24). Subsequently Mr. Turi submitted two additional applications on 29 March 2011, one to transfer material to the value of USD 267 million to Qatar and another to transfer material of the same value and content to the UAE in June 2011. The indictment states that these requests were attempts to facilitate the transhipment of materiel to Libya via Qatar or the UAE (paragraph 24).

The Panel noted that the transaction was for a large quantity of material. However, the materiel on the list is an older generation of weapons, not the type of weapons in general use by modern defence services such as the UAE and Qatar. Therefore the question arose who the intended end user might have been.

Turi Defense Group had already conducted arms transactions in other countries, with United States permission, and the defence argues that Mr. Turi was working at the behest of the United States in this instance.[18] Court records show that Mr. Turi was in email contact with the United States Ambassador to Libya during April 2011. Ambassador Stevens replied that he would keep the information provided by Mr. Turi 'in mind' and share it with his colleagues in Washington.[19]

The public statement of a United States Senator, and the testimony of a former government official before a federal grand jury, in support of the defendant's motion,[20] indicate that the United States may have transferred weapons to Libya directly or indirectly in 2011. While the United States notified the Secretary-General under paragraph 4 of resolution 1973 (2011) of the provision of non-lethal equipment to the NTC in 2011 (S/2011/172), there was no notification made regarding transfers of lethal materiel.

[17] CR-14-00191-PHX-DGC (DKD), The United States of America v. Marc Turi and Turi Defense Group, Indictment, The United States District Court, District of Arizona, filed 11 February 2014. p. 17-20.
[18] CR-14-00191-PHX-DGC (DKD), Before: The Honourable David G. Campbell, Judge Reporter's Transcript of Proceedings Pre-trial Conference (Sealed), 3 September 2014, p. 22.
[19] CR-14-00191-PHX-DGC (DKD), Before: The Honourable David G. Campbell, Judge Reporter's Transcript of Proceedings Pre-trial Conference (Sealed), 3 September 2014, p. 22.
[20] Cause No. 14-CR-00191-DGC. Declaration of David J. Manners in support of defendants' motion to compel disclosure of Grand Jury Materials. United States District Court, District of Arizona, 5 May 2015.

According to the initial motion to dismiss the indictment, no weapons transfer took place pursuant to the requests. The Panel wrote to the United States to confirm the information and establish whether the United States authorities were involved in or aware of Mr. Turi's transactions with Libyan parties. A response is pending and the Panel continues its investigations.

Annex 24 Dolarian Capital Inc.

1. After the Revolution in 2011 and the fall of the Qadhafi regime, armed groups and other local actors ended up in control of the tremendous military stockpiles of the Jamahiriya. Some international brokers who had facilitated transfers to Libya during the revolution tried to organize transactions moving Libyan weapons out of the country.

The president of Dolarian Capital Inc., Ara Dolarian, was involved in trying to broker materiel to and from Libya during 2011. The Panel contacted the United States in 2012 and 2013 to obtain information about Mr. Dolarian's activities. The United States informed the Panel that an investigation was ongoing; subsequently the Panel received no further responses to its queries about the case.

According to information published by the Washington Post in 2015,[21] Dolarian Capital Inc. obtained approval from the United States authorities to export military materiel to Kuwait in 2011, for onward transfer to Libya. The Panel contacted the United States to request information about the activities of Mr. Dolarian and Dolarian Capital Inc. in relation to Libya in 2011 and enquired whether the company had obtained approval from the United States authorities to broker defence materiel to Libya, Kuwait, Qatar, or the UAE in 2011. A response is still pending.

In September 2011, a very large stockpile of bounding mines, referred to as 'Bouncing Betty' anti-personnel mines (APM), was documented near the *Khamis Brigade* headquarter in Tripoli by Human Rights Watch (HRW). The same week, Mr. Dolarian contacted United Nations representatives with a proposal to sell "Bouncing Betty" to the UN for disposal. According to Mr. Dolarian, 130,000 Bouncing Betty APMs were available in Libya for a total of USD 38 million (see email chain below).

A few days later, HRW witnessed the loading of the APMs into trucks and asked the individuals loading them where they were heading. The person they spoke to, a Libyan-American, explained that they were moving the mines to the Nafusa mountains with the agreement of the NTC. The Libyan-American was in contact with Mr. Dolarian who complained about the 'interference' a couple of days later. The United Nations did not buy the mines and the Panel has not heard anything about this materiel since it was moved from its original location; its whereabouts and status remains unknown. In his communications, Mr. Dolarian mentioned that: "*The United Nations is the preferred buyer yet it is not the only buyer for these land mines and materials*."

In his communications to the United Nations representatives Mr. Dolarian implied that he had already requested approval for exports of materiel to Libya from the United States authorities: *"Dolarian Capital has begun making arrangements with its carrier to fly loads out of Libya, the first plane loads will be Bouncing Betty's. All plane loads out of Libya will be Dangerous Goods owned by Dolarian Capital, Dangerous Goods that it has purchased in Libya. Tomorrow Dolarian Capital will be mak-*

[21] 'Clinton State Department approved U.S weapons shipment to Libya despite ban', Washington Times, 20 October 2015, http://www.washingtontimes.com/news/2015/oct/20/hillary-clinton-state-department-approved-us-weapo/?page=all.

ing supplementary filing to its existing Libyan papers with the U.S. Department of State and the supplementary filling will be for the acquisition of Dangerous Goods in Libya".

Emails sent by Dolarian to UN representatives in 2011

From: Ara Dolarian [mailto[redacted]@dolarian.com]
Sent: Thursday, September 08, 2011 12:08 AM
To: [redacted]@unog.ch [redacted]@unog.ch>; [redacted]@unog.ch [redacted]@unog.ch>; [redacted]
Cc: [redacted]@unog.ch [redacted]@unog.ch>; [redacted]@un.org <[redacted]@un.org>
Subject: Bouncing Betty_Anti-Personal Mines

My name is Ara G. Dolarian, I am the President of Dolarian Capital, Inc. (www.Dolarian.com). Dolarian is licensed and registered with the U.S. Department of State, Department of Justice and other Government Agency to manufacture, import, export and broker, weapons and ammunition. My firm has supported UN Peacekeeping efforts in Africa. I am contacted by individuals in Libya to purchase weapons and ammunition from them and today I was offered: 21,000 Bouncing Betty's. This is a product my firm does not trade in and immediately thought of the U.N. needing to acquire these assets to assure the destruction of them. My Libyan contact is now in the process of counting the number of land mines he controls.
I am uncertain as to whom to discuss this matter with so I have reached out to all of you for advice.
Ara G Dolarian
President
Global Cell Phone Number: [redacted]

From: Ara Dolarian
Sent: Monday, September [redacted], 2011 4:04 PM
To: [redacted]'; [redacted]@unog.ch'; [redacted]@unog.ch'; [redacted]
Cc: [redacted]@unog.ch'; [redacted]@unops.org'; [redacted]@un.org'
Subject: RE: Bouncing Betty_Anti-Personal Mines

Mr. [redacted],
Thank you for returning my phone call this afternoon.
After our conversation regarding the Bouncing Betty's, land mines and other materials being collected in Libya, I called and spoke to the SELLER of these goods. These goods are being offered for sale on the market with the United Nations being the preferred buyer. It was made very clear to me again by the SELLER that these goods are not being donated to the United Nations, they are for sale.

The asking price for the Bouncing Betty's is $290.00 each. Once this transaction is completed the SELLER has informed me that there may be other materials that may be offered for sale.

My cell global cell phone number is +[redacted]. I look forward to hearing from you or the United Nations person with the authority to negotiate and immediately purchase these dangerous goods thereby taking them off the market and destroying them.

Best regards,

Ara

Cc: U.S. Representatives

From: Ara Dolarian [redacted]@dolarian.com>
To: [redacted]@un.org>
Cc: Disarmament APLC Meeting of States Parties <[redacted]@unog.ch>, [redacted]@unog.ch" [redacted]@unog.ch>, [redacted] [redacted]@apminebanconvention.org>, [redacted]@apminebanconvention.org>, [redacted]@unops.org" [redacted]@unops.org>, [redacted]@dolarian.com>, [redacted]@unog.ch>, [redacted]@yahoo.com" [redacted]@yahoo.com>
Date: 16/09/11 11:58 AM
Subject: RE: Bouncing Betty_Anti-Personal Mines

Mr. [redacted]:

It is my understanding that you and your employees continue to visit ammunition depots throughout Libya and repeatedly ask the people at these sites to donate these dangerous goods to the United Nations. You are the Deputy Chief of Staff for the United Nations, you have authority, you are the face and voice of the United Nations in Africa and Libya is in Africa, so you are the face and the voice of the United Nations in Libya, further you have clearly expressed your desire to acquire these assets.

Dolarian Capital has begun making arrangements with its carrier to fly loads out of Libya, the first plane loads will be Bouncing Betty's. All plane loads out of Libya will be Dangerous Goods owned by Dolarian Capital, Dangerous Goods that it has purchased in Libya. Tomorrow Dolarian Capital will be making supplementary filing to its existing Libyan papers with the U.S. Department of State and the supplementary filling will be for the acquisition of Dangerous Goods in Libya. In Dolarian Capital's supplementary filing it will list the United Nations as the buyer for land mines and other materials Dolarian Capital acquired in Libya.

[redacted]

See you there, best regards,

Ara G Dolarian

From: Ara Dolarian [mailto[redacted]@dolarian.com]
Sent: Friday, September 16, 2011 9:09 PM
To: [redacted]
Cc: Disarmament APLC Meeting of States Parties; [redacted]@unog.ch'; [redacted]; [redacted]
[redacted]@unops.org'; [redacted]@yahoo.com; [redacted]
Subject: RE: Bouncing Betty_Anti-Personal Mines

Please find the attached Dolarian Capital submission to the United States Department of State, Defense Trade Control. Mr. [redacted] I asked for you for the name and contact information for the Chief of Staff for Libya and did not receive. I have used you as the PIC until a substitute is provided.

Ara

Copy of Dolarian's request for prior approval to broker materiel from Libya dated 16 September 2011

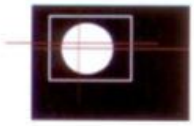

September 16, 2011

Office of Defense Trade Controls
SA-1, 12th Floor
Directorate of Defense Trade Controls
Bureau of Political – Military Affairs
United States Department of State
Washington, D.C. 20522-0112

Dolarian Capital, Inc. Reference Number: 44_2011

Re.: Request for Prior Approval under 22 CFR §129.7 for Brokerage to the United Nations.

Dear Director:

Dolarian Capital, Inc. herein requests the Prior Approval for the pending transaction with the United Nations from the U.S. Department of State, Directorate of Defense Trade Controls for the brokerage of articles of war on the attached "Commodity List" from the Territory of Libya.

It is the intent that the goods being brokered are for humanitarian purposes and are to be demilitarized and destroyed.

On the following pages, please find the enclosed:

- Dolarian Capital, Inc. 22 CFR 126.13 declaration
- List of equipment, USML category, Quantity, and Quote Price
- A full list of included parties and of tentative sources

Under penalty according to federal law (22 CFR 127.2; 22 USC 2278; 18 USC 1001) I, Ara G Dolarian, as authorized by Dolarian Capital, Inc. warrant the truth of the statements made herein.

Respectfully,

Ara G Dolarian
President
Dolarian Capital, Inc.
DDTC Broker Reg.: K-2179

1284 West Shaw Avenue Suite 102
Fresno California 93711
Telephone Number: 559-243-0117

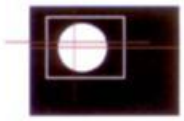

September 16, 2011

Mr. Kevin Maloney
Director, Office of Defense Trade Controls Licensing
2401 E Street N.W., Suite 1200 (SA-1)
Washington, D.C. 20522-0112

Dear Mr. Maloney:

I, Ara G Dolarian , am a U.S. person as defined in ITAR 120.15 and I am a responsible official empowered by the applicant to certify the following in compliance with ITAR 126.13:

1. Neither the applicant, its chief executive officer, president, vice presidents, other senior officers or officials (e.g. comptroller, treasurer, general counsel) nor any member of its board of directors is:

a. the subject of an indictment for or has been convicted of violating any of the U.S. criminal statutes enumerated in ITAR 120.27 since the effective date of the Arms Export Control Act, Public Law 94-329, 90 Stat. 729 (June 30, 1976); or

b. ineligible to contract with, or to receive a license or other approval to import defense articles or defense services from, or to receive an export license or other approval from any agency of the U.S. Government;

2. To the best of the applicant's knowledge, no party to the export as defined in ITAR 126.7(e) has been convicted of violating any of the U.S. criminal statutes enumerated in ITAR 120.27 since the effective date of the Arms Export Control Act, Public Law 94-329, 90 Stat. 729 (June 30, 1976), or is ineligible to contract with, or to receive a license or other approval to import defense articles or defense services from, or to receive an export license or other approval from any agency of the U.S. Government, and

3. The natural person signing the application for the license or other request for approval is a responsible official who has been empowered by the applicant and is a citizen of the United States.

Sincerely,

Ara G Dolarian
President
Dolarian Capital, Inc.
DDTC Broker Reg.: K-2179

1284 West Shaw Avenue Suite 102
Fresno California 93711
Telephone Number: 559-243-0117

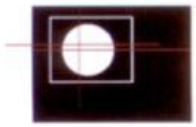

COMMODITY LIST

Description	USML Category	Quantity	Price Per	Total Price
Landmines, Bouncing Betty	IV	130,000	290.00	37,700,00.00
			TOTAL:	$37,700,000.00

Source of USML Categories: 22 CFR Part 121, Revised as of April 1, 2008

16 Sept 11

1284 West Shaw Avenue Suite 102
Fresno California 93711
Telephone Number: 559-243-0117

Annex 25 Updates on delivery of notified military materiel

1. The Panel contacted several Member States who had notified the Committee under paragraph 13 (a) of resolution 2009 (2011).

Bulgaria

Bulgaria responded that between 1 January 2012 and August 2015, no export of military materiel to Libya occurred.

Serbia

Serbia provided a detailed list of the status of the various exports licences they issued as well as the transfers they notified to the Committee. The details were provided separately to the Committee.

Turkey

Turkey communicated that out of the 20,000 handguns notified for export in August 2012, only 7,500 have been delivered to Libya. Turkey also mentioned that while the materiel notified in May 2013 (three automatic rifles and three sub-machine guns) had not been delivered, the four pistols notified in August 2013 had been.

Responses from the Belarus and the United States are still pending.

Annex 26 Illicit transfer of Armoured Personnel Carriers to Libya in 2012

1. In August 2012, Armoured Personnel Carriers (APCs) were transferred from the UAE to the 'Libyan Ministry of Interior' without prior notification. The vehicles, including Cougar, Spartan and Cobra types, were produced by Streit Group.

2. The Panel met representatives of Streit Group and received full cooperation. The documents provided by the company include authorisations for the transfers from various UAE administrative offices including the *UAE Committee for Goods and Materials Subjected to Import and Export Control Executive Office*, and the customs declaration, which mentions Streit Group as the consignee and Libya as the destination of the goods (see below). The Panel sent a letter to the UAE requesting additional information including details of the precise end-user. No response was received.

3. The Panel also provided Streit Group with an opportunity of rebuttal. In its response, the company 'strenuously reject any suggestion that Streit Group could knowingly or otherwise break national or international law'. They further mention that 'Streit Group's export actions were and continue to in complete accord with the governing UAE laws/regulations. In this instance, legal UAE export approval and EUC were obtained'.

4. Despite the fact that the UAE authorities authorised the transfer, the transfer occurred in violation of the arms embargo as it was not notified in advance to the Sanctions Committee.

Document: Clearance from the UAE Committee for Goods and Materials subjected to import and export control

United Arab Emirates
COMMITTEE FOR GOODS & MATERIALS
SUBJECTED TO IMPORT & EXPORT
CONTROL/ EXECUTIVE OFFICE

الإمارات العربية المتحدة
لجنة السلع و المواد
الخاضعة لرقابة الاستيراد و التصدير
المكتب التنفيذي

تصريح استيراد / تصدير

Date:20-May-2012 :التاريخ Schedule ( ) الجدول (299) استمارة رقم : (

Material's Name	131 Armored cars	اسم المادة
Quantity/KG	Ford F550,F350, Cobra, Spartan, Swal,cougar	الكمية / الكيلوجرام
Chemical Structure	N/A	الصيغة الجزيئية
Specification	Armored Car B6 Armored Level	مواصفات المادة
Used for	Safe transport	استعمال المادة
HS Code	87033300	رقم النظام المنسق
CAS No.	N/A	رقم التسجيل الكيميائي
Item life span	10 Years	العمر الافتراضي
Manufacturer Name	Streit Security Vehicles	الشركة المصنعة
End User	Ministry of Interior of Libya	المستخدم النهائي
Importing company	Ministry of Interior of Libya	الشركة المستوردة
Carriers	Streit Security Vehicles	الشركات الناقلة
Invoice No.	SG20052012-1	رقم الفاتورة
Shipping route	Rak to Libya	خط سير الشحنة من – الى
Country of origin	JAPAN / USA / UAE/CANADA	بلد المنشأ
Arrival date	N/A	تاريخ وصول المادة
Exporting company	Streit Security Vehicles	الشركة المصدرة

** EXECUTIVE OFFICE should be notified about the real quantity of the chemical substance imported, exported or terminated according to amount maintained in permit given

** يجب اخطار المكتب التنفيذي في حالة إتمام أو تغيير الكمية المستوردة أو المصدرة المذكورة بالطلب أو تجزئتها على دفعات

Denied ☐ مرفوض

EXECUTIVE OFFICE Stamp / ختم المكتب التنفيذي

Signature التوقيع

RAK Free Trade Zone P.O.Box : 10559 Ras Al Khaimah U.A.E.

Company Stamp / ختم الشركة

Signature التوقيع

Approved ☑ موافق

Company's Person in charge الشخص المسؤول في الشركة
Name: JAOUAD MAKHLOUF الاسم:
Tel Number: 050 911 47 56 رقم الهاتف:

info@uaeiec.gov.ae ص.ب: 3785 دبي الإمارات العربية المتحدة * هاتف: 97144040040+ * فاكس: 97143574499+ * بريد إلكتروني: info@uaeiec.gov.ae
P.O.Box:3785 Dubai, United Arab Emirates * Tel: +97144040040 * Fax: +97143574499 * Email: info@uaeiec.gov.ae

Document: Customs Declaration

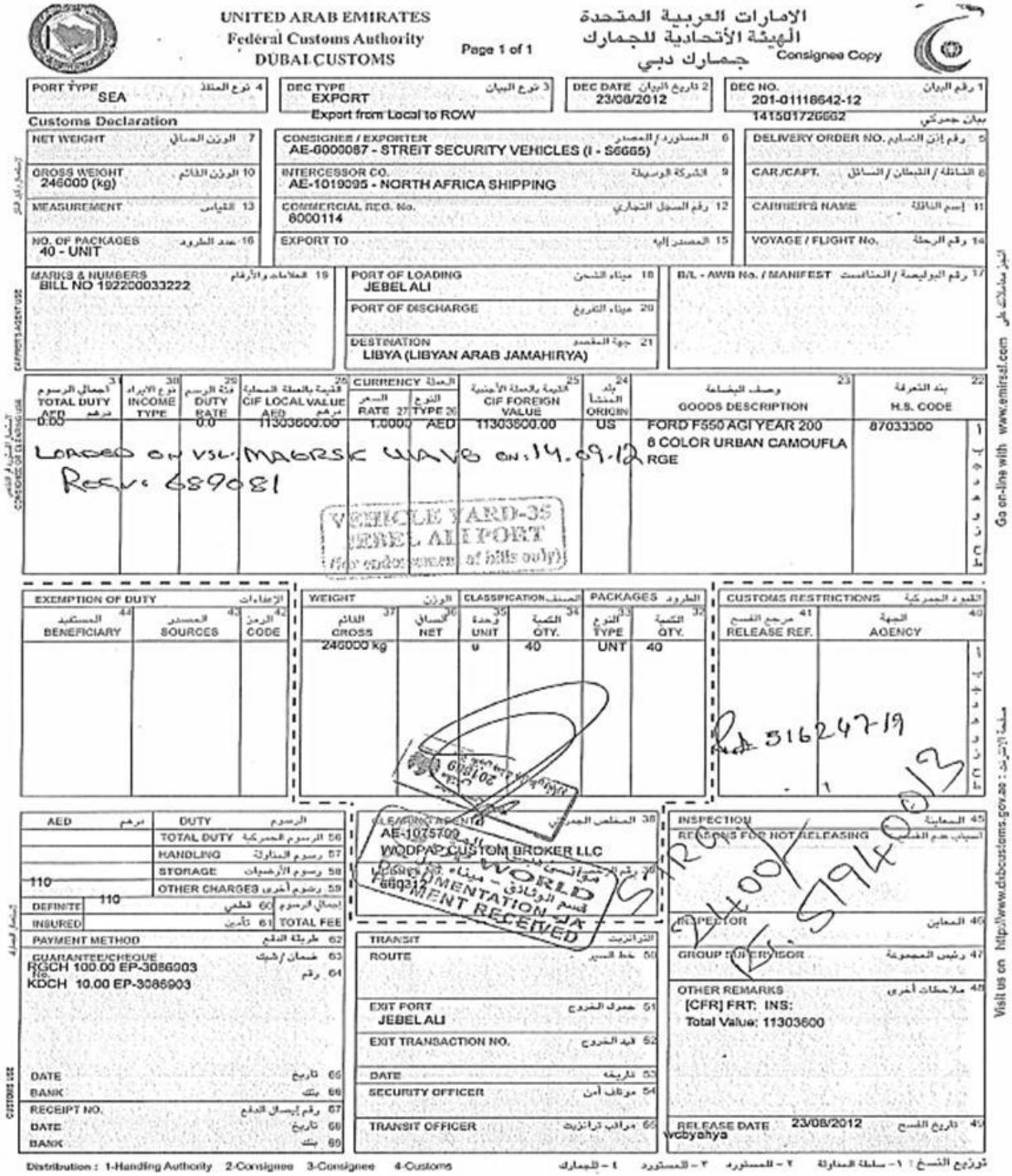

UNITED ARAB EMIRATES
Federal Customs Authority
DUBAI CUSTOMS

Page 1 of 1

الإمارات العربية المتحدة
الهيئة الأتحادية للجمارك
جمارك دبي

Consignee Copy

PORT TYPE: SEA
DEC TYPE: EXPORT — Export from Local to ROW
DEC DATE: 23/08/2012
DEC NO.: 201-01118642-12
141501726662

Customs Declaration

NET WEIGHT:
GROSS WEIGHT: 246000 (kg)
MEASUREMENT:
NO. OF PACKAGES: 40 - UNIT

CONSIGNEE / EXPORTER: AE-6000087 - STREIT SECURITY VEHICLES (I - S6665)
INTERCESSOR CO.: AE-1019095 - NORTH AFRICA SHIPPING
COMMERCIAL REG. No.: 6000114
EXPORT TO:

DELIVERY ORDER NO.:
CAR/CAPT.:
CARRIER'S NAME:
VOYAGE / FLIGHT No.:

MARKS & NUMBERS: BILL NO 192220033222

PORT OF LOADING: JEBEL ALI
PORT OF DISCHARGE:
DESTINATION: LIBYA (LIBYAN ARAB JAMAHIRIYA)

B/L - AWB No. / MANIFEST:

TOTAL DUTY AED	INCOME TYPE	DUTY RATE	CIF LOCAL VALUE AED	CURRENCY RATE	CURRENCY TYPE	CIF FOREIGN VALUE	ORIGIN	GOODS DESCRIPTION	H.S. CODE	
0.00		0.0	11303600.00	1.0000	AED	11303600.00	US	FORD F550 AGI YEAR 200 6 COLOR URBAN CAMOUFLA RGE	87033300	1

LOADED ON VSL: MAERSK WAVE ON: 14.09.12
Rec: 689081

VEHICLE YARD-35
JEBEL ALI PORT
(For gate exam of bills only)

EXEMPTION OF DUTY

BENEFICIARY	SOURCES	CODE

WEIGHT GROSS	WEIGHT NET	CLASSIFICATION UNIT	CLASSIFICATION QTY.	PACKAGES TYPE	PACKAGES QTY.
246000 kg		u	40	UNT	40

CUSTOMS RESTRICTIONS

RELEASE REF.	AGENCY
Ref 5162479	

	AED
TOTAL DUTY	
HANDLING	
STORAGE	
OTHER CHARGES	110
TOTAL FEE	110

DEFINITE:
INSURED:
PAYMENT METHOD:
GUARANTEE/CHEQUE: RGCH 100.00 EP-3086903
No.: KDCH 10.00 EP-3086903

CLEARING AGENT: AE-1075709 WODPAP CUSTOM BROKER LLC
Passport No.: F693212

WORLD DOCUMENTATION JA
PAYMENT RECEIVED

INSPECTION:
REASONS FOR NOT RELEASING:
INSPECTOR:
GROUP SUPERVISOR:

TRANSIT
ROUTE:
EXIT PORT: JEBEL ALI
EXIT TRANSACTION NO.:
DATE:
SECURITY OFFICER:
TRANSIT OFFICER:

OTHER REMARKS: [CFR] FRT: INS:
Total Value: 11303600

RELEASE DATE: 23/08/2012
vcbyahya

DATE:
BANK:
RECEIPT NO.:
DATE:
BANK:

Distribution : 1-Handling Authority 2-Consignee 3-Consignee 4-Customs

Go on-line with www.emirates.com
Visit us on http://www.dubaicustoms.gov.ae

Annex 27 Transfers and potential transfers of materiel from the UAE

1. In 2013, the *Sawaeq* brigade procured new materiel including APCs, uniforms and rifles.

Nimr APCs are produced in the UAE by Nimr Automotive (State-owned Tawazun group). The Panel requested information about these transfers, however, the UAE did not respond.

AR-M9F rifles, produced by JSCo Arsenal in Bulgaria, have not been documented in Libya before 2013. While Bulgaria notified the Committee in March 2014 of the transfer of 5,000 AR-M9F to the Libyan Ministry of Defence, Bulgaria informed the Panel that the materiel was never delivered to Libya.

In 2014, Libyan individuals offered AR-M9F rifles for sale on Facebook (see below photographs). Armament Research Services (ARES),[22] a specialist technical intelligence firm, monitors some restricted Facebook Libyan market pages, and provided the Panel with complete details about one AR-M9F (serial number AB 46 7222), which the Panel asked Bulgaria to trace. The Bulgarian authorities informed the Panel that the International Golden Group originally imported the weapon and that the end user was the UAE Armed Forces. The International Golden Group is a company based in Abu Dhabi, and was previously involved in a violation of the Libyan arms embargo (see S/2013/99, paragraph 81). The Panel asked the UAE to provide information about this transfer but the authorities did not respond.

Photographs: Example of ARM-9F rifles on sale on restricted Libyan market Facebook pages

Source: ARES, 2015

[22] www.armamentresearch.com.

Annex 28 Posts from Egyptian Air Force (EAF) Facebook page

Posted on 14 March 2015[23]
Translation: Picture of 10 March of MiG-21 – previously Egyptian- in the service of the Libyan air force. Armed with unguided Nasr bombs produced by Egypt, weight 250 kg General purpose bomb

Posted on 14 March 2015
Translation: Egyptian Nasr-250 bomb in his first official appearance on its Libyan MiG-21 fighter jet (formerly Egyptian).

[23] https://www.facebook.com/Egy.AF/photos/pb.115037968570990.-2207520000.1453415906./825292360878877/?type=3&theater.

Annex 29 Investigations related to the transfers of Armoured Personnel Carriers (APCs)

1. Since the adoption of resolution 2095 (2013), transfers of non-lethal military materiel to the Libyan government are no longer subject to the arms embargo. In recent months, it has become clear that the Committee considers non-armed military armoured vehicles as non-lethal materiel. However, the Panel believes that all transfers of APCs should be under embargo as they significantly increase the military capability of armed groups. In addition, most types of APCs identified by the Panel can easily be mounted with weapons after delivery. The Panel is also concerned about diversions of this materiel to militias.

Seizure of armoured vehicles in Greece

In February 2015, the Greek authorities seized 8 APCs produced by Streit Group on board a vessel bound to Libya. Documentation indicated that the vehicles were supposed to be delivered to Tripoli. The seizure was reported in the media in July 2015[24].

Since the adoption of Resolution 2095 (March 2011), transfers of non-lethal military materiel to the Libyan government is not under embargo anymore. However, the destination of the vehicles being Tripoli, the end-user could not be the Libyan interim government which is based in Bayda since 2014.

Greece wrote to the Committee to seek guidance and the Panel investigated the case. The deal has been signed at the beginning of 2014 when the Libyan government was still in Tripoli. Details of the case were provided separately to the Committee.

MSPV

In May 2015, Facebook pages related to the LNA published photographs showing the delivery of armoured vehicles in eastern Libya. The vehicles appeared to be consistent with those manufactured by Minerva Special Purpose Vehicles (MSPV) based in the UAE (see photographs below).

[24] 'Greece impounds military vehicles bound for Libya', IHS Jane's Defence Weekly, 23 July 2015. http://www.janes.com/article/53181/greece-impounds-military-vehicles-bound-for-libya

Photographs: Panthera T6 delivered in Eastern Libya in 2015

Source: LNA Facebook page, photographs posted on 1 May 2015

The Panel contacted the company to obtain information about the specific end-user of the materiel. MSPV provided the document below, which indicates that the vehicles were destined to the Ministry of Interior.

Letter from the former Interior Minister dated 18 December 2014 asking the Libyan ambassador to the UAE to intervene in the blockage of the transfer of 100 armoured vehicles

وزارة الداخلية

الرقم الاشاري 339/85/3
التاريخ / / 14 هجري
الموافق 2014/12/18 ميلادي

سعادة سفير دولة ليبيا
بدولة الإمارات العربية المتحدة

بعد التحية ...

تفيدكم وزارة الداخلية بدولة ليبيا بأن لديها شحنة لعدد (100) سيارة مدرعة ، جاهزة للشحن منذ خمسة أشهر تقريبا ، وقد تعطلت هذه الشحنة أكثر من اللازم رغم الحاجة الماسة إليها .

عليه نأمل من سعادتكم التدخل العاجل لتسهيل مهمة الشحن في أقرب وقت ممكن ، والتنسيق مع وزارة الدفاع ووزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة لتسهيل كافة الإجراءات .

عمر سالم رمضان السنكي
وزير الداخلية

دولة ليبيا
وزير
الداخلية
الحكومة الليبية المؤقتة

Source: MSPV

Annex 30 Leaked UAE emails

Email Chain apparently leaked from the UAE Ministry of Foreign Affairs

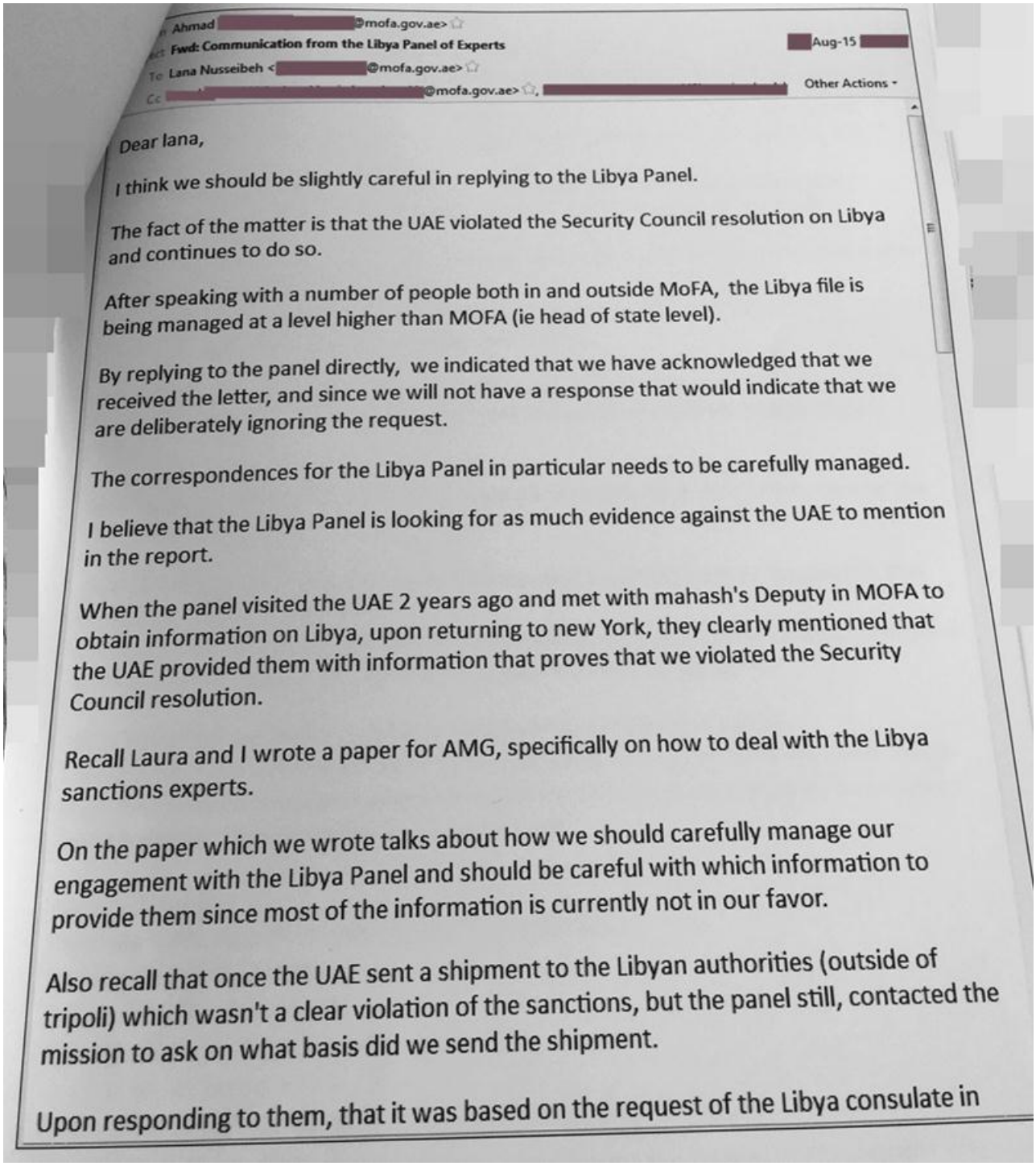

Ahmad [redacted]@mofa.gov.ae>

Fwd: Communication from the Libya Panel of Experts

[redacted]Aug-15[redacted]

To Lana Nusseibeh <[redacted]@mofa.gov.ae>

Cc [redacted]@mofa.gov.ae>, [redacted]

Other Actions

Dear lana,

I think we should be slightly careful in replying to the Libya Panel.

The fact of the matter is that the UAE violated the Security Council resolution on Libya and continues to do so.

After speaking with a number of people both in and outside MoFA, the Libya file is being managed at a level higher than MOFA (ie head of state level).

By replying to the panel directly, we indicated that we have acknowledged that we received the letter, and since we will not have a response that would indicate that we are deliberately ignoring the request.

The correspondences for the Libya Panel in particular needs to be carefully managed.

I believe that the Libya Panel is looking for as much evidence against the UAE to mention in the report.

When the panel visited the UAE 2 years ago and met with mahash's Deputy in MOFA to obtain information on Libya, upon returning to new York, they clearly mentioned that the UAE provided them with information that proves that we violated the Security Council resolution.

Recall Laura and I wrote a paper for AMG, specifically on how to deal with the Libya sanctions experts.

On the paper which we wrote talks about how we should carefully manage our engagement with the Libya Panel and should be careful with which information to provide them since most of the information is currently not in our favor.

Also recall that once the UAE sent a shipment to the Libyan authorities (outside of tripoli) which wasn't a clear violation of the sanctions, but the panel still, contacted the mission to ask on what basis did we send the shipment.

Upon responding to them, that it was based on the request of the Libya consulate in

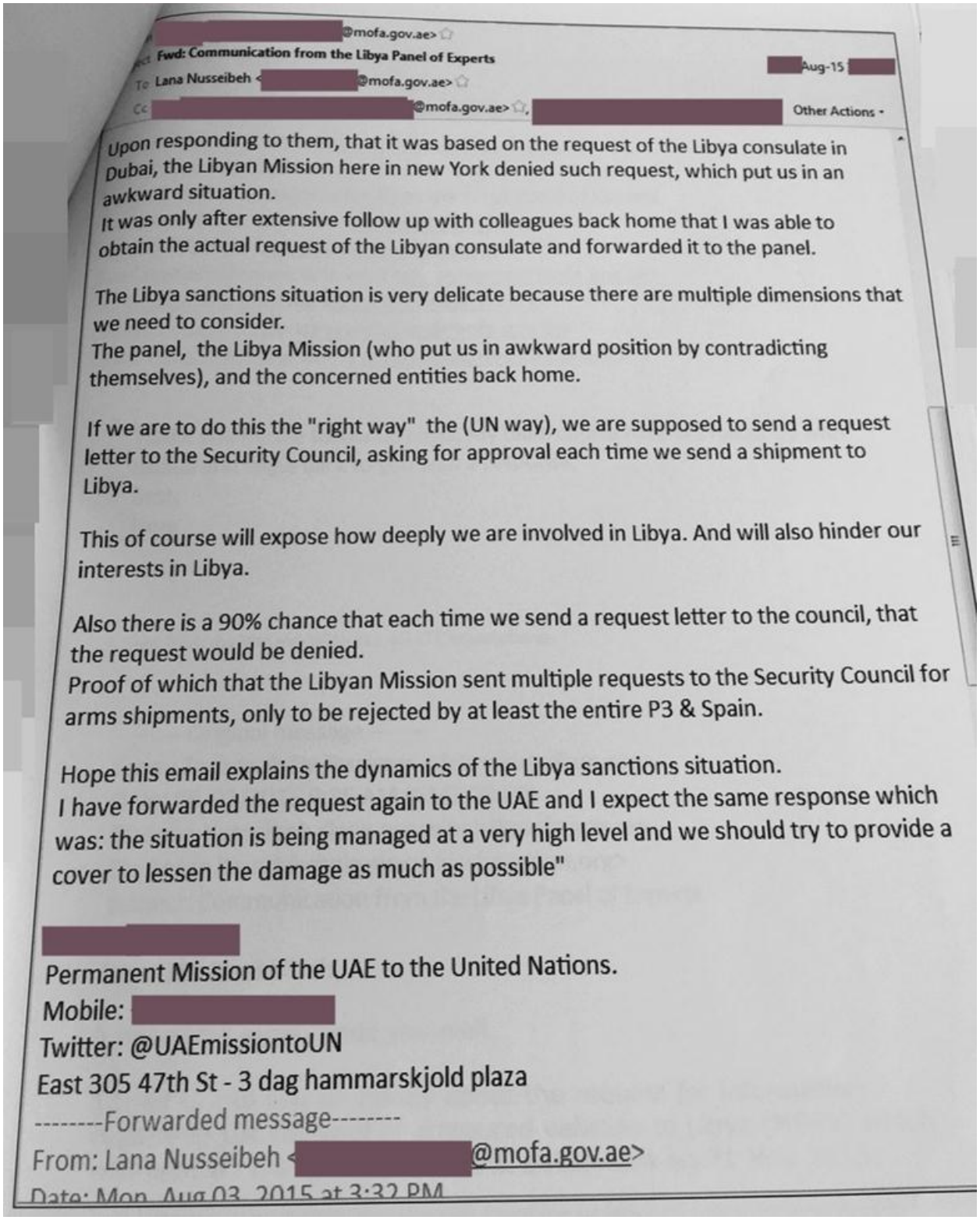

[redacted]@mofa.gov.ae>

Fwd: Communication from the Libya Panel of Experts

[redacted]Aug-15[redacted]

To Lana Nusseibeh <[redacted]@mofa.gov.ae>

Cc [redacted]@mofa.gov.ae>, [redacted] Other Actions

Upon responding to them, that it was based on the request of the Libya consulate in Dubai, the Libyan Mission here in new York denied such request, which put us in an awkward situation.
It was only after extensive follow up with colleagues back home that I was able to obtain the actual request of the Libyan consulate and forwarded it to the panel.

The Libya sanctions situation is very delicate because there are multiple dimensions that we need to consider.
The panel, the Libya Mission (who put us in awkward position by contradicting themselves), and the concerned entities back home.

If we are to do this the "right way" the (UN way), we are supposed to send a request letter to the Security Council, asking for approval each time we send a shipment to Libya.

This of course will expose how deeply we are involved in Libya. And will also hinder our interests in Libya.

Also there is a 90% chance that each time we send a request letter to the council, that the request would be denied.
Proof of which that the Libyan Mission sent multiple requests to the Security Council for arms shipments, only to be rejected by at least the entire P3 & Spain.

Hope this email explains the dynamics of the Libya sanctions situation.
I have forwarded the request again to the UAE and I expect the same response which was: the situation is being managed at a very high level and we should try to provide a cover to lessen the damage as much as possible"

[redacted]
Permanent Mission of the UAE to the United Nations.
Mobile: [redacted]
Twitter: @UAEmissiontoUN
East 305 47th St - 3 dag hammarskjold plaza

--------Forwarded message--------
From: Lana Nusseibeh <[redacted]@mofa.gov.ae>
Date: Mon, Aug 03, 2015 at 3:32 PM

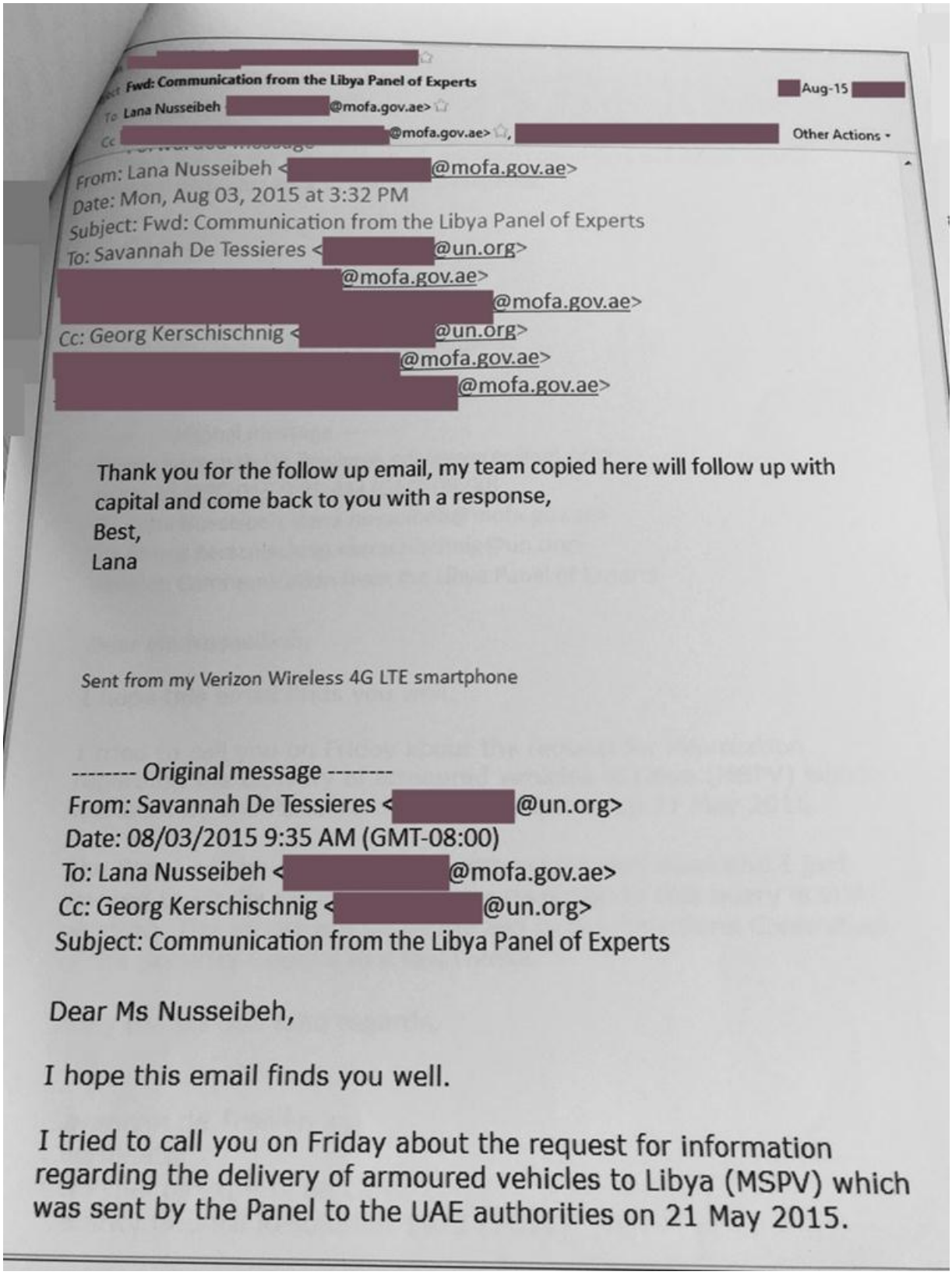

Fwd: Communication from the Libya Panel of Experts

[redacted] Aug-15 [redacted]

To Lana Nusseibeh [redacted]@mofa.gov.ae>

Cc [redacted]@mofa.gov.ae>, [redacted] Other Actions

From: Lana Nusseibeh <[redacted]@mofa.gov.ae>
Date: Mon, Aug 03, 2015 at 3:32 PM
Subject: Fwd: Communication from the Libya Panel of Experts
To: Savannah De Tessieres <[redacted]@un.org>
[redacted]@mofa.gov.ae>
[redacted]@mofa.gov.ae>
Cc: Georg Kerschischnig <[redacted]@un.org>
[redacted]@mofa.gov.ae>
[redacted]@mofa.gov.ae>

Thank you for the follow up email, my team copied here will follow up with capital and come back to you with a response,
Best,
Lana

Sent from my Verizon Wireless 4G LTE smartphone

-------- Original message --------
From: Savannah De Tessieres <[redacted]@un.org>
Date: 08/03/2015 9:35 AM (GMT-08:00)
To: Lana Nusseibeh <[redacted]@mofa.gov.ae>
Cc: Georg Kerschischnig <[redacted]@un.org>
Subject: Communication from the Libya Panel of Experts

Dear Ms Nusseibeh,

I hope this email finds you well.

I tried to call you on Friday about the request for information regarding the delivery of armoured vehicles to Libya (MSPV) which was sent by the Panel to the UAE authorities on 21 May 2015.

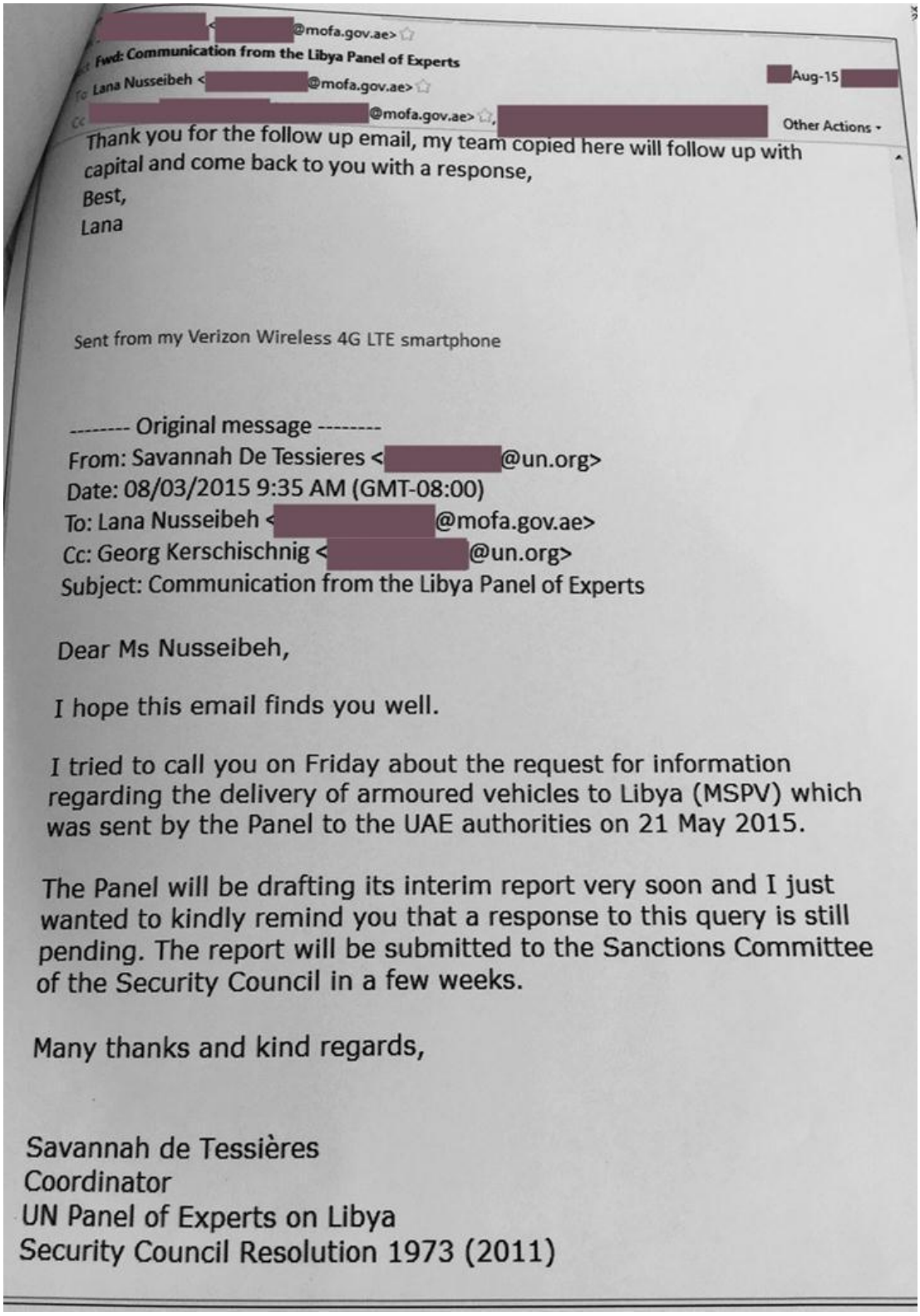

[redacted]@mofa.gov.ae>

Fwd: Communication from the Libya Panel of Experts

To: Lana Nusseibeh <[redacted]@mofa.gov.ae>

[redacted]Aug-15[redacted]

Cc: [redacted]@mofa.gov.ae>, [redacted]

Other Actions

Thank you for the follow up email, my team copied here will follow up with capital and come back to you with a response,

Best,

Lana

Sent from my Verizon Wireless 4G LTE smartphone

-------- Original message --------

From: Savannah De Tessieres <[redacted]@un.org>

Date: 08/03/2015 9:35 AM (GMT-08:00)

To: Lana Nusseibeh <[redacted]@mofa.gov.ae>

Cc: Georg Kerschischnig <[redacted]@un.org>

Subject: Communication from the Libya Panel of Experts

Dear Ms Nusseibeh,

I hope this email finds you well.

I tried to call you on Friday about the request for information regarding the delivery of armoured vehicles to Libya (MSPV) which was sent by the Panel to the UAE authorities on 21 May 2015.

The Panel will be drafting its interim report very soon and I just wanted to kindly remind you that a response to this query is still pending. The report will be submitted to the Sanctions Committee of the Security Council in a few weeks.

Many thanks and kind regards,

Savannah de Tessières
Coordinator
UN Panel of Experts on Libya
Security Council Resolution 1973 (2011)

Source: Confidential; redacted by the Panel

Annex 31 Investigation on potential transfers from Montenegro

1. In March 2015, the Panel was provided with an EUC signed by Khaled Alsherif on 15 December 2014 (see below). The document looks similar to previous EUC documents: the signature of Mr. Alsherif is consistent and the list of materiel is also consistent with the needs of armed groups in Libya. The EUC indicates that the Serbian registered brokering company, Tehnoremont, would purchase the materiel from the supplier, Montenegro Defence Industry.

The Panel contacted both Serbia and Montenegro to obtain further information and establish whether any contract had been signed and if any materiel had been transferred.

Serbia responded that Tehnoremont had never been in contact with Mr. Alsherif or been in possession of the EUC, nor had the company ever submitted a request to ship military equipment to Libya. The Serbian authorities also explained that there is no evidence in the records of the Ministry of Trade for the approval of the export of military materiel to Libya. Serbia also told the Panel that due to the sensitive situation in Libya, in June 2014, the authorities had recommended that arms and ammunition manufacturers desist from submitting licence request for exports to Libya and freeze ongoing transactions until further notice.

Montenegro said that no contract had been signed ‘related to submitted copy of the EUC’ and that no transfer had taken place. They did not deny the existence of the EUC.

EUC issued by the NSG Ministry of Defense

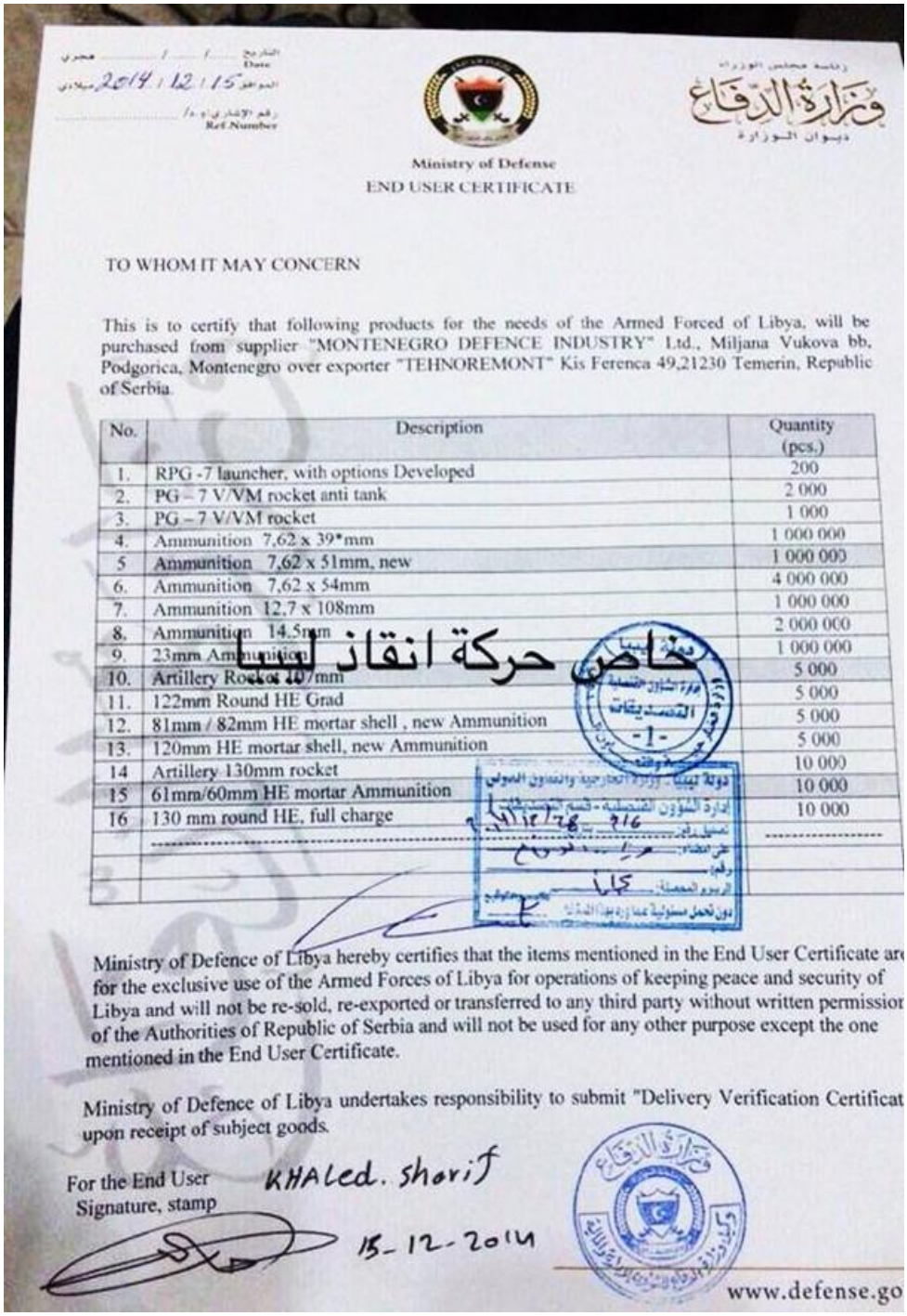

وزارة الدفاع
ديوان الوزارة

Ministry of Defense
END USER CERTIFICATE

TO WHOM IT MAY CONCERN

This is to certify that following products for the needs of the Armed Forced of Libya, will be purchased from supplier "MONTENEGRO DEFENCE INDUSTRY" Ltd., Miljana Vukova bb, Podgorica, Montenegro over exporter "TEHNOREMONT" Kis Ferenca 49,21230 Temerin, Republic of Serbia.

No.	Description	Quantity (pcs.)
1.	RPG -7 launcher, with options Developed	200
2.	PG – 7 V/VM rocket anti tank	2 000
3.	PG – 7 V/VM rocket	1 000
4.	Ammunition 7,62 x 39*mm	1 000 000
5	Ammunition 7,62 x 51mm, new	1 000 000
6.	Ammunition 7,62 x 54mm	4 000 000
7.	Ammunition 12,7 x 108mm	1 000 000
8.	Ammunition 14,5mm	2 000 000
9.	23mm Ammunition	1 000 000
10.	Artillery Rocket 40 mm	5 000
11.	122mm Round HE Grad	5 000
12.	81mm / 82mm HE mortar shell , new Ammunition	5 000
13.	120mm HE mortar shell, new Ammunition	5 000
14	Artillery 130mm rocket	10 000
15	61mm/60mm HE mortar Ammunition	10 000
16	130 mm round HE, full charge	10 000
	----------	----------

خاص حركة انقاذ ليبيا

Ministry of Defence of Libya hereby certifies that the items mentioned in the End User Certificate ar for the exclusive use of the Armed Forces of Libya for operations of keeping peace and security of Libya and will not be re-sold, re-exported or transferred to any third party without written permissio of the Authorities of Republic of Serbia and will not be used for any other purpose except the one mentioned in the End User Certificate.

Ministry of Defence of Libya undertakes responsibility to submit "Delivery Verification Certificat upon receipt of subject goods.

For the End User Signature, stamp KHAled. Sharif

15-12-2014

www.defense.go

Source: Confidential

Annex 32 Investigations about alleged transfers from Turkey

Information provided by Turkey in relation to alleged transfers reported in the Panel's previous report (S/2015/128)

1. In its last final report, the Panel reported two alleged transfers of military materiel by air from Turkey to Tripoli and Misrata.

In paragraph 184 of S/2015/128, the Panel reported that it had received first-hand information regarding the transfer of military materiel on a regular commercial passenger flight operated by Afriqiyah on 17 September 2014. The Panel interviewed a passenger of the flight who confirmed that while only 15 passengers had received their luggage, a significant number of wooden boxes of military materiel had been unloaded from the aircraft. After the submission of the last final report (S/2015/128), the Turkish authorities provided the Panel with the flight documentation, including the airway bill, which indicates that the cargo on board was a coffin and aircraft components for Afriqiyah.

In paragraph 185 of the same report, the Panel reported that it had received information about the transfer of military materiel on a flight operated by a Libyan air carrier, from Istanbul to Misrata on 13 November 2014. The Turkish authorities informed the Panel that following a check with their customs authorities, the flight only carried passengers' baggage and no cargo.

Annex 33 EUC from the NSG Ministry of Defense

التاريخ ...../...../..... هجري
Date
الموافق 2015/01/26 ميلادي
رقم الإشاري : و.د / 0456/57
Ref. Number

Ministry of Defense

رئاسة مجلس الوزراء
وزارة الدفاع
ديوان الوزارة

END USER CERTIFICATE

TO: DELTA INTERNATIONAL

This is to certify that following products for the needs of the Armed Forced of Libya, will be purchased from following supplier :

- UNITED ith. ihr. Ve ins. San.Tic. A. S.
- Addres: Barbaros Mah. Mor Sumbul Sok Deluxia Palace No 5. D 349 Bati Atasehir- Istanbul/ TURKEY.
- Tel: +902162903741
- Fax: +90216903740
- Email: muqdad.alhmadani@unitediq.com

No.	Description	Quantity (pcs.)
2.	Ammunition 23 mm for Ant-Aircraft Gun ZU-23 Round.	500,000
3.	Ammunition 14,5*114 mm for AA Gun Round.	500,000
4.	Ammunition 7,62x54 mm for machinegun PKT Round Linked.	500,000
5.	Ammunition 12,7x108 mm for machinegun DSHK	500,000
6.	Ammunition 23 mm for Ant-Aircraft Gun ZU-23 Round.	500,000
7.	Ammunition 14,5*114 mm for AA Gun Round.	500,000
8.	Night Vision (Goggles ATN NVG7 – XR5).	30
9.	Mortar Rounds 120.	1,000
10.	Mortar Rounds 81.	1,000
11..	Mortar Rounds 61	1,000
12.	Grad 122 mm Rocket (2000 – 40kg).	10,000
13.	Anti – Tank Launcher GP 135 MI.	2,000
14.	Rocket 9 M111M Fagot.	2,000
14.	Rocket 9M313 1 GLA -1 Kornet.	2,000
15.	Rocket Launcher 130	1,000
16.	Rocket 9 Launcher 107	1,000
17.	Canon "Field Gun" 106	1,000
18.	Launcher gp51g 1GLA - L	150

www.defense.gov.ly

رئاسة مجلس الوزراء
وزارة الدفاع
ديوان الوزارة

التاريخ ...../...../..... هجري
Date
الموافق 26./01./2015. ميلادي
رقم الإشاري : و. د / 0456./57..
Ref. Number

Ministry of Defense

Ministry of Defense of Libya hereby certifies that the items mentioned in the End User Certificate are for the exclusive use of the Armed Forces of Libya for operations of keeping peace and security of Libya and will not be re-sold, re-exported or transferred to any third party without written permission of the Authorities of supplier and will not be used for any other purpose except the one mentioned in the End User Certificate.

- The End User for the certificate that all of the facts cotained in the certificates are true and correct to the best knowledge and belif.
- This certificate is not allowed to be used to copies, it must be dealt with original.
- This certificate is viald for exporting formalities up to 30/12/2015.

Ministry of Defense of Libya undertakes responsibility to submit "Delivery Verification Certificate" upon receipt of subject goods.

Khalifh M. Ghwel,
First Deputy Prime Minister
and acting Minister of Defense

For the End User
Signature, stamp

www.defense.gov.ly

Annex 34 Haddad 1

Cargo manifest of Haddad 1 found on board the vessel

CARGO MANIFEST

VESSEL NAME : M/V. HADDAD 1 | VESSEL FLAG : BOLIVIA | PORT OF LOADING : SKENDERUN-TURKEY

SAILED DATE : 25.09.2015 | PORT OF DISCHARGING : MISURATA-LIBYA | MASTER NAME : MUSTAFA SABRA

B/L NO	SHIPPERS		CO: CONSIGNEE NF: NOTIFY	QUANTITY	DESCRIPTION		GROS WEIGHT
1	MAVİ DENİZ LOJİSTİK İÇ VE DIŞ TİC.LTD.ŞTİ. SİRİNEVLER MAH.İKPEVİ CAMİİ CAD.NO:DİZ BOK. NO:1/3 BAHÇELİEVLER-İSTANBUL	CO	DAR ALAHAM COMPANY TRABLUS STREET NO:143 TEL:0021891330995 MISURATA / LİBYA	1 CONTEYNER	1X20' GCNU:113417-6 SEAL NO: 898396 PLASTIC MAT 492000 PCS.		6.880,00 KGS
		NF	SAME AS CONSIGNEE				
2	TORUN SILAH TURİZM NAKLİYAT VE SİLAH SANAYİ LİMİTED ŞİRKETİ ÜRÜNLÜ-SEYDİŞEHİR / KONYA	CO	ASSEL INTERNATIONAL CO. TEL:0021891214799 MISURATA / LİBYA	1 CONTEYNER	1X40' MLCU: 820988-2 SEAL NO: 899374 VARIOUS HOUSEHOLD GOODS 578 PCS.		18.597,00 KGS
		NF	SAME AS CONSIGNEE				
			TOTAL :	2 CONTEYNERS		TOTAL:	25,487.00 KGS.

M/V HADDAD 1 MASTER LAPAZ

FİMAR Shipping Agency Company Iskenderun-TURKEY

CARGO MANIFEST

M/V. HADDAD I | VESSEL FLAG : BOLIVIA | PORT OF LOADING : ISKENDERUN-TURKEY

SAIL : 28.08.2015 | PORT OF DISCHARGING : MISURATA SEA PORT | MASTER NAME : MUSTAFA SABRA

B/L NO	SHIPPERS		CO: CONSIGNEE NF: NOTIFY	QUANTITY	DESCRIPTION		GROS WEIGHT
3	GAMSUM LOJİSTİK OTOM.SAN.PET.ÜRN.TAR.TEKS. GIDA GAYRİ MENKUL İTH.İHR.SAN.VE TİC.LTD.ŞTİ. Yeni Sanayi Street 16.Cad. 73 Dİlek No.16 ANTAKYA / TURKEY	CO	AL FARWOK CO. ALKOUMS / LIBYA	1 PCS.	1 UNIT CEMENT BULKER 65 M3 (COMPRESSOR.) MARKS :D.T.S. MODEL:2016 CHASSIS NO:NPSDTS05GF0113957		14.200,00 KGS
		NF	SAME AS CONSIGNEE				
			TOTAL :	1 PIECES		TOTAL:	14,200.00 KGS.

M/V HADDAD I MASTER LAPAZ

ÜMAR Shipping Agency Company Iskenderun-TURKEY

17

Cargo manifest provided by Turkey

CARGO MANIFEST

VESSEL NAME : M/V. HADDAD 1 | VESSEL FLAG : BOLIVIA | PORT OF LOADING : ISKENDERUN-TURKEY

SAILED DATE : 28.08.2015 | PORT OF DISCHARGING : BEYRUT | MASTER NAME : MUSTAFA SABRA

B/L NO	SHIPPERS		CO: CONSIGNEE NF: NOTIFY	QUANTITY	DESCRIPTION		GR WEI
1	YAVAŞÇALAR AV SPOR MALZEMELERİ SANAYİ VE TİCARET ANONİM ŞİRKETİ ATATÜRK M. TURGUT REİS CADDESİ NO:128 BALIKESİR	CO	SUDAN POLICE FORCE SUDAN	1 CONTEYNER	1X20' GCNU:113417-8 SEAL NO: 898398 (26 KAP) TARANCA FİŞEĞİ VE AV ÇADIRLARI İÇİN NET.		6.860,(
		NF	SAME AS CONSIGNEE				
2	TORUN SILAH TURİZM NAKLİYAT VE SİLAH SANAYİ LİMİTED ŞİRKETİ. ÜZÜMLÜ-BEYŞEHİR / KONYA	CO	YASSINE MIDDLE EAST COMPANY 102 MAIN ROAD BEYRUT-LÜBNAN	1 CONTEYNER	1X40' MLCU: 520586-2 SEAL NO: 896374 (578 KAP) YİVSİZ ÇİFTE AV TÜFEĞİ (400 ADET) YİVSİZ POMPALI AV TÜFEĞİ (3550 ADET) YİVSİZ OTOMATİK VE YARI OTM. AV TÜFEĞİ (960 ADET) HASIR KOMİDİN (63 ADET)		18.597
		NF	SAME AS CONSIGNEE				
			TOTAL :	2 CONTEYNERS		TOTAL:	25.457,(

M/V HADDAD I
MASTER
KAPAZ

CARGO MANIFEST

VESSEL NAME : M/V. HADDAD 1 | VESSEL FLAG : BOLIVIA | PORT OF LOADING : ISKENDERUN-TURKEY

SAILED DATE : 28.06.2015 | PORT OF DISCHARGING : MISURATA SEA PORT | MASTER NAME : MUSTAFA SABRA

B/L NO	SHIPPERS		CO: CONSIGNEE NF: NOTIFY	QUANTITY	DESCRIPTION		W
3	SAMSUM LOJİSTİK OTOM.SAN.PET.ÜRN.TAR.TEKS. GIDA GAYRI MENKUL İTH.İHR.SAN.VE TIC.LTD.ŞTİ. YeniSanayi Sitesi 16.Cad. 73 DiBlok No.16 ANTAKYA / TURKEY	CO NF	AL FARWOK CO. ALKOUMS / LIBYA SAME AS CONSIGNEE	1 PCS.	1 UNIT CEMENT BULKER 65 M3 (COMPRESSOR) MARKS :D.T.S. MODEL:2016 CHASSIS NO:NP9DTS065F0113857		14.2
			TOTAL :	1 PIECES		TOTAL:	14,200

M/V HADDAD I

Annex 35 Transfers of shotguns, hunting rifles and related ammunition

1. Transfers of shotguns, hunting rifles and related ammunition have been occurring on a regular basis since the revolution, in violation of the arms embargo. The Panel visited shops and stalls selling these types of materiel in 2013. In 2015, eyewitnesses confirmed that this type of shop is still operating in Misrata and Tripoli. Materiel is regularly transferred to Libya by boat, mainly from Turkey but also from Greece, Italy and Malta.

Updates on previously reported cases

Malta

2. The Panel visited Malta in July 2015, and requested updates on previously reported cases of transfers. The Maltese authorities said that the prosecution of the various Libyan and Maltese nationals involved was ongoing, and that the authorities would update the Panel in due course. They also mentioned another potential case of transfer to Libya involving Mr. Azzopardi, who has already been involved in two violations of the arms embargo. The Panel hopes to receive additional information as soon as possible.

Turkey

3. Turkey said it would provide updates on cases previously reported, once information became available (see S/2015/128, paragraphs 15 and 16 of Annex 21).

New investigations

Italy

4. In November 2015, media articles reported the seizure of 170 carbines and 200,000 rounds of ammunition concealed in containers in Genoa port and destined to Misrata.[25] Following a request for information, the Italian authorities informed the Panel that the Public Prosecution Office of Genoa had launched a criminal investigation and provided a detailed report of the seizure. The report indicated that the Italian Guarda di Finanza had discovered ‘the illegal entry of materiel into Italian territory without the necessary authorization from the Genoa Police and the attempt to violate the arms embargo on Libya’ in May 2015. The materiel was concealed at the bottom of a container which was declared as transporting ‘toys’. The Panel travelled to Genoa to inspect the materiel in January 2016.

[25] ‘Armi dirette in Libia, maxi sequestro in Porto a Genova’, La Republica, 6 November 2015, http://genova.repubblica.it/cronaca/2015/11/06/news/armi_dirette_in_libia_maxi_sequestro_in_porto-126765209/?refresh_ce.

Pictures: Air gun rifles seized by the Italian authorities

Source: Panel of Experts

5. Documentation provided to the Panel indicates that UAE-based companies originally purchased the materiel from three German firms.

6. Examination of the cargo manifest indicates that the shipper was North Africa Shipping, a company based in the UAE, which was previously involved in a violation of the arms embargo in 2012 (see Annex 26). According to their website, North Africa Shipping was founded in 1995 in Dubai with the aim of securing container shipments to Libya.

7. The Panel is of the opinion that these weapons were not intended as toys. Both the types of weapons discovered have muzzle velocities exceeding 200 metres/second, and the joule energy is 23 joule and 30 joule for the HW 80 and the 350 Magnum respectively, clearly establishing these weapons as firearms.

Turkey

8. Since January 2015, according to Turkey, its customs authorities have seized blank firing pistols and hunting rifles in two separate incidents in Ambarli Port in Istanbul. Legal action was commenced against two companies by the customs authorities. Turkey said it would provide the Panel with additional information on any developments related to the cases, as it became available. The Turkish authorities had already prevented an export from Ambarli Port in 2014 (see S/2015/128, Annex 21).

9. The Panel is currently investigating a potentially illicit transfer from Turkey to Libya, which was seized in Greece in September 2015 on board the Haddad 1 and included 5,000 shotguns produced by Torun in 2015, and ammunition produced by Yavascalar, two Turkish companies (see paragraph 154). The Panel has previously documented transfers of Torun materiel from Libya. In addition, Turkey provided detailed information about the case and informed the Panel that, in 2012, Yavascalar exported 325,000 "shotshells", and, in 2013, Torun transferred 5,000 shotguns to Libya in breach of the arms embargo. Turkey recently provided documentation about these transfers which the Panel is currently analysing.

10. Turkey reiterated to the Panel that materiel including "hunting rifles/cartridges, blank pistols and rubber bullets", are not subjected to exporting licences in Turkey. In 2013, Turkey contacted the Committee to request guidance about this issue. The Committee confirmed that this type of materiel is subject to the embargo. The Turkish authorities explained that, subsequently, they created a working group and circulated guidelines to all producers, exporters and relevant actors explaining that the transfer of this materiel required the approval of the Committee through the relevant Turkish authorities.

11. However, despite these efforts, since 2013 violations of the arms embargo involving transfers of this type of materiel from Turkey have continued.

12. For instance, in December 2015, the Panel examined 12 and 16 gauge shotguns that had been seized by the Tunisian military in 2015 on their way from Libya. These shotguns were produced by Torun in 2013 and 2014 (see Annex 36). The Panel is also investigating other cases.

13. Finally, some Turkish producers have also recently been posting advertisements onto Libyan Facebook groups focusing on arms sales highlighting the fact that they are considering Libya as a potential market.[26]

[26] Jenzen-Jones, N.R. & Michael Smallwood. 2016 (forthcoming). *Web Traffick: Analysing the online trade of small arms & light weapons in Libya*. Working Paper. Security Assessment in North Africa. Geneva: Small Arms Survey.

Annex 36 Additional information on arms transfers out of Libya

Transfers through Eastern borders

Egypt

1. During the mandate, the Panel has noted regular reports on seizures of weapons in the media and on the official *Facebook* page of the Egyptian armed forces, including from terrorist entities in the Sinai Peninsula.[27] Some of the photographs feature weapons that are typical of systems documented in Libyan arsenals.

Photograph of a member of *Ansar Beit al Maqdis* killed in the Sinai featuring an AK-103-2

Source: Facebook page of the Egyptian armed forces, 15 March 2015

2. The Panel met the Egyptian authorities in January 2016, and requested detailed information about transfers of arms from Libya to Egypt, including to groups in the Sinai and Gaza. They acknowledged that the security situation in Libya has a detrimental impact on Egypt, including the trafficking of arms. The authorities provided the Panel with quantitative data about seizures of arms operated in Egypt in 2015 (see Table below). However, the authorities did not provide details of the locations of these seizures, those involved, or the end-users, which would allow the Panel to investigate further. Despite repeated requests, the Panel has never been granted access to arms seized by the Egyptian authorities.

[27] https://www.facebook.com/Egy.Army.Spox.

Table: Weapons and ammunition seized by the Egyptian authorities in 2015

1

1600709E

Translated from Arabic

Weapons and ammunition seized by the Egyptian authorities in the period from January to December 2015

	Item	*Number*
1	7.62 x 39 mm calibre automatic rifle	17
2	Shotgun	483
3	Pistol	25
4	General-purpose machine gun	7
5	Sniper rifle	3
6	Rounds, various calibres	6 939

Source: Egyptian authorities

3. During its visit to Israel, the Panel also obtained data indicating that some of the arms trafficking routes to Egypt and Gaza are still in operation. Weapons, mainly including small arms, light weapons and related ammunition, are smuggled overland and via the Mediterranean Sea. Maritime smuggling routes originate in Benghazi and Tobruk through Marsa-Matruh and El Salloum in Egypt. Overland trafficking routes originate in Benghazi and flow consecutively from there through Tobruk, El Salloum, Marsa-Matruh, Alexandria, Cairo, and Suez to Gaza.

Transfers through western borders

Tunisia

4. During the Panel's last visit to Tunisia, prosecutors and investigators in charge of the Bardo28 and the Sousse[29] attack investigations told the Panel that the perpetrators, all Tunisians, had

[28] 'Le musee du Bardo attaque a Tunis', Reuters, 18 March 2015. http://fr.reuters.com/article/topNews/idFRKBN0ME1WZ20150318

[29] 'Un hotel attaque en Tunisie', Reuters, 26 June 2015. http://fr.reuters.com/article/topNews/idFRKBN0P61GC20150626

travelled to Libya to training camps in Sabratha at the end of 2014. According to them, the military materiel used during the attacks came from Libya.

5. Several seizures of arms from Libya were reported by the Ministry of Interior. For instance, a seizure made at the end of November was related to the same terrorist network that organized the Sousse attack (see below photograph). Some of the rifles, including an AK 103-2, are typical of those found in Libya.

Photograph of arms seized in a cache in Sousse in November 2015

Source: Ministry of Interior, Tunisia, December 2015

6. During the inspection of arms and ammunition originating from Libya, seized by the military on the border or in the southern militarised zone of the country, the Panel documented new shotguns produced by Torun (Turkey) (see below photograph). The Panel also documented ammunition of various calibres, including 7.62x51mm ammunition produced in Pakistan. The Panel had already documented this ammunition in Libya, and asked Pakistan to trace it in 2013. The ammunition was transferred from Pakistan to Qatar, which re-transferred it to Libya in 2011 in violation of the arms embargo (see S/2013/99, paragraphs 67 ff).

7. Following the inspection, the military also seized assault rifles including two FN FALs and 4 AK-type rifles.

Photograph: Torun 12 and 16 gauge shotguns seized when entering Tunisia from Libya

Source: Panel of Experts, Tunis, December 2015

8. The Panel also received the results of tracing requests regarding an FN FAL assault rifle seized by the Tunisian authorities in 2014. This was part of an order from 1981 and delivered to Qatar. This rifle was probably transferred by Qatar during the revolution (see S/2014/106, paragraph 57). This shows again how arms and ammunition transferred to Libya can proliferate outside the country.

Algeria

9. Statements from the Algerian authorities and media reports indicate that smuggling of arms from Libya to Algeria continues, and that a number of arms caches have been discovered in the south of the country.[30] In July, a network of arms traffickers smuggling materiel from Libya was reportedly dismantled in the Wilaya of Ghardaia.[31] In January 2016, the army announced that they had intercepted a convoy near the Libyan border, which included seven Libyan terrorists, arms and ammunition.[32]

---

[30] See, for instance, Walid Ramzi, 'Algeria seizes weapons on Libya border', Magharebia, 14 January 2015, http://allafrica.com/stories/201501150902.html;'Discovery of weapons cache near Libya border highlights ongoing militant threat to southern Algerian energy assets', IHS, 14 April 2015, http://www.janes.com/article/50690/discovery-of-weapons-cache-near-libyan-border-highlights-ongoing-militant-threat-to-southern-algerian-energy-assets.

[31] حجز أسلحة مهربة من ليبيا في غرداية. El Khabar, 11 July 2015, http://www.elkhabar.com/press/article/85184/%D8%AD%D8%AC%D8%B2-%D8%A3%D8%B3%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D9%85%D9%87%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%BA%D8%B1%D8%AF%D8%A7%D9%8A%D8%A9/#sthash.k6AGVbop.PYX8hlXx.dpbs.

[32] 'Illizi: arrestation de sept terroristes et saisie d'un lot d'armement', Algerie Presse Service, 12 January 2016. http://www.aps.dz/algerie/34707-illizi-arrestation-de-sept-terroristes-et-saisie-d%E2%80%99un-lot-d%E2%80%99armements-4rm-ouargla-sept-7-terroristes-de-nationalit%C3%A9-libyenne-ont-%C3%A9t%C3%A9-arr%C3%AAt%C3%A9s-mardi-dans-la-zone-de-hassi-kiout-illizi-par-les-%C3%A9l%C3%A9ments-d%E2%80%99un-d%C3%A9tachement-de-l%E2%80%99arm%C3%A9e-nationale-p

10. The Panel wrote to Algeria several times requesting a visit, but received no response. The Panel hopes that Algeria will agree to share information on this issue with the Panel or the Committee as soon as possible.

Transfers through southern borders

Niger

11. Following are examples of convoys transporting members of Sahelian armed groups, arms and other illicit goods intercepted in northern Niger between September 2014 and May 2015, based on information from several confidential official sources.

17 September 2014

12. Arrest of Abu Asseem, in charge of communications for Al Mourabitoun (QDe.141), on the Salvador Pass, on his way to Libya. Sudanese national; joined AQIM (QDe.014) in Tombouctou in 2012. The aim of his mission was to go and meet Mokhtar Belmokhtar (QDi.136) in Ajdabiya to make a video about the In Amenas attack.

10 October 2014

13. Six pick-up vehicles were intercepted transporting three tons of armaments for Mali. According to the statements of the occupants, the arms had been provided by an Algerian national living in Ubari, Libya, from the Tareq Ibn Ziyad branch of AQIM (QDe.014). He retrieved them from a cache in the desert. The arms were destined for Iyad Ag Ghali (QDi.316), leader of Ansar Eddine (QDe.135), to be distributed between Ansar Eddine and another group linked to AQIM in northern Mali.

4 February 2015

14. The French and Nigerien authorities intercepted a convoy of six vehicles, which included eight members of the MNLA transporting a large quantity of arms and ammunition, and EUR 539,000 in cash. They claimed it was collected from people supporting the MNLA in Libya, however sources believe that the money was from a ransom payment. The vehicles were prepared in Ubari, from where the convoy departed, the destination was Kidal.

2 May 2015

15. In the far north of the country, the Nigerien army discovered an abandoned vehicle containing 1,700 rounds for assault rifles, one 82mm mortar launcher, 27 60mm mortar rounds, eleven 107mm rockets, one PKM and 60 radios, which they told the Panel were from Libya. The owner of the vehicle was not identified.

Arrest of armed drug traffickers

16. In January 2015, Libyan nationals from Qatrun were intercepted in possession of cannabis they loaded in Chad. They were equipped with a PKM and 258 rounds of ammunition coming from Libya.

17. In February 2015, a convoy of two cars was intercepted in northern Niger transporting drugs from Niger to Libya. The occupants were Tebus of Libyan and Chadian nationalities living in Murzuq. They were arrested with a significant quantity of arms (see sect. V.E). The Panel received results of its tracing request regarding the four FN FALs, three of which were sold to Libya by Belgium in the 1970s (serial number 49328 ordered in 1972; 82455 in 1974 and 188990 in 1977), one was sold to the DRC in 1970.

18. Finally, the Nigerien army and gendarmerie have also conducted regular small seizures of arms and ammunition in the north of the country, originating from Libya, from gold prospectors around Djado Plateau, armed robbers and traffickers of various goods.

Table: Seizures operated in northern Niger by the Nigerien military Jan-Sept 2015

Date	Location	Individual	Materiel
12 January 2015	Chirfa	Tchadian national	1 handgun, 1 AK type rifle and 20 rounds of ammo
27 January 2015	FEN	-	1 RPG launcher, 2 PKM, 2 FAL assault rifles, 2 grenades and ammunition
27 January 2015	FEN	-	4 AK type rifles, 2 rockets, ammunition for AK and PKM, grenades and military uniforms
17 February 2015	Djado	Nigerien national	1 handgun VZOKNR and 6 rounds of ammunition
2 May 2015	24 bia	-	1 PKM, 1 82mm mortar launcher, 1700 rounds of ammunition, 27 60 mm mortar rounds, 11 107mm rockets, 60 radios
10 May 2015	Djado	Chadian nationals	160 rounds of 7.62x39mm ammunition
29 May 2015	Djado	Nigerien national, gold digger	1 handgun Falcon Sport
17 June 2015	Djado	Armed robbers, Nigerien nationals	3 AKs, 1 FAL and 75 rounds of ammunition
17 June 2015	24 bia	Chadian National	1 AK and 30 rounds of ammunition
2 July 2015	-	-	1 AK
10 July 2015	PMR DAO		1 PKM, 1 handgun, 1 RPG, 230 rounds of ammunition, 5 40mm rockets
17 July 2015	-	-	1 AK
19 July 2015	Djado	Chadian gold digger	1 AK and 4 rounds of ammunition
23 August 2015	Emi Fezzan, coming from Libya		1 AK

24 August 2015	Salvador	Chadian national	1 AK, 78 rounds of 7.62x39mm ammunition, 2 handguns and 71 rounds 7mm ammunition
25 August 2015	Emi Bouli	Malian nationals	2 PKM, 2 AK, 700 rounds of ammunition, 250 kg of cannabis,
27 August 2015	Emi Bouli	Libyan national	1 Ak and 28 rounds of ammunition

Source: Forces Armees du Niger, Oct 2015

Mali

19. Libyan military materiel is used by non-state actors in Mali, and has been documented in caches of terrorist groups in particular.[33] Information provided to the Panel by France in February and December 2015 indicates that, while the majority of arsenals maintained by terrorist groups in Mali come from Malian stockpiles, Libya is still a major source of materiel from them. According to the French authorities, 50 per cent of the materiel used by terrorist groups comes from Malian stockpiles, 40 per cent from Libya, and 10 per cent from other sources. With the clear diminution of seizures from Malian national stockpiles, Libya has become the main source of procurement for these groups.

20. Various types of materiel originating from Libya have been seized from a range of armed groups, mainly north of the Gao-Tombouctou line (see Table 2). While most of this materiel arrived in Mali after the imposition of the arms embargo on Libya, it is very difficult to provide accurate dates for their transfer to Mali. procurement chains.

21. Finally, the recent increase in violent clashes in Northern Mali between Malian armed groups suggests that these groups are likely to seek additional materiel.

Table: Types of materiel originating from Libya and used by terrorist groups in Mali
Source: French authorities, February 2015

Type of Materiel	Comments
Weapons systems	
Assault rifles	
Anti-tank rockets launchers	
Machine guns of various calibres	
Recoilless guns	Several SPG-9 types and 106 mm coming from Libya
Multiple rockets launchers	Between 4 and 6 BM 21 arrived from Sabha in early 2012
Vehicles	Several armoured BRDM-2 and dozens of technicals (pick-up trucks mounted with weapons systems)
Ammunition	
Small and medium calibres	Numerous boxes indicate Tripoli and Benghazi as original location of delivery

[33] Information confirmed by the Joint Mission Analysis Center of MINUSMA.

Mortar rounds	
Rockets	Several 107 mm rockets coming from Libya discovered in 2013
Anti-tank grenades	Several crates of PG rockets which markings indicate Benghazi, Tobruk and Tripoli as original location of delivery
Rifle grenades	NR 434 originate from Libyan stockpiles

Source: French authorities, February 2015

Annex 37 Libyan/Syrian trafficking network

1. The Panel confirmed the existence of a Libya-based network providing logistical support, including large quantities of arms, to Syrian rebels in the wake of the Libyan revolution. The Libyans involved with the network were all employed by either the Ministry of Interior or the Ministry of Defence. A part of its initial budget was provided by the NTC and it operated with the approval of at least a part of the NTC hierarchy. Syrian 'revolutionaries' in Tripoli participated in the daily operations.

2. Initially, supplies were gathered from existing stocks and a post-revolutionary surplus of arms. However, the quantity and quality of those weapons was considered insufficient by the end-users and facilitators. Subsequently, the Libyan network approached several arms brokers to import better quality materiel. Although the Panel has documented cases where EUCs signed by Libyan ministry officials were provided to suppliers, most of the materiel was never intended to remain in Libya.

3. The Tripoli-based *Syrian Revolution Monitoring Office* in Tripoli operated with the knowledge of high-ranking officers from within both civilian and military intelligence services, including Mustafa Nuh. The management of the office's activities, in terms of both finance and logistics, was in the hands of Ala' Abu Hafs and Fawzi al-Mu'ammari. A third Libyan security officer, Abdulhamed Elaleem, was used as a brokering agent traveling to meet with both the arms suppliers and the end-users from Syria. The Panel is still confirming additional names of those involved.

4. In Benghazi and the east, the collection of surplus arms destined for Syria was organized by the Rafallah al-Sahati Brigade, which was at the time under the command of Ismail Sallabi.[34] The Panel received reports that Rafallah al-Sahati received new and specific orders of materiel for transhipment to Syria and is still confirming such events.

5. Individual members of the network made personal profits from the smuggling operation through widespread corruption. They skimmed money from the operational costs, or kept certain quantities of the materiel.

6. Witness accounts, supported by corroborative data, indicate that finance and logistics were provided from several Gulf States including Qatar. They further confirm the Panel's previously reported information (see S/2014/106, paragraphs 191-194). The Panel has contacted Saudi Arabia to clarify two reports of the involvement of Saudi nationals.

7. The same sources indicate that the arms were flown or shipped to Syria's neighbouring countries, notably Turkey and Lebanon, confirming the Panel's earlier findings. The Panel previously reported on transfers to Syria via Lebanon (see S/2014/106 paragraphs 195-196) and Turkey (see S/2014/106 paragraphs 183-190). Two sources also mentioned transfers to Syria via Jordan.

[34] Reuters, 'Libya militia leader plays down shift to military command', 26 September 2012, http://www.reuters.com/article/us-libya-militia-idUSBRE88P1GD20120926

8. Following requests from the Panel, Turkey responded that since March 2011 no military materiel was transferred from Libya to Turkey and Jordan replied that it had not detected any entry of Libyan weapons, not allowing the use of its territory for such purposes.

9. So far, the Panel has identified the involvement of this network in three transfers to Syria and it expects that more will follow.

10. Firstly, information from confidential sources indicates that the network was responsible for loading three containers of arms on board the Letfallah II in April 2012 (see paragraphs 171-182 of S/2013/99). Secondly, the Panel also found that the January 2013 delivery of Caracal pistols to Mitiga (see paragraphs 125-131 of S/2015/128) was in part destined to be transferred onwards to Syria. The Panel is not yet in a position to report on the third case.

11. It should be highlighted that although attempts were made to create a single coordination mechanism for all transfers to Syria, parallel channels continued. Sponsoring States worked through preferred agents; other supply lines were more directly under the control of the Syrian opposition; and a third factor was the geographical distance between operations from eastern and western Libya.

12. The Panel has also contacted Syria to obtain additional information on the individuals involved and awaits its response.

Annex 38 Investigation about Nour M

1. The Panel reported the seizure of 1,100 tons of ammunition for assault rifles and machine guns in its previous report (see S/2015/128, paragraphs 142 ff). Information collected at this time indicated that the shipment was heading to Libya and had been signed by Khaled Al-Sherif. The Panel obtained additional evidence proving that the shipment was bound for Turkey. Information obtained by the Panel indicates that the shipment was intended to be transferred through Turkey to Syria.

2. The Panel analysed maritime traffic data, which indicates that the Nour M was not headed towards Libya, but to the eastern Mediterranean (see below for a snapshot of the last leg of the trip). In addition, the Panel was provided with transcripts of the interviews with the crew members arrested on board in Greece, which confirmed that the vessel was heading for Iskenderun.

3. From the various interviews, it appears that the captain, of Turkish nationality, and his first mate were aware of the nature of the materiel being transported on board and of the real destination of the vessel but kept this information from the rest of the crew, telling them that they were transporting chemical or plastic material and heading to Libya.

4. One crew member saw a document on the bridge indicating that the cargo was ammunition. In addition, during his initial interview by the Greek security forces, he declared to the authorities: *"I have to add that at a certain point the Captain changed our initial route and when I asked him why he did that he answered that we would go to Iskenderun, Turkey, we would unload there some containers and we would continue with the remaining 6 containers to Libya. I asked the Turkish crew whether they knew about our route to Iskenderun and they said that they knew from the start".*

5. The Panel requested information from Turkey about the brokering and transport companies registered in Turkey: the deal was brokered by TSS Silah ve Savunma Sanayi Dis Ticaret Limited Sirketi and the vessel belonged to TSS Group Tutun ve Sigara Sanayi ve Dis Ticaret Limited Sirketi.[35]

6. These companies have reportedly been involved in illicit activities in the past.[36] The Panel also requested that Turkey provide information regarding the financial transaction. It responded to the Panel that "*brokering activities have not been regulated in Turkey yet and therefore brokers do not have to apply to permission for transaction which do not involve Turkish producers/buyers if the cargo does not touch Turkish soil*". Turkish authorities were not able to provide records of financial transactions, as they are protected under Turkish legislation and may not be revealed without a court order. Finally, despite the Turkish companies violating the arms embargo against Libya, to the Panel's knowledge there are no prosecutions of these companies.

[35] According to the Turkish authorities, this company changed its name to 'Alrazi Group Insaat Otel Turizm Isletmeciligi Sanayi ve Dis Ticaret Limited Sirketi' on 5 November 2014

[36] See, for instance, https://reportingproject.net/troubles_with_big_tobacco/documents/OCCRP_tobacco-11.pdf, or Wikileaks cables 09ANKARA1799, 09STATE113007, 09STATE95661.

7. The Panel has also recently written to Ukraine, from where the shipment departed, to obtain additional information.

8. Finally, the Panel is concerned about the status of the materiel seized in Greece, which includes 1,100 tons of ammunition for assault rifles and machine guns (32 million rounds). The Panel understands the language used in paragraph 20 of resolution 2213 (2014) – 'dispose' – to mean the eventual destruction of the seized materiel. The Greek authorities informed the Panel that in the framework of the international efforts to counter ISIL, a multilateral program was underway for the 'disposal' of part of the seized ammunition as a contribution of Greece in this regard.

Map: Last leg of the trip of the Nour M

Source: Lloyd's List

Annex 39 Tracing of arms seized in Syria

Tracing of arms seized by the Syrian authorities from the opposition which are likely to have come from Libya

1. During its visit to Syria in December 2014, the Panel was provided with a 60-page list of weapons systems which the authorities consider may have originated from Libya, and which were seized by the Syrian army. However, owing to the inaccurate identification of the systems, and in many cases only partial marking information, the Panel was only able to request Belgium to trace 20 FAL assault rifles.

2. Belgium responded that it was unable to trace five of the items because of insufficient details. Belgium explained that eight of the weapons had likely been sold to Libya; two had definitely been sold to Libya; four to the United Arab Emirates; and one to Kuwait (see Table 1).

Table 1: Results of tracing requests of FN FALs seized in Syria

	Markings	Results of tracing request
1.	41751	Client number. The rifle is likely to be part of an order made by Libya in 1972.
2.	163858	Client number. The rifle is likely to be part of an order made by Libya in 1975.
3.	188187; 190113; 201019; 203520; 208604; 203854	Client numbers. The 6 rifles are likely to be part of an order made by Libya in 1977.
4.	1013641	Serial Number. The rifle is part of an order made by Libya in 1973.
5.	1243240	Serial Number. The rifle is part of an order made by Libya in 1975.
6.	1297391	Serial Number. The rifle is part of an order made by Abu Dhabi in 1976.
7.	1436040; 1437404; 1473503	Serial Numbers. The 3 rifles are part of an order made by Abu Dhabi in 1978.
15.	1666463	Serial Number. The rifle is part of an order made by Kuwait in 1985.

3. While this further confirms that the Syrian opposition is using materiel that was transferred from Libya, it is proving very difficult to obtain information about the chain of transfer of this specific materiel.

4. The Panel contacted Syria in December 2015 to obtain additional information about potential transfers from Libya which the authorities may have detected. A response is still pending.

Annex 40 CBL cheques to BRSC

Copies of alleged Central Bank cheques made out to the BRSC, and translations thereof

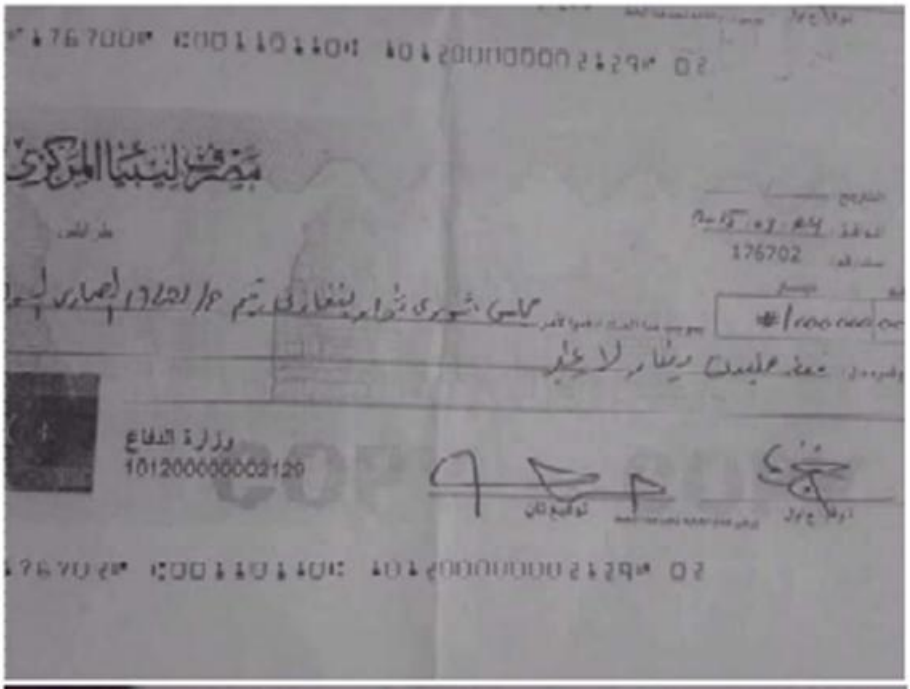

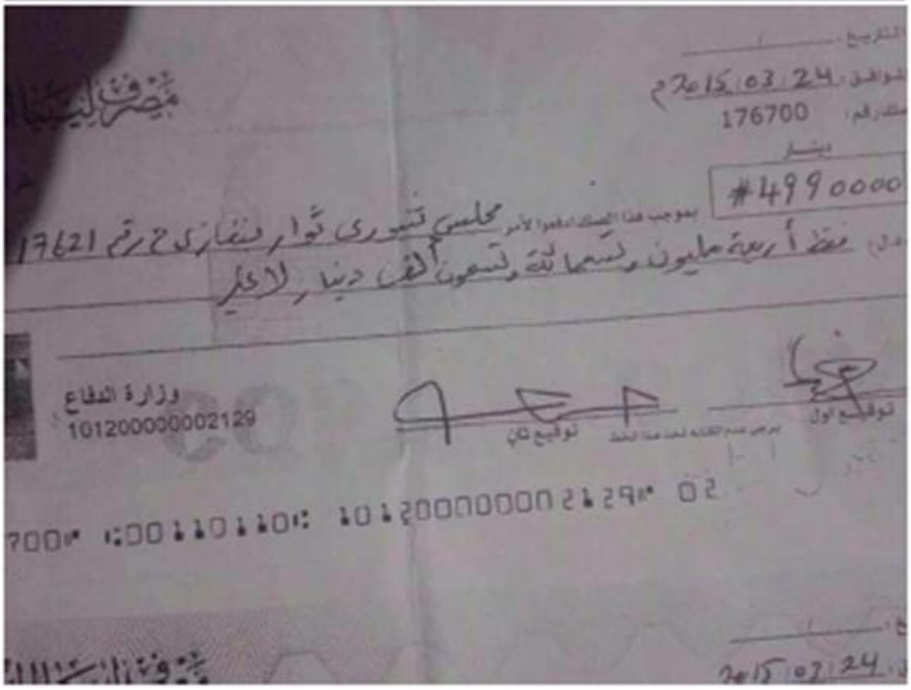

Central Bank of Libya, Tripoli

Date: 24 March 2015

Cheque number: 176702

Dinars	Dirhams
1 000 000	00

Pay to the order of: Shura Council of Benghazi Revolutionaries, account number 17621 [*illegible*]

The sum of: one million dinars only

Ministry of Defence

101200000002129

First signature: [*Illegible*]

Second signature: [*Illegible*]

Please do not write below this line.

Central Bank of Libya, Tripoli

Date: 24 March 2015

Cheque number: 176700

Dinars	Dirhams
4 990 000	00

Pay to the order of: Shura Council of Benghazi Revolutionaries, account number 17621

The sum of: Four million nine hundred and ninety thousand dinars only

Ministry of Defence

101200000002129

First signature: [*Illegible*]

Second signature: [*Illegible*]

Please do not write below this line.

Annex 41 NOC statement

NOC statement on its responsibilities regarding the distribution of fuel

بيان المؤسسة حول ما تناقلته وسائل الاعلام بخصوص تهريب الوقود عبر المنافذ البحرية

اطلعت المؤسسة الوطنية للنفط على ما تناولته بعض وسائل الاعلام المحلية والعالمية بشأن تهريب الوقود المدعوم عبر المنافذ البحرية وفي هذا الخصوص تؤكد المؤسسة أنها قد نبهت مرارا الى خطورة هذا الموضوع وأخطرت مكتب النائب العام وكذلك الجهات المختصة بالدولة الليبية وزودتها بالمعلومات والبيانات المتوفرة عن هذا الموضوع والتي بدورها يمكن لها أن تتواصل وتتعاون مع الجهات الدولية بهذا الخصوص.

كما أن المؤسسة تطالب من جديد كل الجهات المعنية بالقيام بواجباتها ومسئولياتها بهدف المحافظة على مقدرات البلاد والحد من هذا التزيف الذي يؤثر على حياة المواطن ويستهدف مقدرات الوطن وقدراته المالية.

ومن المعلوم أن المؤسسة الوطنية للنفط توفر الوقود للسوق المحلي من خلال شركة البريقة لتسويق النفط والتي بدورها تقوم بتخزين ومناولة الوقود وتوزيعه عبر قنوات التوزيع المعتمدة والمتمثلة في شركات التوزيع المعتمدة ((لا تتبع إدارياً المؤسسة الوطنية للنفط)) وعلى كبار المستهلكين وهم الشركات الوطنية الكبرى مثل الشركة العامة للكهرباء والشركة العامة للنقل البحري والخطوط الليبية ....

حفظ الله ليبيا

المؤسسة الوطنية للنفط

27 يوليو 2015م

Annex 42 INTERPOL Red Notice on Mr. D'Aloja

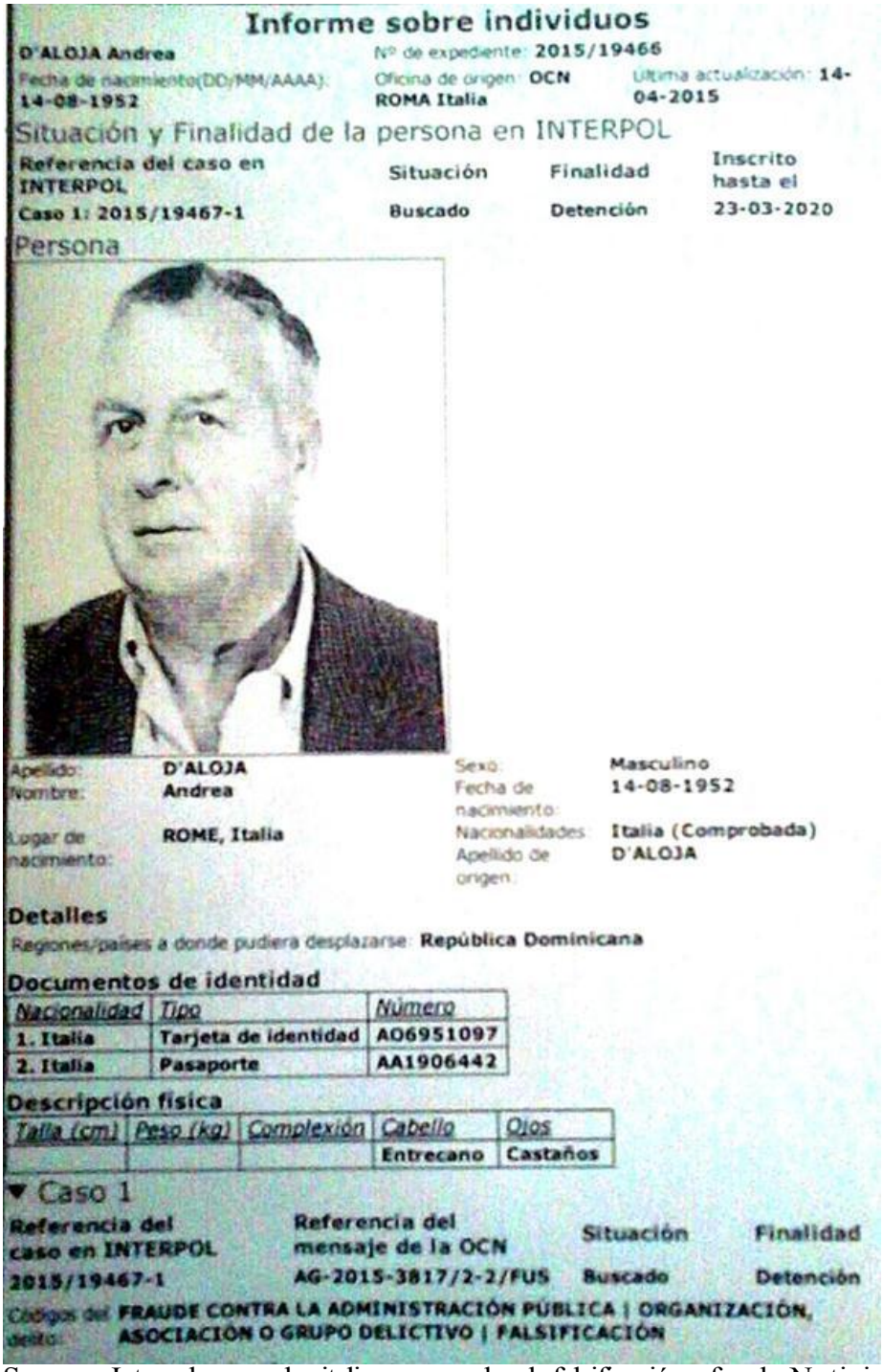

Informe sobre individuos

D'ALOJA Andrea
Fecha de nacimiento(DD/MM/AAAA): 14-08-1952
Nº de expediente: 2015/19466
Oficina de origen: OCN ROMA Italia
Última actualización: 14-04-2015

Situación y Finalidad de la persona en INTERPOL

Referencia del caso en INTERPOL	Situación	Finalidad	Inscrito hasta el
Caso 1: 2015/19467-1	Buscado	Detención	23-03-2020

Persona

Apellido: D'ALOJA
Nombre: Andrea
Lugar de nacimiento: ROME, Italia
Sexo: Masculino
Fecha de nacimiento: 14-08-1952
Nacionalidades: Italia (Comprobada)
Apellido de origen: D'ALOJA

Detalles

Regiones/países a donde pudiera desplazarse: República Dominicana

Documentos de identidad

Nacionalidad	Tipo	Número
1. Italia	Tarjeta de identidad	AO6951097
2. Italia	Pasaporte	AA1906442

Descripción física

Talla (cm)	Peso (kg)	Complexión	Cabello	Ojos
			Entrecano	Castaños

▼ Caso 1

Referencia del caso en INTERPOL	Referencia del mensaje de la OCN	Situación	Finalidad
2015/19467-1	AG-2015-3817/2-2/FUS	Buscado	Detención

Código del delito: FRAUDE CONTRA LA ADMINISTRACIÓN PÚBLICA | ORGANIZACIÓN, ASOCIACIÓN O GRUPO DELICTIVO | FALSIFICACIÓN

Source: Interpol apresa dos italianos acusados de falsificación y fraude, Noticias Sin, 22 July 2015, http://www.noticiassin.com/2015/07/interpol-apresa-dos-italianos-acusados-de-falsificacion-y-fraude.

Annex 43 Fahmi Slim's smuggling network

1. One individual stands out in the fuel smuggling business from Zwara. All the sources indicate his name and activities: Fahmi Ben Khalifa, a.k.a. Fahmi Slim. He has a long record of smuggling. During the Qadhafi regime he was imprisoned for a period for drug smuggling.

2. Maltese authorities and sources on the ground have linked him with two vessels that are involved in fuel smuggling: Basbosa Star (IMO 8846838) and Amazigh F (IMO 7332488).

Basbosa Star

The vessel flies the Republic of Palau flag and is owned and managed by:

IMO number	Role	Name of company	Address	Date of effect
5723374	Beneficial Owner	ADJ SWORDFISH LTD	22, Trig tal-Mensija, San Gwann, SGN 1608, Malta.	since 25/03/2013
5723374	Ship manager/Commercial manager	ADJ SWORDFISH LTD	22, Trig tal-Mensija, San Gwann, SGN 1608, Malta.	during 02/2013
5678752	Registered owner	ADJ SHIPPING CO	Care of ADJ Swordfish Ltd , 22, Trig tal-Mensija, San Gwann, SGN 1608, Malta.	during 02/2013
9991001	ISM Manager	UNKNOWN		since 01/11/1997

Source: equasis.org

Source: marinetraffic.com

3. Further research on the companies involved (which share the same address in Malta) shows that ADJ Swordfish Ltd. changed its name to ADJ Trading Ltd. on 26 February 2014, the shareholders of which are as follows:

Involved Party	Address	Nationality
FAHMI BEN KHALIFA 560147C	SARAGE EL ISLAM, CITY OF TRIPOLI TRIPOLI STATE OF LIBYA	LIBYAN

Shares

Type	Class	Issued Shares	% Paid up	Nominal Value Per Share in EUR
Ordinary		330,000	100.0	1.000000

Involved Party	Address	Nationality
DARREN DEBONO 49474M	22, MENSIJA ROAD, SAN GWANN SGN 1608 MALTA	MALTESE

Shares

Type	Class	Issued Shares	% Paid up	Nominal Value Per Share in EUR
Ordinary		330,000	100.0	1.000000

Involved Party	Address	Nationality
AHMED IBRAHIM HASSAN AHMED ARAFA 46447A	8, SIMOHA, ALEXANDRIA EGYPT	EGYPTIAN

Shares

Type	Class	Issued Shares	% Paid up	Nominal Value Per Share in EUR
Ordinary		330,000	100.0	1.000000

Source: Maltese Registry of Companies

4. The company's operational address (ADJ Swordfish Limited) is PO Box 105, 1045, Majuro, Marshall Islands. This address is shared by the company Basbosa Shipping Company Limited, which is the registered owner of the Amazigh F.

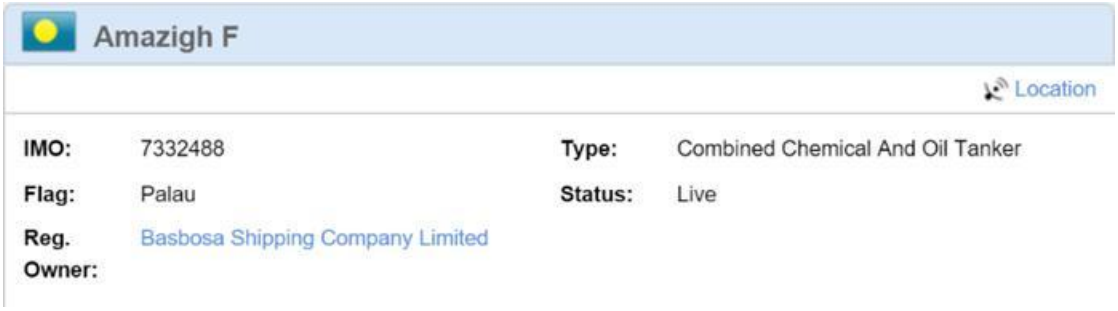

Source: Lloydsintelligence.com

5. The Amazigh F changed her name and registered owner in December 2015. The new name is Sea Master X and the new registered owner is Sea N 10 Company Limited, still located in the Marshall Islands, with the ship flying the Palau flag.[37]

6. Both vessels approached the Libyan coast during 2015, most of the times following the pattern of smugglers, that is to say, shutting down the AIS system when getting close to the Libyan coast.

7. The Basbosa Star approached Libya on 29 March 2015, 14 May 2015, 29 June 2015, 4 July 2015 and 17 July 2015. Within the same period the Amazigh F did so on 18 April 2015, 5 June 2015 and 5 July 2015.

8. Both vessels have been detected alongside each other on the following dates and coordinates between January and September 2015[38]:

Date	Lat	Lon
12/02/2015	35,9175	14,83333
04/04/2015	35,90417	14,82639
01/07/2015	35,91889	14,82167
02/07/2015	35,91778	14,82083
12/07/2015	35,91361	14,8175
13/07/2015	35,91278	14,81778
16/09/2015	35,91639	14,81722
18/09/2015	35,91472	14,81778
19/09/2015	35,91444	14,81722
24/09/2015	35,90306	14,82306

Source: AIS data by Lloyd's

9. It should be noted that the positions in the table are on the limits of Maltese territorial waters.

[37] The change of the names of vessels, flags or addresses, is a standard practice within criminal groups in order to make it difficult to trace them. Links between companies, vessels and individuals have a limited validity over time.

[38] It is not a regular maneuver for vessels to be alongside out of port. This is usually intended to facilitate ship-to-ship operations, such as exchange of goods or rescue operations. It is to be remarked that constraints imposed on the calculus reduce the number of ship-to-ship operations that both vessels may have had.

10. Both vessels have also been alongside another vessel, Solia (IMO 6823131), on the following dates:

Date	Vessels
03/09/2015	BASBOSA-SOLIA
04/09/2015	BASBOSA-SOLIA
11/09/2015	AMAZIGH F-SOLIA
12/09/2015	AMAZIGH F-SOLIA
26/09/2015	BASBOSA-SOLIA
26/10/2015	BASBOSA-SOLIA
31/10/2015	BASBOSA-SOLIA

Source: AIS data by Lloyd's

11. Solia approached the vicinity of Zwara on 8 May 2015 (5 nautical miles off the coast) and on 15 June 2015. For the rest of 2015 the vessel remained around 12 miles off the Maltese coast.

12. One of the partners of Fahmi Slim in ADJ Trading Limited, Darren Debono, also owns the company Andrea Martina Limited (C41309, Maltese Registry of Companies), which also operates the vessel Bonu 5,[39] as can be seen in the following documents:

[39] This reinforces the links between Fahmi Slim, Darren Debono, and their companies.

OPERATORS OF VESSELS OTHER THAN PASSENGER VESSELS CERTIFIED TO PLY FOR HIRE OR REWARD WITHIN THE PORTS, INTERNAL WATERS AND TERRITORIAL WATERS OF MALTA

issued under the COMMERCIAL VESSEL REGULATIONS,S.L 499.23

Licensing & Small Ships Registration Department

Ports and Yachting Directorate

Transport Malta

Malta Transport Centre, Marsa MRS 1917 Malta. Tel: +356 21222203 Fax: +356 22914599 info.tm@transport.gov.mt www.transport.gov.mt

Operator/Licence Holder Name	Type of Vessel	Name of Vessel	Off/Reg. No	Minimum No. of Crew
Cassar Enterprises Limited	A' Frame Derrick Barge	SEA WOLF II	01208	6+4
Cornflower Shipping Limited	Bunker Barge	SEAGULL I	05048	4
EM Fuels Limited	Bunker Barge	SALVATUR	02359	4
EM Fuels Limited	Bunker Barge	SOLIA	6823131	20 (MSD)
Go Fuels Ltd.	Bunker Barge	VANNA	7928706	14 (MSD)
Go Fuels Ltd.	Bunker Barge	SAN BERT II	01807	4
Go Fuels Ltd.	Bunker Barge	BAWA I	05882	5
Go Fuels Ltd.	Bunker Barge	ELAURA	09755	15
Macoil (Malta) Limited	Bunker Barge	VEMAOIL XX	07775	20 (MSD)
Macoil (Malta) Limited	Bunker Barge	VEMAOIL XI	08845	18 (MSD)
Triva Shipping Company Limited	Bunker Barge	VALLIERE	14720	5
Valetta Bunkers Limited	Bunker Barge	BALLUTA BAY	8013091	14
Valetta Bunkers Limited	Bunker Barge	SALINA BAY	8013118	14 (MSD)
Port Logistics Operations Ltd	Dedicated Pilot Boat	DELTA	11247	4+2
Port Logistics Operations Ltd	Dedicated Pilot Boat	FOXTROT	13593	12+2
Port Logistics Operations Ltd	Dedicated Pilot Boat	BRAVO 1	05601	8+2
Port Logistics Operations Ltd	Dedicated Pilot Boat	ECHO I	11720	6+2
Emarine Ltd	Dipper Dredger	AVE CAESAR	13094	3
Cassar Enterprises Limited	Flat Barge	B45	10477	n/a
Emarine Ltd	Grab Dredger	MAGNUS	10391	4
Emarine Ltd	Hopper Barge	SAN PAOLO	12692	6
Port Logistics Operations Ltd	Pilot Boat	ALFA 1	03424	4+2
Port Logistics Operations Ltd	Pilot Boat	OHIO	14866	8+2
A & J Company Ltd	Supply Vessel	MARIA C	06555	12+4
A & J Company Ltd	Supply Vessel	MIGGI	01980	12+4
A & J Company Ltd	Supply Vessel	JOANNA M	15640	12+4
Patron Group Limited	Supply Vessel	SEA PATRON	8214097	12+4
Polaris Marine Services Company Limited	Supply Vessel	SEA EXPRESS III	8328173	4
Port Logistics Operations Ltd	Supply Vessel	DILIGENCE	7944231	12+4
A & J Company Ltd	Supply Workboat	UNDAUNTED	07273	12+2
Tug Malta Ltd	Tug Boat	SPINOLA	9495258	6
Tug Malta Ltd	Tug Boat	WENZINA	09948	6
Tug Malta Ltd	Tug Boat	MARI	05121	5
Tug Malta Ltd	Tug Boat	ST ELMO	9594999	7+3
Tug Malta Ltd	Tug Boat	LIENI	02709	6
Tug Malta Ltd	Tug Boat	PAWLINA	09850	7
Cassar Marine Services Limited	Utility Boat	CMS SEAHORSE	7315650	12+6
Cassar Marine Services Limited	Utility Boat	CMS SEAJAGUAR	11841	12+4
Go Fuels Ltd.	Utility Boat	SEA STORM	12521	12+4
A & J Company Ltd	Workboat	WILFRED	11682	12+2
A & J Company Ltd	Workboat	SWIFT	13959	10+2
Alldive Limited	Workboat	KIRBY FS	12972	12+3
Alpha Briggs Mediterranean Ltd	Workboat	ADRIENA	S - 04347	4+1
Andrea Martina Limited	Workboat	BONU 5	15411	4+2

1

as on 16-09-2015

Source: Malta Transport Centre

17 SEP 2009 C41309/9

Form T

CAPITAL TRANSFER DUTY PAID Receipt No: 31701 Date: 14-9-09 Signature:

No. of Company: C41309

REGISTRY RECEIVED 14 SEP 2009

COMPANIES ACT, 1995

Notice of transfer or transmission of shares Pursuant to Section 120(3)

Name of Company: Andrea Martina Limited

Delivered by: Chris Baldacchino

To the *Registrar of Companies:*

(a) **Andrea Martina Limited** hereby gives notice in accordance with Section 120 (3) of the Companies Act, 1995 that (b) 250 Ordinary shares having a nominal value of Eur2.329373 per share have been transferred as indicated hereunder.

Name and Address of transferor	Name and Address of transferee	No. of shares transferred	Type of shares
Jeffrey Aquilina 41, Melita Street, Sliema. SLM1514. I.D. 455467(M)	Darren Debono 22, Mensija Road, San Gwann. SGN1432. I.D. 49474(M)	**250**	**Ordinary**

The above transfer of shares has been registered with in the name of the person entitled to be the registered holder on the **31st. day of August 2009.**

Signature: ~~Director/Secretary/Manager~~*
Darren Debono

Dated this the **31st. day of August 2009.**

This form must be completed in typed form.
(a) State company name
(b) State number of shares

Source: Maltese Registry of Companies

13. According to marine traffic data, the Bonu 5 approached the Amazigh F and the Basbosa Star on 24 September 2015, resulting in all three of them alongside each other.

14. The following image should help simplify the links depicted above:

VESSEL	COMPANY	ADDRESS	INDIVIDUALS
AMAZIGH F	BASBOSA SHIPPING	MARSHALL ISLANDS[40]	UNKNOWN
			FAHMI SLIM
BASBOSA STAR	ADJ TRADING	MARSHALL ISLANDS[41]	AHMED ARAFA
			DARREN DEBONO
BONU 5	ANDREA MARTINA	MALTA	DARREN DEBONO

15. Fahmi Slim runs another Libyan company, Tiuboda Oil and Gas Services. According to documentation dated 26 August 2014, issued by the Ministry of Economy of the Libyan Interim Government to the Maltese authorities, Tiuboda Oil and Gas Services LLC was a company registered and duly inscribed with the said Ministry on 23 March 2012 under commercial register No. 41992 and licence No. 4541992, and has the right and is entitled to carry out the activity set out in the company's Memorandum of Association. As this company is not registered in Malta, no further information is available thereon. This documentation was made available to Maltese authorities regarding a request to import oil from Libya via the said Tiuboda Oil and Gas Services LLC, which the Maltese authorities then refused.

[40] Both companies share the same operational address in the Marshall Islands.
[41] Both companies share the same operational address in the Marshall Islands.

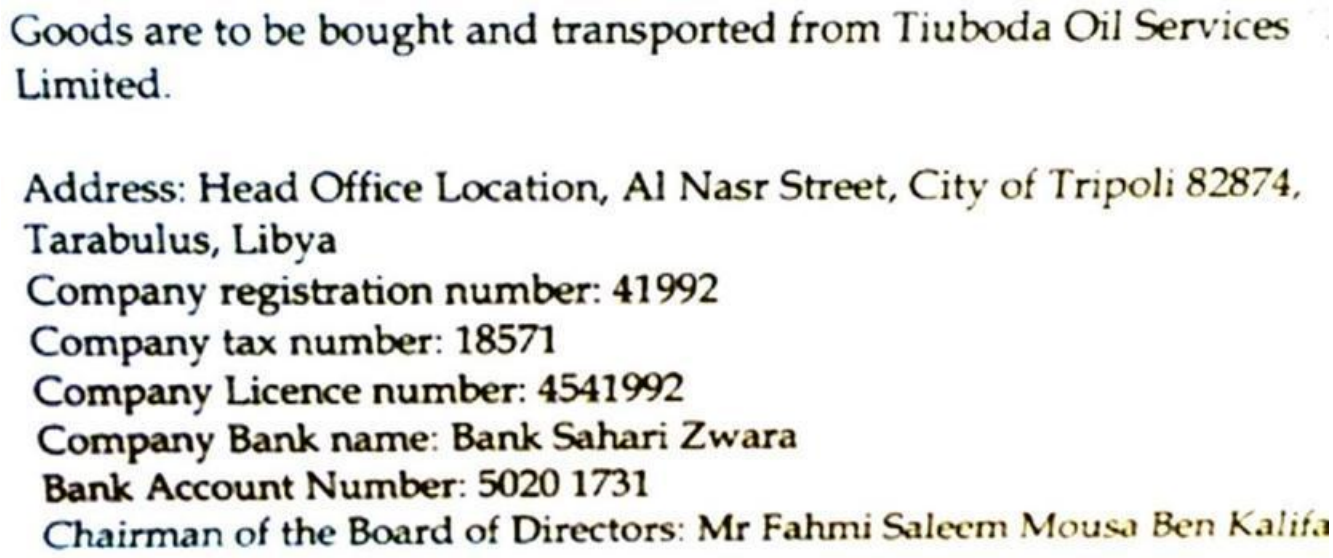
Goods are to be bought and transported from Tiuboda Oil Services Limited.

Address: Head Office Location, Al Nasr Street, City of Tripoli 82874, Tarabulus, Libya
Company registration number: 41992
Company tax number: 18571
Company Licence number: 4541992
Company Bank name: Bank Sahari Zwara
Bank Account Number: 5020 1731
Chairman of the Board of Directors: Mr Fahmi Saleem Mousa Ben Kalifa

Source: Confidential source, extract of document

16. Fahmi Slim has already been mentioned in the media as one of the main protagonists of smuggling networks in Zwara.[42] He has rebutted publicly those allegations.[43]

17. It should be noted that the fuel was subsidised until the CBL proposed abolishing subsidies for fuel and other products in October 2015,[44] and the NSG (which controls Zwara) approved this in November.[45]

18. This should reduce the income of smugglers, but it remains unclear how it will actually be implemented, as well as what real impact it will have on smuggling, primarily because prices of gasoline and diesel in Libya will remain far lower than in neighbouring countries. Prices in Libya are expected to rise up to USD 0.34 per litre of gasoline and USD 0.50 per litre of diesel,[46] while in Tunisia, gasoline is USD 0.77 per litre and in Chad, gasoline prices reach USD 0.74 and diesel USD 0.90 per litre. In Malta, gasoline is sold at USD 1.46 per litre.[47]

---

[42] 'Why does EU tolerate Libya's smuggler kingpin as migrants drown?', Asia Times, 16 October 2015, http://atimes.com/2015/10/eu-turns-blind-eye-to-fuel-for-arms-smuggling-as-migrants-drown

[43] 'Libyan businessman denies links with human traffickers', The Independent, 14 November 2015, http://www.independent.com.mt/articles/2015-11-14/local-news/Libyan-businessman-denies-links-with-human-traffickers-6736150055

[44] 'Central Bank acts on subsidies removal', Libya Herald, 12 October 2015, https://www.libyaherald.com/2015/10/12/central-bank-acts-on-subsidy-removal.

[45] 'Salvation Government gives the go ahead for subsidy removal', The Libya Oberserver, 4 November 2015, http://www.libyaobserver.ly/economy/salvation-government-gives-go-ahead-susidy-removal.

[46] 'Libya: Central Bank acts on subsidies removal', AICC Trading, 16 October 2015, https://aicc1234.wordpress.com/2015/10/16/libya- central-bank-acts-on-subsidy-removal.

[47] Data have been retrieved from http://www.globalpetrolprices.com.

Annex 44 Fuel smuggling

Sun Oil I

1. This vessel was taken to Tripoli on 2 January 2015, allegedly after making a distress call because of mechanical problems. According to Romanian authorities, the ship was sold to the Maltese company BTZ Valetta Company Limited, on 20 September 2013. On 20 January 2014, the vessel was deleted from the registry of Constanta harbour (Romania). Therefore, the ship could not fly the Romanian flag, and adopted the flag of Moldova.

2. According to available AIS positions, after being sold to BTZ Valetta Company Limited, the vessel approached the Libyan coast on several occasions after June 2014. Her movements were confined to Malta, the Libyan coast and the Southern Italian coast. The ship approached Libya on 28 June 2014, 28 August 2014 and spent several days in the vicinity of Zwara between 8 and 16 September 2014. Finally, the Sun Oil I again approached Zwara on 7 December 2014. No positions are available for 26 days, until the vessel appeared again on 2 January 2015, heading to Tripoli, as shown in the following image.

Source: AIS data provided by Lloyd's

BTZ Valletta Company Limited (C59405, Maltese Registry of Companies) is owned by BTZ Holding International Limited, whose directors are:

4. *Particulars of Directors*

Particulars of the persons who are directors of the company at the date of this return.

Name (in the case of an individual, name or names and surname. In the case of a body corporate, the corporate name)	Nationality	Usual residential address (in the case of a body corporate, its registered office).
ANDREA D'ALOJA	ITALIAN	VIA DI SAN VALENTINO 32, ROMA, ITALY
ALBERTO TABONE	MALTESE	21 NARCISSI STREET, SANTA LUCIJA, MALTA

Source: Maltese Registry of Companies

3. Andrea D'Aloja is the same individual arrested in the Dominican Republic and mentioned in Annex 42. The Italian authorities made a number of arrests in December 2014 related to this case. This investigation, known in Italy as 'Mafia Capitale', has many different strands, one of them concerning fraudulent sales of fuel to the Italian Navy, potentially from Libya. According to media reports the transactions involved Libyan vessels, Maltese companies and Italian citizens. Andrea D'Aloja uploaded one photograph of the Sun Oil I to the website www.marinetraffic.com:

Sovereign M

4. This vessel was impounded in the vicinity of Zwara on 27 August 2015 and taken to the port of Tripoli. Since March 2014 there are no official documents of the ownership of the vessel, but the following document found on board indicates that the Maltese company Patron Group Limited is the shipper. Sources in Libya confirm that crew members verified this information:

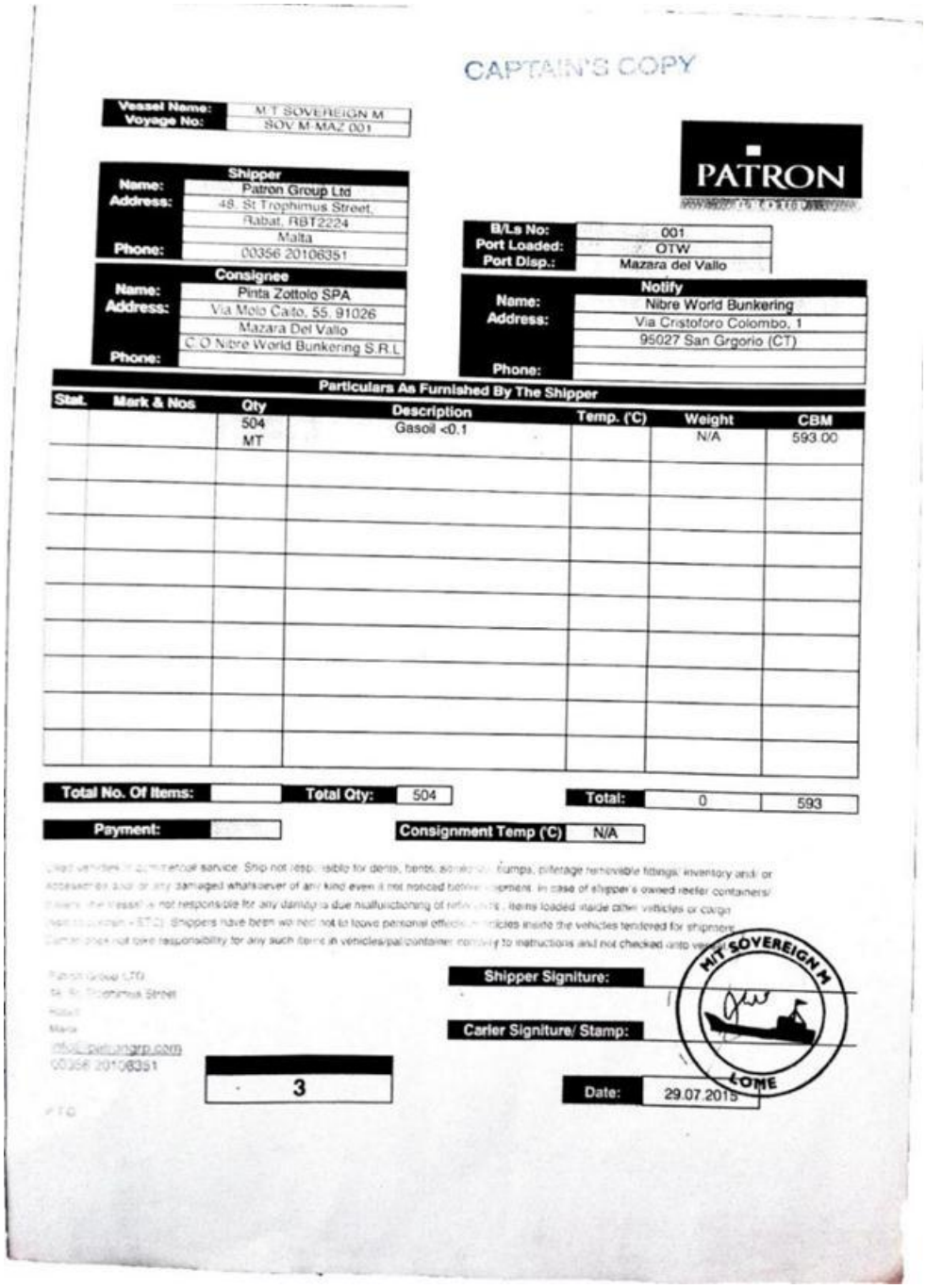

CAPTAIN'S COPY

Vessel Name:	M.T SOVEREIGN M
Voyage No:	SOV.M.MAZ.001

PATRON

Shipper	
Name:	Patron Group Ltd
Address:	48, St Trophimus Street, Rabat, RBT2224 Malta
Phone:	00356 20106351

B/Ls No:	001
Port Loaded:	OTW
Port Disp.:	Mazara del Vallo

Consignee	
Name:	Pinta Zottolo SPA
Address:	Via Molo Caito, 55, 91026 Mazara Del Vallo C.O Nibre World Bunkering S.R.L
Phone:	

Notify	
Name:	Nibre World Bunkering
Address:	Via Cristoforo Colombo, 1 95027 San Grgorio (CT)
Phone:	

Particulars As Furnished By The Shipper

Stat.	Mark & Nos	Qty	Description	Temp. (°C)	Weight	CBM
		504 MT	Gasoil <0.1		N/A	593.00

Total No. Of Items:		Total Qty:	504	Total:	0 593

Payment: [redacted] Consignment Temp (°C) N/A

[redacted] vehicles in commercial service. Ship not responsible for dents, bents, scratches, bumps, pilferage removable fittings, inventory and/or accessories lost or any damages whatsoever of any kind even if not noticed before shipment. In case of shipper's owned reefer containers/ trailers the vessel is not responsible for any damage due malfunctioning of refrig units, items loaded inside other vehicles or cargo [redacted] (ETD). Shippers have been advised not to leave personal effects / articles inside the vehicles tendered for shipment. Carrier does not take responsibility for any such items in vehicles/pal/container carried / to instructions and not checked into vessel.

Patron Group LTD
St. Trophimus Street
Rabat
Malta
[redacted]@patrongrp.com
00356 20106351

Shipper Signiture:

Carier Signiture/ Stamp:

M/T SOVEREIGN M LOME

3

Date: 29.07.2015

The Board of Directors of Patron Group Limited (C35360, Maltese Registry of Companies) consists of:

NAME: Paul Attard
Born: 1978
Also a director of LOGSERV CO. LTD,MALTA SHIPPING LIMITED,PATRON GROUP LIMITED,PATRON RESOURCES LTD,PATRON TRADING LIMITED,SALPA NAVIGATION LIMITED,WHOLESALE BARGAINS LIMITED.

NAME: John Farrugia
Also a director of C J LIMITED,CFJF COMPANY LIMITED,D.B.R. INVESTMENTS LIMITED,MELITE YACHTS CONSTRUCTION CO. LTD.,MELITE YACHTS DISTRIBUTORS CO. LTD,PATRON GROUP LIMITED.

NAME: Silvo Buttigieg
Also a director of BRINCED LTD.,COLOURED CEMENT INTERNATIONAL LIMITED,DA MANWEL LIMITED,DELTA EUROTRANS LTD,FIBERMAR SERVICES LIMITED,G.M.C. FREIGHT SERVICES LTD.,HERMELOCK (MALTA) LIMITED,IRONWOODS (MALTA) COMPANY LIMITED,M.D. TRUCKING LIMITED,MC BEN'S LIMITED,MEDIGLOBAL SUPPLIES LIMITED,PATRON GROUP LIMITED,SALPA NAVIGATION LIMITED,SEASIDE LIMITED,SILVED DEVELOPERS LIMITED,STENCIL PAVE (MALTA) LIMITED.

Source: Dun & Bradstreet

An invoice was found on board the Sovereign M, involving another Maltese company:

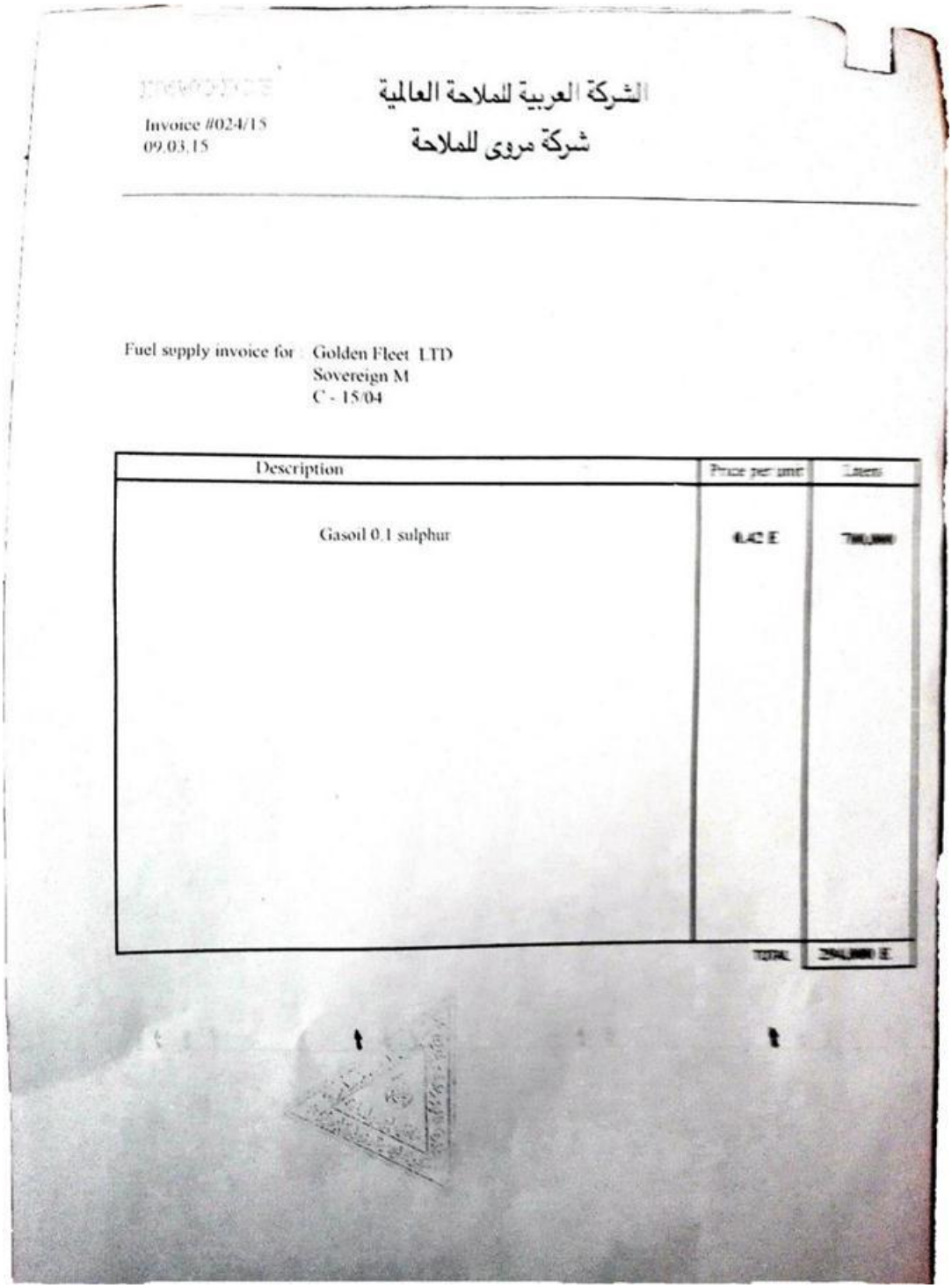

الشركة العربية للملاحة العالمية
شركة مروى للملاحة

Invoice #024/15
09.03.15

Fuel supply invoice for : Golden Fleet LTD
Sovereign M
C - 15/04

Description	Price per unit	Liters
Gasoil 0.1 sulphur	[redacted]	[redacted]
	TOTAL	[redacted]

5. The seal in the oil certificate above is the same as in the gasoil certificate of origin in paragraph 9 below where it is confirmed that the seal is related to the Zawiya refinery. The refinery is not being

supplied by pipelines, as it used to receive crude oil from oil fields in El Sharara (NC 115 and NC 186), but the pipeline remains closed since El Sharara fell under the control of the Misratan *Third Force* in November 2014.

Mechanik Chebotarev

6. On 16 September 2015 this vessel was impounded in the vicinity of Zwara on suspicion of smuggling fuel from Zwara. She was taken to Tripoli, and on 17 September 2015 to Misrata, arriving on 18 September 2015.

7. According to information provided by the Russian Federation, the vessel set sail from the port of Kavkaz (Russia) to Izmir (Turkey) but diverted her route to the coast of Libya. The chartering company is a Maltese company, 360 Marine Trading Limited, and the contact person is Rodrick Grech, owner of the company Six Seven Eight Limited, also based in Malta.

8. Rodrick Grech has registered the following domain names, among others:

```
Domain Name: 360MARINETRADING.COM
Registrar URL: http://www.godaddy.com
Registrant Name: Rodrick Grech
Registrant Organization: Six Seven Eight Ltd.
Name Server: NS01.DOMAINCONTROL.COM
Name Server: NS02.DOMAINCONTROL.COM
DNSSEC: unsigned
```

```
Domain Name: PETROPLUSLTD.COM
Registrar URL: http://www.godaddy.com
Registrant Name: Rodrick Grech
Registrant Organization: Six Seven Eight Ltd.
Name Server: NS07.DOMAINCONTROL.COM
Name Server: NS08.DOMAINCONTROL.COM
DNSSEC: unsigned

You must Register or Log in to view the Whois record for this domain name
```

9. It is noteworthy that Petro Plus Limited is a company known to the Panel for being the charterer of the vessel Ruta (IMO 8711899), mentioned in the Panel's interim report in 2014,[48] a Ukrainian vessel that was allegedly carrying smuggled fuel from Zwara in July 2014, as shown in the cargo manifest below:

[48] The Libyan focal point reported to the Panel on 6 August 2014 that an oil tanker, the *Ruta*, (IMO 8711899), sailing under a Ukrainian flag, was apprehended near Malta for smuggling crude oil from Libya. The vessel was not smuggling crude oil but carrying fuel. Maltese authorities denied that the vessel had been apprehended by them.

ORIGINAL

PETRO PLUS

Cargo Manifest

First Original

July 21st 2014

Name of Vessel	RUTA
Nationality	Ukraine
Master Name	
Terminal	Ras Hanzir
Destination	Malta
Consignor	Petro Plus Ltd
Consignee	The Order of MY Bunkers
Description Cargo	Gasoil .1 %
Bill of Lading / s	1217/94
Cargo Quantity	2845.380 MT Air

Master
MT RUTA

PetroPlus Ltd
The Business Centr
Valley Road,
Msida, Malta
Reg C 50[illegible]

PETRO PLUS

Malta Office: The Business Centre Valley Road Imsida Malta Tel: +356 20105123
Libya Office: Zuara – Haj Is Salem - next to Salem Mosque – Il Mihalla El Xarkija. Tel: +218 91 49210 18

10. And also on the certificate of origin of the fuel, found on board the Ruta:

Oilibya شهادة منشأ

COPY

Certificate of Origin
شهادة منشأ

Date 21st July 2104 — 21st July 2104 التاريخ

Oilibya declares the the entire quantity of GASOIL 0,1 Loaded on the M/T RUTA

نقر نحن شركة نفط ليبيا بأن كامل الشحنة من وقود الديـ * المنقولة على ظهر الناقلة RUTA

is the product of Libyan oilfields processed at Zawia refinery

هي من انتاج الحقول في دولة ليبيا و تم تكريرها بمصفاة الزاوية

Metric Tons	2845.380	طن متري
Long Tons		طن طولي
Barrels		برميل
Liters		لتر

11. The company owning the Ruta also owns the Inzhener Valchuk (IMO 8711825) which has also been identified as having been near Zwara, on 2 May 2015, 5 July 2015 and 28 July 2015. This vessel was also identified by several sources on the ground as being involved in smuggling operations. She follows the sailing pattern of a smuggling vessel. The related company is Manchester Shipping,[49] based in Odessa (Ukraine).

12. According to interviews conducted by the Panel in December, most crewmembers of the Mechanik Chebotarev have been released, and a judicial case has been opened by the prosecutor in Misrata. The charges against the crew are reportedly related to 'irregular sailing' within Libyan territorial waters. For this reason some members of the crew remain in Misrata to face trial. They cannot be prosecuted for fuel smuggling as at the time of the impounding, the vessel had not yet loaded the fuel.

The following image simplifies the relations established:

VESSEL	COMPANY	ADDRESS	INDIVIDUALS
MECHANIK CHEBOTAREV	360 MARINE TRADING	MALTA	RODRICK GRECH
RUTA	PETRO PLUS LIMITED	MALTA	RODRICK GRECH
	MANCHESTER SHIPPING		
INZHENER VALCHUK	MANCHESTER SHIPPING	ODESSA	UNKNOWN

[49] http://man-ship.com/

Annex 45 Armed group transport of illegal migrants

Photograph taken by migrants transported by an armed group in Libya, showing the logo of *Sariyat Istanbul*

Source: Confidential

Annex 46 Letters of credit

1. Lists of letter of credits that have benefited to Haytham Al-Tajuri and his business associates. The list also includes the list of fake companies and the amount for which they applied. The document also mentions threats that were made by Mr. Tajuri and his associates to the CB and commercial banks employees. In addition to Haytham Al-Tajuri, the table contains the names of his associates.

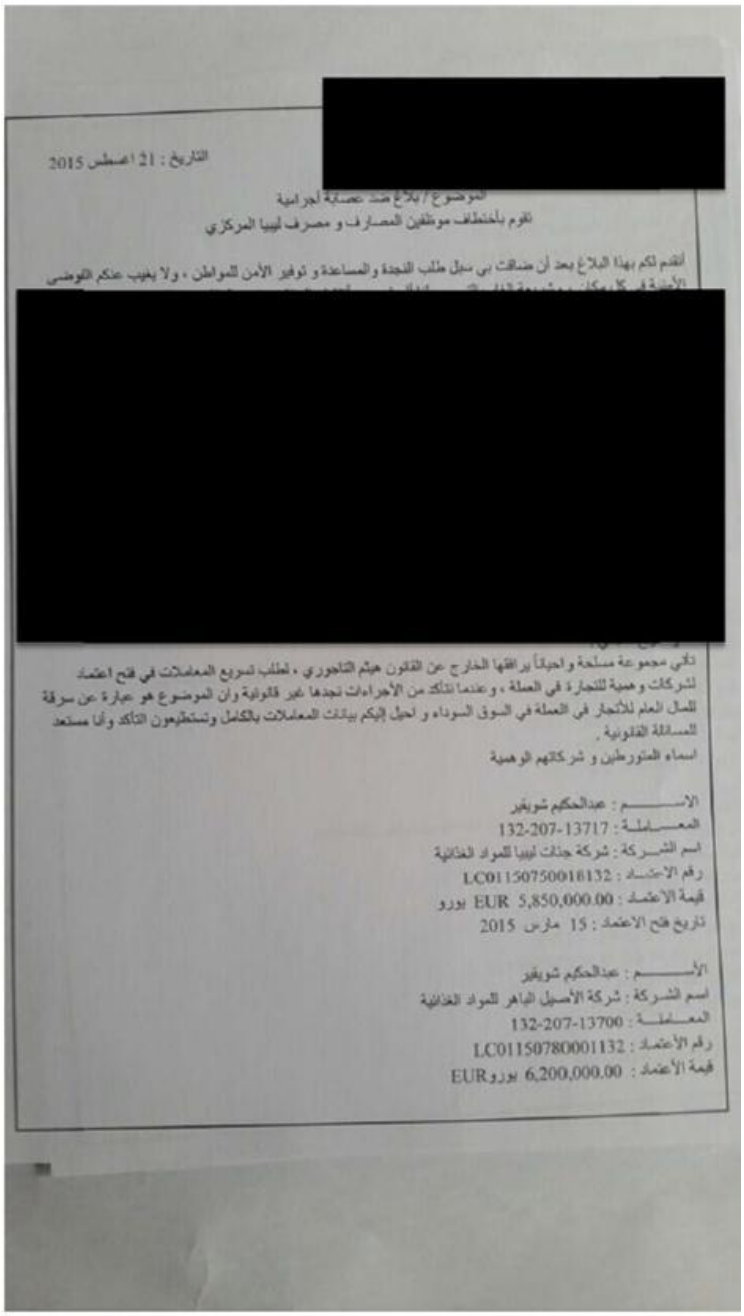

[redacted]

التاريخ : 21 اغسطس 2015

الموضوع / بلاغ ضد عصابة اجرامية

تقوم باختطاف موظفين المصارف و مصرف ليبيا المركزي

أتقدم لكم بهذا البلاغ بعد أن ضاقت بي سبل طلب النجدة والمساعدة و توفير الأمن للمواطن ، ولا يغيب عنكم الوضع

[redacted]

ذكي مجموعة مسلحة واحياناً يرافقها الخارج عن القانون هيثم التاجوري ، لطلب تسريع المعاملات في فتح اعتماد لشركات وهمية للتجارة في العملة ، وعندما نذكه من الأجراءات نجدها غير قانونية وان الموضوع هو عبارة عن سرقة للمال العام للأتجار في العملة في السوق السوداء و احيل إليكم بيانات المعاملات بالكامل وتستطيعون التأكد وأنا مستعد للمسائلة القانونية .

اسماء المتورطين و شركاتهم الوهمية

الأســـــم : عبدالحكيم شويفر
المعـــاملـة : 132-207-13717
اسم الشـركة : شركة جنات ليبيا للمواد الغذائية
رقم الاعتماد : LC01150750018132
قيمة الأعتماد : EUR 5,850,000.00 يورو
تاريخ فتح الاعتماد : 15 مارس 2015

الأســـــم : عبدالحكيم شويفر
اسم الشـركة : شركة الأصيل الباهر للمواد الغذائية
المعـــاملـة : 132-207-13700
رقم الأعتماد : LC01150780001132
قيمة الأعتماد : EUR6,200,000.00 يورو

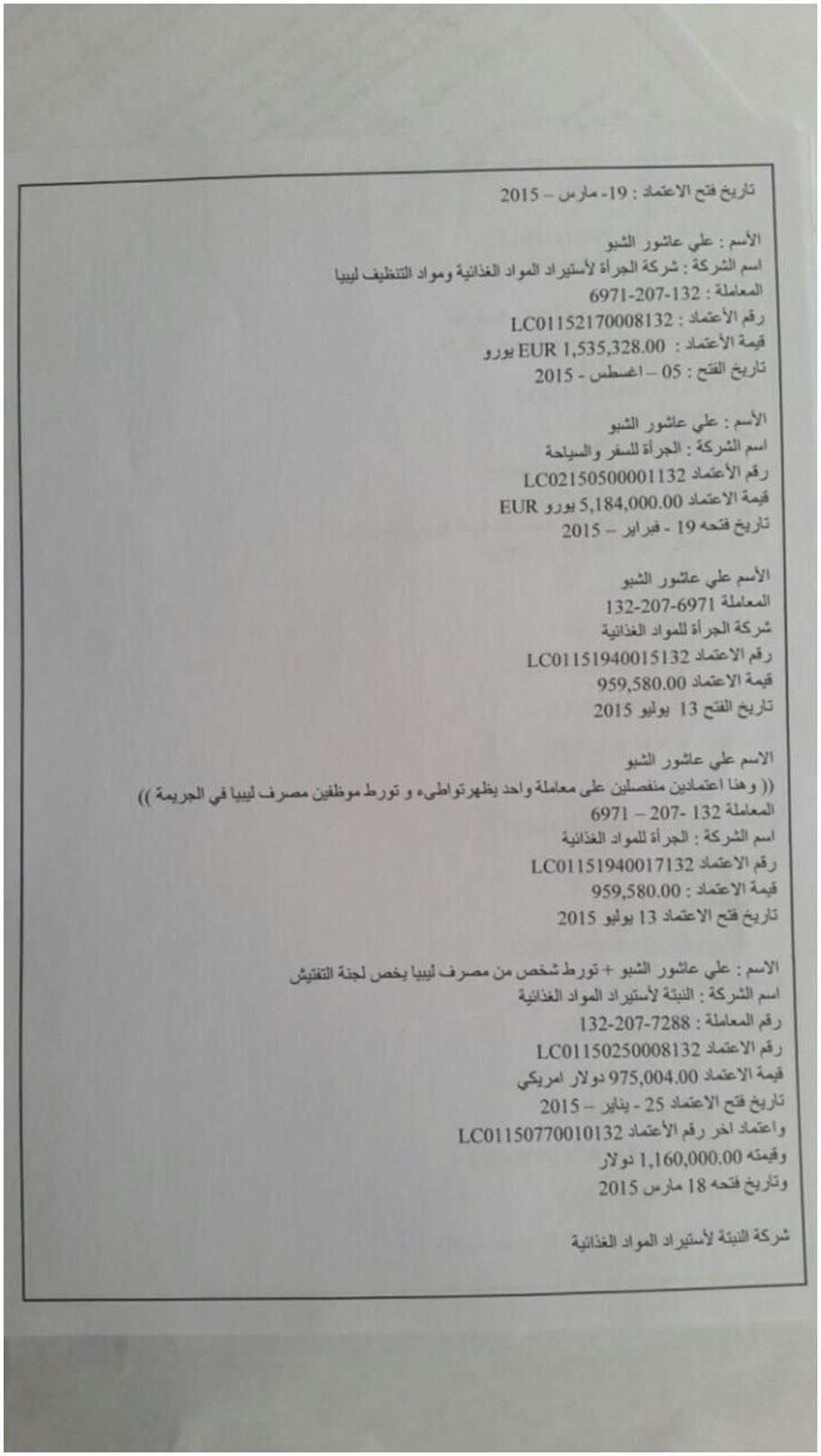

تاريخ فتح الاعتماد : 19- مارس – 2015

الأسم : علي عاشور الشبو
اسم الشركة : شركة الجرأة لأستيراد المواد الغذائية ومواد التنظيف ليبيا
المعاملة : 132-207-6971
رقم الأعتماد : LC01152170008132
قيمة الأعتماد : EUR 1,535,328.00 يورو
تاريخ الفتح : 05 – اغسطس - 2015

الأسم : علي عاشور الشبو
اسم الشركة : الجرأة للسفر والسياحة
رقم الأعتماد LC02150500001132
قيمة الاعتماد 5,184,000.00 يورو EUR
تاريخ فتحه 19 - فبراير – 2015

الأسم علي عاشور الشبو
المعاملة 132-207-6971
شركة الجرأة للمواد الغذائية
رقم الاعتماد LC01151940015132
قيمة الاعتماد 959,580.00
تاريخ الفتح 13 يوليو 2015

الاسم علي عاشور الشبو
((وهنا اعتمادين منفصلين على معاملة واحد يظهرتواطىء و تورط موظفين مصرف ليبيا في الجريمة))
المعاملة 132 -207 – 6971
اسم الشركة : الجرأة للمواد الغذائية
رقم الاعتماد LC01151940017132
قيمة الاعتماد : 959,580.00
تاريخ فتح الاعتماد 13 يوليو 2015

الاسم : علي عاشور الشبو + تورط شخص من مصرف ليبيا يخص لجنة التفتيش
اسم الشركة : النبتة لأستيراد المواد الغذائية
رقم المعاملة : 132-207-7288
رقم الاعتماد LC01150250008132
قيمة الاعتماد 975,004.00 دولار امريكي
تاريخ فتح الاعتماد 25 - يناير – 2015
واعتماد اخر رقم الأعتماد LC01150770010132
وقيمته 1,160,000.00 دولار
وتاريخ فتحه 18 مارس 2015

شركة النبتة لأستيراد المواد الغذائية

شركة خط الاستواء لأستيراد مواد البناء

الاسم ايوب شعبان ماطوس

المعاملة رقم 8090-207-132

اعتماد رقم LC01143080005132

تاريخ الفتح 04 نوفمبر 2014

قيمة الاعتماد 1,100,000.00 يورو

شركة خط الاستواء لأستيراد مواد البناء مع نفس الاسم ايوب شعبان ماطوس – رقم المعاملة 8090-207-132 واعتماد رقم LC01150330001132 وقيمته 1,480,500.00 يورو وتاريخ الفتح 02 فبراير 2015

ومع نفس الشخص مرة اخرى ((شركة التواصل الذهبية لأستيراد المواد الغذائية و المفوض ((ايوب شعبان ماطوس)) ورقم المعاملة 13580 – 207 – 132))واعتماد رقم LC01150420001132 وقيمته 2,375,000.00 يورو وتاريخ الفتح 11 فبراير 2015 ، ورقم الاعتماد LC01150570003132 وقيمته 4,155,000.00 وتاريخ الفتح 26 فبراير 2015 و اعتماد اخر لنفس الشخص رقمه 3,840,000.00 يورو وتاريخ الفتح 13 يوليو 2015 .

وشركة التواصل الذهبية مرة اخرى لنفس الشخص ايوب شعبان ماطوس و المعاملة رقم 132-207-13580

الاسم ايوب شعبان ماطوس و رقم الاعتماد LC01150700002132 وقيمته 2,985,000.00 وتاريخ الفتح 11 مارس 2015 .

شركة جسر التواصل للمواد الغذائية مرة اخرى

اعتماد رقم : LC01141740002132

قيمته 300,000.00 يورو و تاريخ الاعتماد 23 – 6 – 2014

اعتماد رقم LC01142500009132 وقيمته 755,116.00 يورو وتاريخ فتحه 7 – سبتمبر – 2014

أعتماد رقم LC01143080010132 وقيمته 2,460,001.20 يورو وتاريخ الفتح 4 نوفمبر 2014

واعتماد اخر رقمه LC01150810002132 وقيمته 1,980,146.50 بتاريخ 22 مارس 2015

Source: Confidential

Annex 47 Armed group protection of a construction company

Legal translation of a complaint against a construction company receiving protection from the SDF

The Panel received further documentation related to the case.

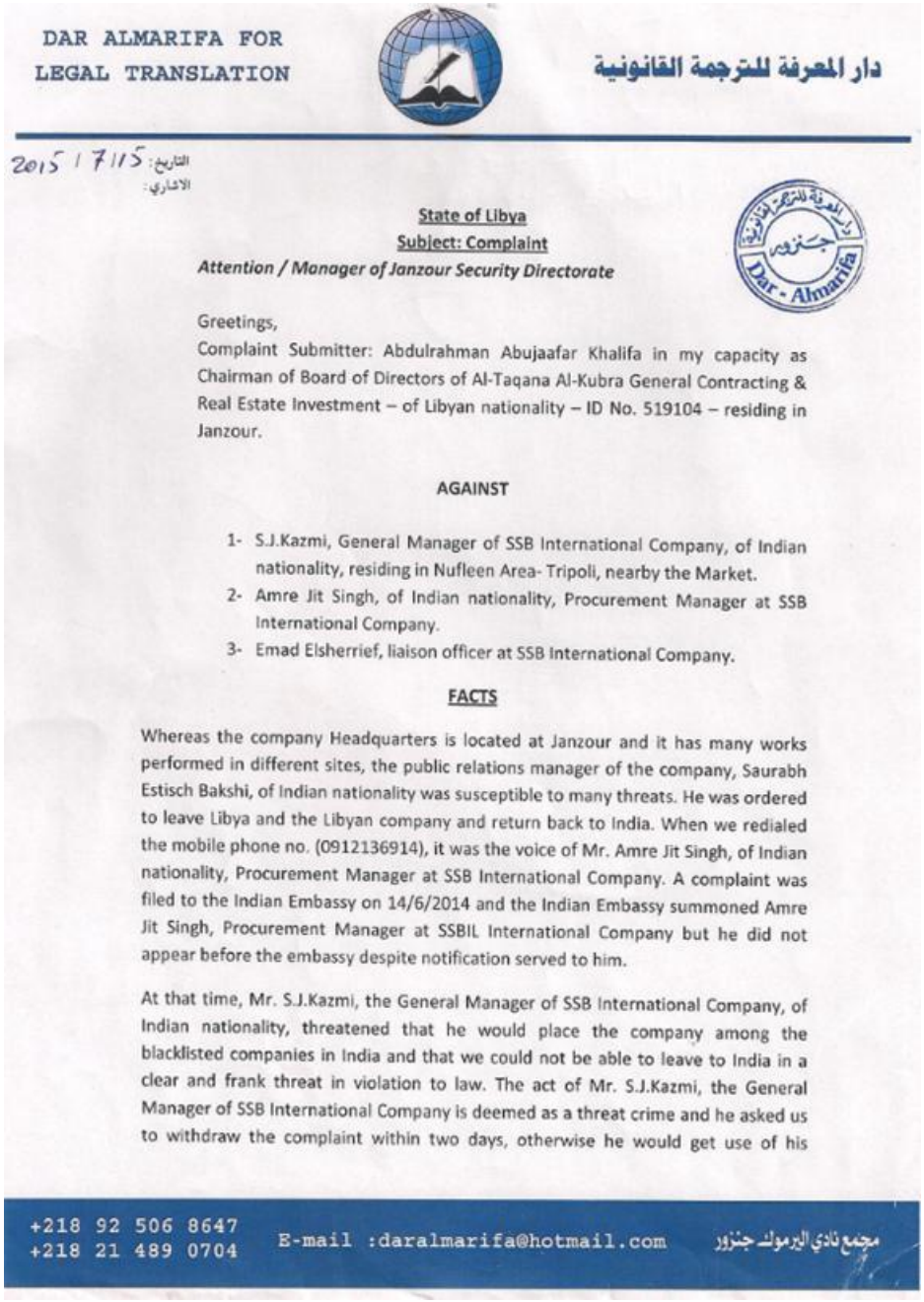

DAR ALMARIFA FOR
LEGAL TRANSLATION

دار المعرفة للترجمة القانونية

التاريخ: 2015 / 7 / 15
الاشاري:

State of Libya
Subject: Complaint
Attention / Manager of Janzour Security Directorate

Greetings,
Complaint Submitter: Abdulrahman Abujaafar Khalifa in my capacity as Chairman of Board of Directors of Al-Taqana Al-Kubra General Contracting & Real Estate Investment – of Libyan nationality – ID No. 519104 – residing in Janzour.

AGAINST

1- S.J.Kazmi, General Manager of SSB International Company, of Indian nationality, residing in Nufleen Area- Tripoli, nearby the Market.
2- Amre Jit Singh, of Indian nationality, Procurement Manager at SSB International Company.
3- Emad Elsherrief, liaison officer at SSB International Company.

FACTS

Whereas the company Headquarters is located at Janzour and it has many works performed in different sites, the public relations manager of the company, Saurabh Estisch Bakshi, of Indian nationality was susceptible to many threats. He was ordered to leave Libya and the Libyan company and return back to India. When we redialed the mobile phone no. (0912136914), it was the voice of Mr. Amre Jit Singh, of Indian nationality, Procurement Manager at SSB International Company. A complaint was filed to the Indian Embassy on 14/6/2014 and the Indian Embassy summoned Amre Jit Singh, Procurement Manager at SSBIL International Company but he did not appear before the embassy despite notification served to him.

At that time, Mr. S.J.Kazmi, the General Manager of SSB International Company, of Indian nationality, threatened that he would place the company among the blacklisted companies in India and that we could not be able to leave to India in a clear and frank threat in violation to law. The act of Mr. S.J.Kazmi, the General Manager of SSB International Company is deemed as a threat crime and he asked us to withdraw the complaint within two days, otherwise he would get use of his

+218 92 506 8647
+218 21 489 0704
E-mail :daralmarifa@hotmail.com
مجمع نادي البرموله جنزور

DAR ALMARIFA FOR
LEGAL TRANSLATION

دار المعرفة للترجمة القانونية

التاريخ: 2015/7/15
الاشاري:

relations against us and this is legally convicted , an allegation of influence, a crime penalized by the Libyan Penal Law.

We filed a complaint to Got Elshaal Police Station on that incident on23/9/2014 and the first complained, Amre Jit Singh was arrested, while the second complained, S.J.Kazmi was not arrested because he was inside the premises of the company and did not like to be out.

Members of Deterrence Force discharged Amre Jit Singh from Got Elshaal Police Station and did not bring him back as per attached letter from Got Elshaal Police Station.

One week later, members of Deterrence Force attended to the company, in Al-Saraj and requested me to hand them Saurabh Estisch Bakshi, who filed the complaint with me against the abovementioned two persons. I responded to them that he had not been around and he had an assignment to perform. They captured me and put me into jail until Saurabh Estisch Bakshi would be captured and my vehicle, a white Toyota Camry, 2007 model was seized. Few days later I was released after they arrested Saurabh Estisch Bakshi, who is still detained by Deterrence Force up-to-date.

I filed a direct complaint to the official in charge of office of Public lawyer- Tripoli on 26/11/2014, explaining the abovementioned facts and he referred the issue to Chairman of North Tripoli Public Prosecution. Deterrence Force – Meatiga- was contacted via the official in charge of office of Public lawyer and Deterrence Force was asked to settle the matter and release Saurabh Estisch Bakshi.

Accordingly, Mr. / Abdussalam Ben Shaaban called me and asked me to appear and I did with company of Naji Addali, Mohamed Assaturi and Ahmed Abuzehir. During discussion, Mr. / Emad Elsherrief appeared and began to say bad words as if he was a member of Deterrence Force, mentioning that there were e-mail messages in my name and that they had been observing me since 2012.

I tried to seek excuses and evade and requested Mr. / Abdussalam Ben Shaaban to go and return on the next day to finalize the matter because I realized that I would be arrested and sent to jail as a means of pressure and assignment and to conform to whatever they would demand. This motivated me to complete the minutes at Got

+218 92 506 8647
+218 21 489 0704
E-mail :daralmarifa@hotmail.com
مجمع نادي الير موك- جنزور

DAR ALMARIFA FOR
LEGAL TRANSLATION

دار المعرفة للترجمة القانونية

التاريخ: 2015/7/15
الاشاري:

Elshaal Police Station against Mr. / Emad Elsherrief as per testimony contained in this appendix.

THEREFORE

I do hereby transfer this Memorandum for your information, and necessary legal procedures undertaking against the abovementioned two complained persons.

Best regards

Complainant

Abdulrahman Abujaafar Khalifa

دار المعرفة للترجمة القانونية جنزور Dar - Almarifa

+218 92 506 8647
+218 21 489 0704
E-mail :daralmarifa@hotmail.com
مجمع نادي اليرموك جنزور

Annex 48 Oil ports in Libya

OIL PORTS	REFINERY	KNOWN EXPORTS	REGION	CONTROL	ALLEGIANCE
MARSA AL HARIGA	TOBRUK	YES	EAST	TOBRUK	LNA
ZUEITINA		FORCE MAJEURE	OIL CRESCENT	TOBRUK	JADHRAN
MARSA AL BREGA	MARSA AL BREGA		OIL CRESCENT	TOBRUK	JADHRAN
RAS LANUF	RAS LANUF	FORCE MAJEURE	OIL CRESCENT	TOBRUK	JADHRAN
SIDRA		FORCE MAJEURE	OIL CRESCENT	TOBRUK	JADHRAN
ZAWIA	ZAWIA		WEST	TRIPOLI	LOCAL MILITIAS
MELLITAH			WEST	TRIPOLI	LOCAL MILITIAS
BOURI		YES	WEST	TRIPOLI	LOCAL MILITIAS
FARWA (AL JURF)		YES	WEST	TRIPOLI	LOCAL MILITIAS
	SARIR		SOUTH EAST	TOBRUK	LNA

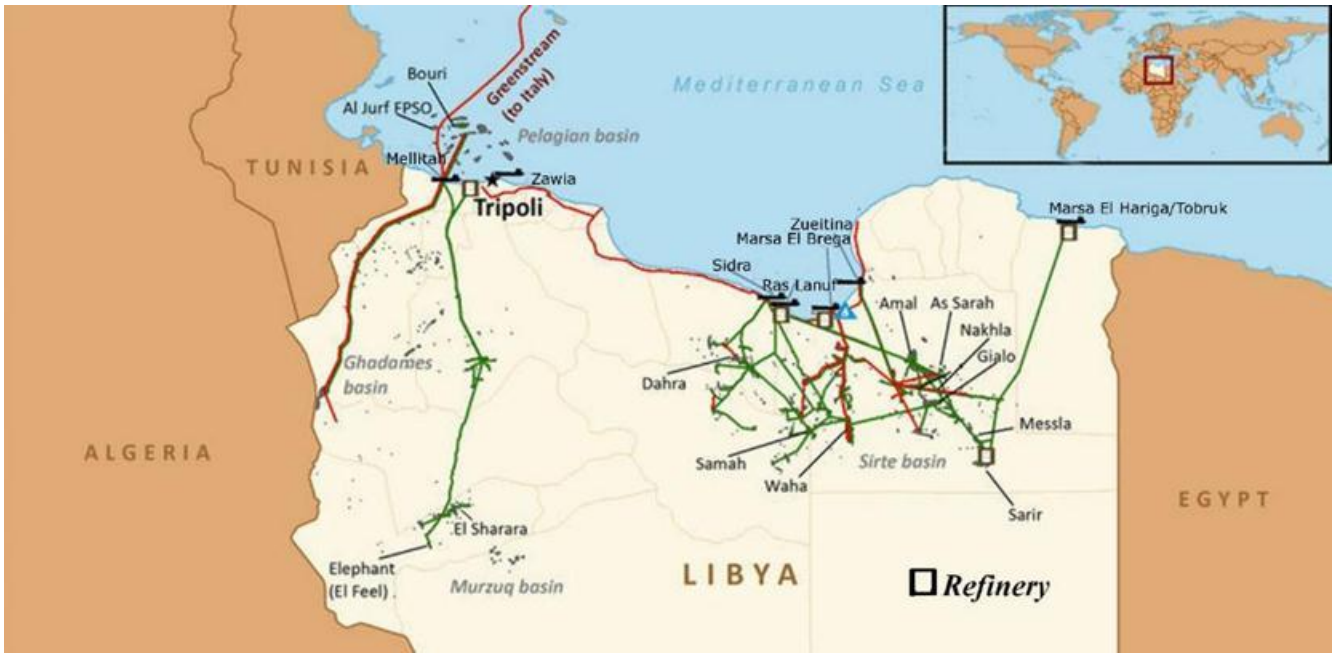

Source: US Energy Information Administration

Annex 49 Letters from eastern NOC

Letters addressed to the Panel of Experts from the eastern authorities that never reached the addressee

ديوان رئاسة مجلس الوزراء

الحكومة الليبية المؤقتة

Ref: 15-9

TO: THE CHAIRMAN OF THE UN PANEL OF EXPERTS ON LIBYA
SECURITY COUNCIL RESOLUTION 1973(2011)

SUBJCT: DECLARATION BY THE LIBYAN GOVERNMENT

The elected and internationally recognized Libyan House of Representatives has assigned the Libyan Government in November of 2014 to restructure NOC Board of Directors with HQ to be re-allocated in its original Establishment town of Benghazi in compliance with the Libyan Government decree No. 247 issued in Tripoli on the 5th of Jun 2013.

NOC Management Board is fully committed to honor any and all legally signed agreements and contracts with the IOCs active in Libya and abroad and it is fully committed to the maintenance and developments of the Libyan Oil and Gas resources as they represent the main financial Libyan income source, For the Libyan state and public.

The Libyan Government would like to declare that NOC Libya based its temporary HQ at Al- Bayda Libya; transparently energizing the crude oil export on the international market; making sure that all oil export revenues are deposited in the Libyan Central Bank account established at the Arab International Bank which will be monitored by the LCB watch revenues as well as any and all International Monitoring Funds and will finance the United Libyan Government budget through the Libyan Ministry of Finance for the State of Libya to be used and distributed for the benefits of all the Libyan population.

Sincerely

E/Badri A.

Dr. Abdulssalam Mohammed Elbadri
Deputy of Prime Minster For Services Affairs
Head of Oil and Gas Committee

Cc:-
Libyan House of Parliaments
Libyan Prime Minster
Libyan Governor of the Central Bank
NOC Board of Director

الحكومة الليبية المؤقتة
نائب الرئيس
لشؤون الخدمات
رئاسة مجلس الوزراء

مصرف ليبيا المركزي

Date: 27 October 2015

To: THE CHAIRMAN OF THE UN PANEL OF EXPERTS ON LIBYA

SECURITY COUNCIL RESOLUTION 1973(2011)

Subject: DECLARATION BY THE LIBYAN CENTRAL BANK

The elected and internationally recognized Libyan House of Representative has assigned the Libyan Government in November 2014 to restructure NOC board of Directors with HQ to be re-allocated in its original Establishment town of Benghazi in compliance with the Libyan Government decree No.247 issued in Tripoli on Jun 5, 2013.

The Libyan Central Bank would like to declare that all revenues from crude oil export on the international market executed by NOC Libya based its temporary HQ at Al-Bayda Libya will be deposited in the Libyan Central Bank account established at the Arab International Bank which will be monitored by the LCB watch revenues as well as any and all International Monitoring Funds and will finance the united Libyan Government budget through the Libyan Ministry of Finance for the State of Libya to be Used and distributed for the benefits of all the Libyan population.

Sincerely

Ali Mohamed Salem

Governor of the Libyan Central Bank

Cc:

Libyan House of Representative.

Libyan Prime Minister.

Libyan Foreign Minister.

NOC Board of Directors.

00218 69 463 1785 - 00218 69 463 1410

info@centralbankoflibya.org

Annex 50 Eastern NOC letters to oil companies

Documents provided by the Chairman of the eastern NOC

التاريخ: 2015/10/13
الموافق: /
الاشاري: /

الحكومة الليبية المؤقتة
المؤسسة الوطنية للنفط
Libyan National Oil Corp.

October 13, 2015
Ref :12.10IM-file

For the attention of The General Manager Crude Oil and Refined Products Trading.

We NOC Libya, acting on behalf of the Legitimate and Democratically Elected Government of Libya hereby announce that all International trading of Crude Oil and Refined Products will be carried out through the office of NOC based in El Bida - Libya.

In the spirit of fair trade NOC will honor all previous Term Contracts, where possible, until conclusion. However, to enable this to be achievable all Companies need to register with NOC at the address below within 15 (fifteen) days from the date of this mail. Failure to adhere to this request will render non-compliant Companies to be in default and subsequently unable to secure deliveries of Crude Oil and Refined Products from Libya.

All new enquiries from potential NOC/IOC's must register with NOC El Bida and secure an official registration number to enable them to uplift product/ participate in tenders.

We trust that the above is self-explanatory and is non-negotiable. NOC look forward to a long and mutually beneficial relationship with the existing customer base and welcome all new Companies in to what will be an exciting phase of the rebuilding of the New Libya.

The contact details for NOC are as follows:

Yours sincerely,

Dr. Nagi Elmagrabi,
Chairman of the Board of Directors

Libyan government
chairman of the board of the directors
National oil Corporation

العنوان: البيضاء- ام الصفصاف – شارع ام الصفصاف خلف كلية القانون (شارع شهداء الجبل) ص.ب (1480) - ☎ 0695710300

الحكومة الليبية المؤقتة
المؤسسة الوطنية للنفط
Libyan National Oil Corp.

التاريخ:
الموافق:
الاشاري:

Circular & Notification No. 02/2015
National Oil Corporation
Government of Libya

Dated: 16th October 2015

To: All Crude Oil and Refined Products Trading Companies.

Subject: Clarification and Notification regarding Crude Oil and Refined Products International Trading

Sir,

We, NOC Libya, acting on behalf of the Legitimate and Internationally recognized Government of Libya hereby announce the following:

1. All International trading of Crude Oil and Refined Products will be carried out through the legitimate office of NOC based in El Bida - Libya.

2. In the spirit of good faith and fair trade, the NOC will honor all previous Term Contracts, where possible, until conclusion. However, to enable this to be achievable all Companies need to register with NOC at the address below within 15 (fifteen) days from the date of this letter.

3. All new enquiries from potential NOC/IOC's must register with NOC El Bida and secure an official registration number to enable them to uplift product/ participate in tenders.

4. Failure to adhere to this request will render non-compliant Companies to be in default and subsequently unable to secure deliveries of Crude Oil and Refined Products from Libya.

The above matters were discussed and endorsed by the Libyan Council of Deputies. We trust that the above is self-explanatory and is non-negotiable.

NOC look forward to a long and mutually beneficial relationship with the existing customer base and welcome all new Companies in to what will be an exciting phase of the rebuilding of the New Libya.

The contact details for NOC are as follows:

National Oil Corporation:
E-mail: info@noc-ly.org
P.O.Box 1480 El Bida, Libya
Fax : 00218695710400

Yours sincerely,

Libyan government
Chairman of the board of the directors
National oil Corporation

Dr. Nagi Elmagrabi,
Chairman of the Board of Directors

CC:

- The Chairman of the Council of Deputies, House of Representative Office.
- Prime Minister Office

0695710300 ☎ - (1480) ص.ب ... شارع ... المصفصاف خلف كلية القانون (شارع شهداء الجبل)

الحكومة الليبية المؤقتة
المؤسسة الوطنية للنفط
Libyan National Oil Corp.

التاريخ: .....
الموافق: .....
الاشاري: .....

Date: 18.10.2015
Ref: IM.27/10

To Whom It May Concern,

We National Oil Corporation (NOC) El Bida do, by way of this letter, inform all Companies wishing to conclude transactions with the Internationally recognized NOC of Libya, under the jurisdiction of the legitimate Libyan Government, that the following ports are deemed safe and controlled 100% by the legitimate NOC.

1. Marsa Al Hariga
2. Zueitina
3. Marsa El Brega
4. Ras Lanuf (Closed : Force Majeure)
5. Es Sidra (Closed : Force Majeure)

We trust the above is self-explanatory and will assist you in your enquiries.

Regards,

Libyan government
chairman of the board of the directors
National oil Corporation

Dr. Nagi El Magrabi
Chairman of Board of Directors
National Oil Corporation

cc:
- Mr. Prime Minister.
- Dr. Deputy prime Minister, Chairman of Oil and Gas Committee
- Members of Board of Directors
- General Manager, International Marketing

العنوان: البيضاء- أم الصفصاف – شارع: أم الصفصاف خلف كلية القانون (شارع شهداء الجبل) ص.ب (1480) - ☎ 0695710300

Source: Confidential

Annex 51 Statement by Ibrahim Jadhran

Statement by Ibrahim Jadhran, leader of the Petroleum Facilities Guards-Central Region

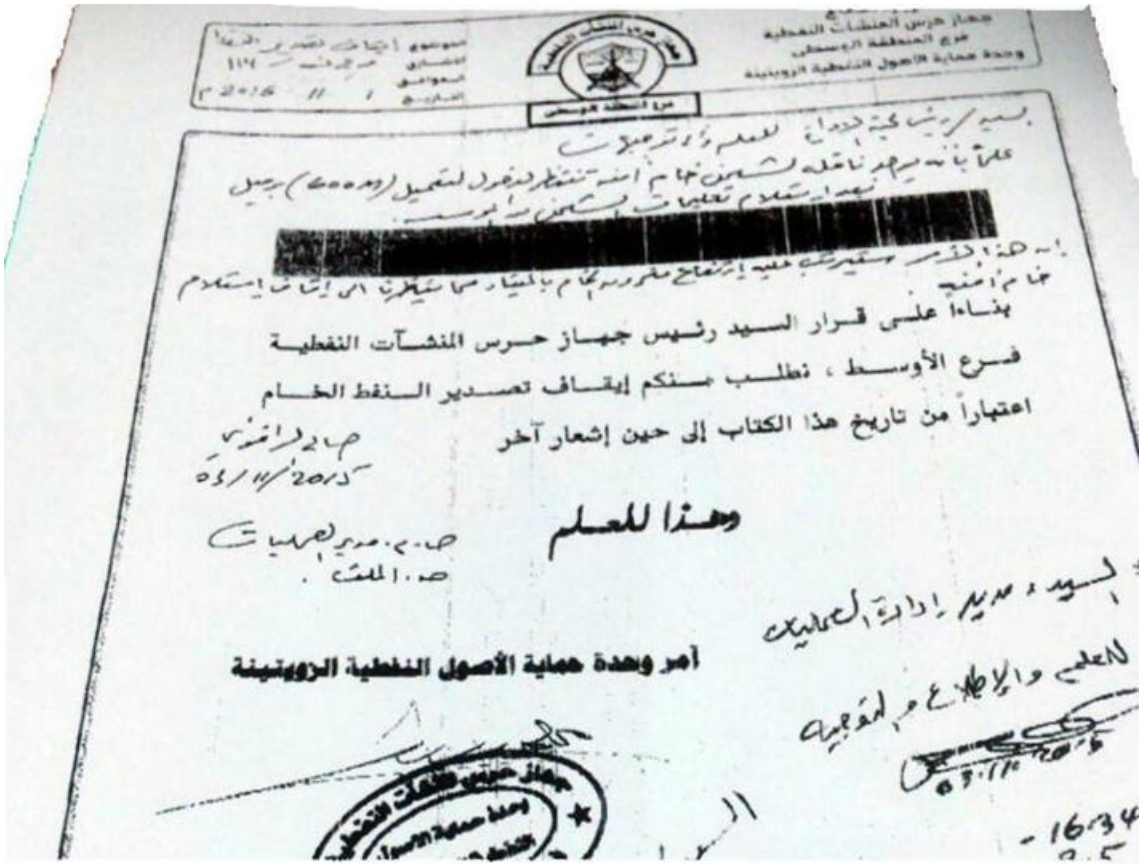

بناءا على قرار السيد رئيس جهاز حرس المنشآت النفطية
فرع الأوسط ، نطلب منكم إيقاف تصدير النفط الخام
اعتباراً من تاريخ هذا الكتاب إلى حين إشعار آخر

وهذا للعلم

أمر وحدة حماية الأصول النفطية الزويتينة

Source: Social media, 1 November 2015

Annex 52 Eastern NOC threatening companies with consequences

Letter from the Chairman of eastern NOC

الحكومة الليبية المؤقتة
المؤسسة الوطنية للنفط

التاريخ:
الموافق:
الاشاري:

Date: 01.12.2015
Our Ref: INT 01.12.2015

Att.: CEO & GD & CFO

Subject: Crude Oil Schedule Shipment and Marketing

Dear,

The National Oil Company (NOC) Libya, acting on behalf of the Legitimate and internationally recognized Government of the State of Libya would like to bring to your attention the following:

1. All International trading of crude oil and refined products will be carried out ONLY through the legitimate office of NOC based in El Bida - Libya.
2. The NOC will refuse all shipment of crude oil schedules that financially arranged with other entities than the legitimate NOC.
3. Companies that are illegally deals with entities other than the NOC, will also face legal consequences. Libya is a signatory to the United Nations Convention Against Corruption (UNCAC).

We would like to reaffirm that NOC is offering lucrative business opportunities that targeting to attract many international well-reputed oil companies.

Sincerely;

Libyan government
chairman of the board of the directors
National oil Corporation

Dr. Nagi El Magrabi
Chairman of the Board of Directors
NOC Libya

cc:

- Prime Minister
- Deputy Prime Minister
- Committee of Energy, House of Representatives
- NOC members of Board of Directors

العنوان: البيضاء أم الصفصاف – شارع أم الصفصاف/ خلف كلية القانون (مجمع شهداء الجبل) ص.ب (1480) فاكس 218695710300 هاتف 600/ 00218695710400

Source: Confidential

Annex 53 Order of eastern NOC for delivery

Letter signed by Nagi Elmagrabi requesting 6,500,000 barrels to be delivered to Marsa Al Hariga

الحكومة الليبية المؤقتة
المؤسسة الوطنية للنفط
National Oil Corporation

التاريخ:
الموافق: 2015 / 11 / 29
الاشارة: 210 / 612

السيد: مدير عام العمليات والصيانة

شركة الخليج العربي للنفط

بعد التحية ...

بالإشارة الى تعاقدات المؤسسة الوطنية للنفط، يطلب منكم تزويدنا بإمكانية شحن 650000 برميل من خام السرير/مسلة من ميناء الحريقة النفطي خلال أيام 3-5 نوفمبر 2015، وفق الإجراءات المتبعة لديكم.

و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته

د . ناجي حسن
رئيس المجلس الإدارة

رئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط

نسخة الى :
- رئيس مجلس إدارة شركة الخليج العربي
- مدير عام التسويق الدولي
- الدوري

Source: Confidential

Annex 54 Maltese court transcript

QORTI CIVILI PRIM'AWLA

IMHALLEF

ONOR. IMHALLEF LAWRENCE MINTOFF

Illum l-Erbgha, 6 ta' Mejju, 2015
Rik Nru: 814/2014
Differita: 19 ta' Gunju, 2015

Dr Shaheryar Ghaznavi noe

Vs

Dr. Simon Micallef Stafrace et noe

Advocate Charilos Oikonomopoulas, called to give evidence by the respondent Advocate Chalilios Oykonomokupulos nomine, in English language confirms on oath:

Lawyer: You had been appointed by the Court to represent Safia Kerkash Mohammed and Capital Resources Limited

Witness: Yes

Lawyer: In your former capacity can you please explain to the Court what you know about whereabouts and the residence of Saifa Kerkash Mohammed, both in September 2014, when this action was filed in the Court and the current status

Witness: Ms. Mohammed was living in Oman when the application was filed in September, 2014 and is currently living in Egypt

Lawyer: Are you aware of any connection that she may or may have not had with Malta?

Witness: I'm aware from discussions with her that she had no connection with Malta at all. She doesn't own any properties in Malta if this is a criteria, she has no other connection in Malta and ... visited Malta in her life

Lawyer: Are you in a position to inform the Court regarding the status of other heirs of the defendant in this case?

Witness: Yes in fact the other two heirs, have nothing to do with Malta, one of them has never visited Malta, the other had visited Malta occasionally as a consort to the deceased

Lawyer: And for the formality to be registered, can you inform what nationality the heirs have?

Witness: The other two heirs are from the European Union locality

Lawyer: Where as Ms. Kerkash?

Witness: She is Libyan

Court: Cross-examination

Lawyer: Can you indicate to the Court when did Safia Kerkash go to Egypt?

Witness: February

Lawyer: Of which year?

Witness: 2015

Lawyer: Where is she presently located in Egypt?

Witness: She is located in Egypt

Lawyer: Where in Egypt?

Witness: In Cairo

Lawyer: The other two heirs that you made reference to who are they?

Witness: I cannot disclose their names because of security grounds and they are not applicants

Lawyer: I'm sorry, you have referred to them, so you have to reveal their identity, otherwise you should have never referred to them